جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية التربية
قسم اللغة العربية

الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدويّ (ت ٤٤٠ هـ)

رسالة قدمتها الطالبة

ضحى علي حسن

إلى مجلس كلية التربية – جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور عمّار نعمة نغيمش

١٤٣٨هـ ٢٠١٧ م

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة هود (٨٨)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدوي (ت ٤٤٠ هـ))** والمقدمة من الطالبة **(ضحى علي حسن)** قد جرى بإشرافي في **كلية التربية / جامعة القادسية** ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

التوقيع:

الاسم :أ . م . د . عمَّار نعمة نغيمش

(المشرف على الرسالة)

التأريخ: ٤ / ١٠ / ٢٠١٧ م.

توصية رئيس القسم

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع:

الاسم : أ .د . عبد الله حبيب التميميّ

(رئيس قسم اللغة العربية)

التأريخ: / / ٢٠١

جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

إقرار لجنة المناقشة

نشهد، نحن أعضاء لجنة المناقشة، أَنَّنا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (**الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدويّ (ت ٤٤٠ هـ))** وناقشنا الطالبة (**ضحى علي حسن**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / / ٢٠١٧ ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة ، وبتقدير ( ) .

التوقيع:

أ.م.د. حسام كريدي

(رئيس اللجنة)

التأريخ: ١٥ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع:

أ.م.د. عقيل عكموش

عضواً

التأريخ: ١٥ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع:

أ.م.د. جمال اسماعيل الزيدي

عضواً

التأريخ: ١٦ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع:

أ.م.د. عمار نعمة نغيمش

عضوا مشرفا

التأريخ: ٤ / ١٠ /٢٠١٧

- صدقت الرسالة من عمادة كلية التربية – جامعة القادسية .

العميد

أ . د . خالد جواد العادلي

٢٠١٧ / ١٠ / ٢١

الإهداء

إلى ...

- مَنْ أطفأ ظلامَ الكراهيةِ بنورِ محبته ...

- المنير أبداً في افئدةِ المؤمنين والساعين إلى الصلاحِ ...

- أبجد التضحية وسماءِ الشجاعة والكرامة ...

الإمام الحسين بن علي عليه السلام

إلى ...

- مَنْ تحول من شخصٍ إلى شاخص ...

- من مؤمن إلى رمز للأيمان ...

- ومن بطل إلى رمز للبطولة والوفاء والايثار ...

الإمام العباس عليه السلام

جهدٌ يكتنز حين يبدأ بذكر اسمهما

شكر وتقدير

تبقى أسطرُ الشكر خجلى ؛ لأنها لا تفي مَن كان له يدٌ بيضاءُ حقّه ...

فلولا يدُ العونِ والرعاية، ولولا لسانُ النصح والتوجيه لما وصلت الرسالةُ لختامها ...

أشكر جميع هؤلاء شكراً جزيلاً وتبقى يدُ الضراعة ممدودة للباري جل شأنه أن يزيدهم توفيقاً وخيراً وأخص بالشكر والمحبة عائلتي الذين كابدوا رحلة البحث بصبرهم وجميل نصحهم والديّ العزيزين وشقيقي إحسان ...

ولصديقتي (نجلاء) باقة شكرٍ تليق بحجم قلبها ووفائها ...

المحتويات

المقدِّمة	**١ – ٣**
التَّمهيد – في المحددات المنهجية للدراسة	**٤ – ١٤**
أولاً – التعريف بالمؤلف	٥ – ٨
ثانياً – الصنعة	٨ – ٩
ثالثاً – المعنى	٩ – ١١
رابعاً –أثر الصنعة النحوية في المعنى	١١ – ١٣
خامساً – الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى	١٣ – ١٤
الفصل الأول – الأوجه الإعرابية في الأسماء	**١٥ – ٤٧**
المبحث الأول –المرفوعات (المبتدأ – الخبر)	١٦ – ٢٣
أولاً – توجيه قراءة ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ ﴾بالرفع والنصب	١٦ – ١٨
ثانياً – توجيه قراءة ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ بالرفع والخفض	١٨ – ٢٠
ثالثاً –توجيه قراءة ﴿ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ ﴾ بالرفع والنصب	٢٠ – ٢١
رابعاً – توجيه قراءة ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ بالرفع والنصب	٢١ – ٢٣
المبحث الثاني – المنصوبات	٢٤ – ٣٦
أولاً : خبر كان	٢٤ – ٢٥
ثانياً: المفعول المطلق	٢٦
ثالثاً: المفعول فيه	٢٧ – ٢٩
رابعاً: الاستثناء	٢٩ – ٣٤
خامساً : التمييز	٣٤ – ٣٦
المبحث الثالث – التَّوابع	٣٧ – ٤٧
أولاً: الصفة	٣٧ – ٣٩
ثانياً: التوكيد	٣٩ – ٤٠
ثالثاً: العطف	٤٠ – ٤٥
رابعاً: البدل	٤٥ – ٤٧
الفصل الثاني – الأوجه الإعرابية وأثرها في الأفعال	**٤٨ – ٦٧**

أولاً – الفعل الماضي	٤٩ – ٥٢
– توجيه قراءة ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ﴾	٤٩ – ٥٠
– حمل الماضي ﴿ تَطَوَّعَ ﴾على المستقبل	٥١ – ٥٢
ثانياً – الفعل المضارع	٥٣ – ٦٤
–بين النصب على الجواب والرفع على العطف في باب الفاء	٥٣ – ٥٧
– مسألة في الرفع والنصب بعد الواو	٥٧ – ٥٩
– مسألة في الرفع بمعنى الحال في الفعل والجزم على الجواب	٥٩ – ٦٠
– توجيه رفع ونصب﴿ يَقُولَ ﴾ بعد حتى	٦٠ – ٦٣
– اختلاف القراءة بين لام الامر ولام التعليل	٦٣ – ٦٤
ثالثاً– فعل الامر	٦٤ – ٦٧
– توجيه ﴿ أَدۡخِلُوٓاْ ﴾على الأمر	٦٤ – ٦٦
– توجيه قراءة ﴿ قُلۡ ﴾ بين الأمر والماضي	٦٦ – ٦٧
الفصل الثالث – الحملُ على المعنى وأثرهُ في الوجه الإعرابي	**٦٨ – ٨٧**
الخاتمة	**٨٨ – ٩٠**
روافد البحث	**٩١ – ١٠٩**
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	A – B

المقدّمة

المقدّمة

الحمدُ لله الذي نزّل الفرقان على عبده لِيكونَ للعالمين نذيراً وصلّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وسلّم تسليماً كثيراً.

أمّا بعد :

فتعد القراءات القرآنية رافداً مهماً من روافد إغناء الدرس النحوي بالأوجه الإعرابية مما جعل المؤلفين يدلون بدلوهم في التأليف بها ، فنشأت من وراء ذلك أوجه إعرابية كثيرة تأرجحت أغلبها بين الصنعة النحوية والمعنى ، فوجدتُ نفسي في هذه الدراسة أمام أحد أعلام علوم القرآن وهو أبو العباس أحمد بن عمّار المهدويّ المتوفى سنة (٤٤٠هـ)، وكتابه المسمى بـ(شرح الهداية) الذي عمد فيه إلى توضيح أوجه التعدد القرائي في القرآن الكريم مشفوعاً بالعلل النحوية والإعرابية التي أفاد منها المهدويّ في توجيه القراءات القرآنية، فكان البحث بعنوان (**الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدويّ (ت ٤٤٠هـ)**)، وقد عمدت هذه الدراسة الى تصيِّد مواضع التعدد القرائي للكلمة الواحدة في القرآن الكريم، والتعدد الإعرابي لها والوظائف اللغوية التي تشغلها.

ولعل أهمية اختيار هذا الموضوع تكمن في الأسباب الآتية:

١. إنّ هذا الموضوع لم يُسبق بدراسة أُخرى عنيت بتتبع الوجوه الإعرابية ودراستها بشقيها المعنوي والصناعي في هذا الكتاب تحديداً.
٢. يبدو لي من التنقيب في حياة المهدويّ أنّ هذا العالم قد تبوأ مكانة علمية بين علماء عصره، إذ تميزت مؤلفاته في مختلف صنوف اللغة بالمكانة العلمية نفسها. فألفيته موضوعاً جديراً بالدراسة وخليقاً بالاهتمام .
٣. قلة الدراسات التي تناولت مؤلفات المهدويّ ، فقد كانت حافزاً آخر بعث الفضول في نفسي في تحري هذا الأثر من آثار المهدويّ .
٤. إبراز جانب المعاني التفسيرية المبنية على الأوجه الاعرابية المختلفة .

وقد سرت في أثناء الرسالة بمنهج تمثل بالآتي :

١. وضع عنوان مناسب لكل مسألة بحسب طبيعة تلك المسألة.

٢. أَصدَّر المسألة بذكر كلام موجز لغرض التعريف بالموضوع في المسائل التي تحتاج الى تعريف، ثم أذكر كلام المهدويِّ مسبوقاً بالآية القرآنية التي هي موضوع الدراسة والبحث والقراءات القرآنية .

٣. تحليل تلك النصوص عن طريق عرضها على الكتب اللغوية القديمة والحديثة.

وقد انتضمت الرسالة في ثلاثة فصول مسبوقةً بمقدمة وتمهيد متبوعة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل اليها البحث.

أما التمهيد فقد كان في المحددات المنهجية للدراسة حيث ذكرتُ فيه التعريف بالمؤلف وأهمية كتابه ، فضلاً عن دراسة مفهومي الصنعة والمعنى في اللغة والاصطلاح وأثر الصنعة النحوية في المعنى فيها والأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى.

أما الفصل الأوّل عُقد لــ(الأوجه الإعرابية في الأسماء) موزعاً على ثلاثة مباحث: الأوّل منها في (المرفوعات)، وكان المبحث الثاني مختصاً في دراسة المنصوبات ، وجاء المبحث الثالث : في التوابع .

وأما **الفصل الثاني** بعنوان (الأوجه الإعرابية وأثرها في الأفعال) وقد اشتمل على الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.

وجاء **الفصل الثالث** بـــ(الحمل على المعنى وأثرهُ في الوجه الإعرابي) .

أما المصادر التي قامتْ عليها الدراسة، فقد عُدَّ كتاب شرح الهداية للمهدويّ محورَ الدراسة وهو قِوام البحث ومداره إلى جانب المصادر الأخرى التي شملت كتب المدونة اللغوية، والتفسيرية، وكتب القراءات القرآنية.

وبعد لا يسعني في هذا المقام إلاّ أنْ أتقدّم بالشكر والعرفان لأستاذي الدكتور عمّار نعمة نغيمش الذي أغنى هذه الرسالة بملاحظاته السديدة والجهد الذي بذله لإرشادي إلى مواطن الخلل لتداركها، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأزجي خالص شكري وتقديري إلى أساتذتي اللذين تشرفتُ بالدراسة على أيديهم والاستفادة منهم والانتساب اليهم فأسأل اللهَ أن يوفقهم لكلّ خير ويجزيهم جزاء المحسنين.

وأخيراً فإني بذلتُ ما استطعتُ في هذا العمل من الجهد فإنْ خرجَ البحث بالشكل المطلوب، فهذا من فضلِ الله وتوفيقه، وإنْ بدر مني قصور، فالكمال لله وحده وحسبي في ذلك أني أخلصتُ نيتي وبذلتُ أقصى همتي، ولا يُكلف اللهُ نفساً إلا وِسعَها، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

ضحى

التَّمهيد

في المحددات المنهجية للدراسة

أولاً– التعريف بالمؤلف

ثانياً -الصنعة

ثالثاً-المعنى

رابعاً–أثر الصنعة النحوية في المعنى فيها

خامساً-الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى

التَّمهيـــد

أولاً – التعريف بالمؤلف :

ــ **أسمهُ :** اكثر الكتب الخاصة بالترجمة[١] تذكر أن اسمه أحمد بن عمّار بن أبي العباس[٢] .

ــ **لقبهُ :** فهو المهدويِّ نسبه إلى أن أصله من المهدوية من بلاد القيروان في المغرب التي عمد إلى تأسيسها أبو عبيد المهدويِّ مؤسس الدولة الفاطمية[٣] .

ــ **كنيته :** فهي أبو العباس[٤] .

– مولدهُ ونشأتهُ :

لم تشر المصادر التي ترجمت للمهدوي إلى شيءً عن اخبار نشأتهُ سوى أن أصلهُ من المهدية ، ولكن استناداً إلى ما تركهُ من مؤلفات كثيرة ومتنوعة يدل على أن نشأتهُ كانت علمية ، إذ احتل مكانة علمية متميزة بين علماء العصر الذي عاش فيه فقد وصف بالإمامة والشهرة والقراءة ، إذ قيل عنه المفسر النحوي اللغوي[٥] ، ومن العلماء الذي أثنوا عليه الحميدي (ت ٤٨٨ هــ) ، إذ قال عنه : ((كان عالماً بالقراءات والأدب متقدماً))[٦]، وقال عنه اليمنيّ (ت ٧٤٣ هــ) : ((من الأئمة المشهورين بالنحو ، والقراءة، والتفسير))[٧]، وقال عنهُ الذهبي (ت ٧٤٨ هــ) : ((كان رأساً في القراءات والعربية))[٨].

---

[١]يُنظر : ذكر الحميدي في جذوة المقتبس : ١ / ١٨٢ ، والضبي في بغية الملتمس : ١ / ٢٠٦ ، وياقوت الحموي في معجم الادباء : ٢ / ٥٠٨ . أن أسمه أحمد بن محمد وهذا وهم والصحيح ما ذكره معظم من ترجم له .

[٢] يُنظر : طبقات المفسرين ، الداوودي : ١/ ٥٦ ، والاعلام ، الزركلي : ١/ ١٨٤.

[٣] ينظر : طبقات المفسرين : ١ / ٥٦ ، ومعجم الادباء : ٢ / ٥٠٨ ، وجذوة المقتبس : ١ / ١٨٢ ، وبغية الوعاة : ١/ ٣٥١ .

[٤]يُنظر : معرفة القراء الكبار ، الذهبي : ٢ / ٧٦١ ، والصلة ، ابن بشكوال : ١ / ١٤٤ ، إلا أنْ ياقوت الحموي انفرد في كنيته وكناه بأبي القاسم : ينظر هامش معجم الادباء : ٢ / ٥٠٨ .

[٥]يُنظر : بغية الوعاة : ١ / ٣٥١ .

[٦]جذوة المقتبس : ١ / ١٨٢ ، ويُنظر : معجم الادباء : ٢/ ٥٠٨ ، والصلة : ١/ ١٤٤ ، وبغية الملتمس : ١/ ٢٠٦ .

[٧]إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ٤٢ .

[٨]معرفة القراء الكبار : ٢/ ٧٦١ .

وصف العلماء المهدويّ أنهُ حسن التأليف فقال ابن جزي (ت ٧٤١ هـ) ((أما أبو العباس المهدويّ فمتفن التأليف . حسن الترتيب . جامع الفنون علوم القرآن))[١] .

وقد شملت مؤلفاتهُ فنوناً مختلفة فمنها بالقراءات ، ومنها بالتفسير ومنها في علوم أخرى ، فأما التي في القراءات فهي : الهداية ، والكفاية في شرح مقارئ البداية ، وشرح الهداية ، وظاءات القرآن ، وشملت مؤلفات التفسير التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، والتحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، أما مؤلفاتهُ في علوم القرآن فشملت هجاء مصاحف الامصار ، والبرهان في علوم القرآن ، وأما التي كانت في علوم أخرى فهو كتاب واحد ري العاطش وانيس الواحش ذكرهُ السهيلي في الروض الآنف ، والبغدادي في هداية العارفين ، والزركلي في الاعلام[٢] .

- وفاتهُ :

لم تتفق المصادر التي ترجمت حياة أبي العباس على ذكرِ أو تعيين سنة وفاتهِ ، ولعل هذا الابهام في الوفاء ، يرجع إلى ذلك الإجمال الشديد في سيرة المهدويّ من قبل تلك المصادر ، إذ أن هناك مصادر لم تذكر شيءً عن وفاتهِ مثل تراجع اللغويين والنحاة والادباء[٣] ، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام للحافظ الذهبي ، ومصادرٌ أخرى جزمت بسنة وفاتهِ أمثال بغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١ هـ) إذ قال : ((ومات في الأربعين وأربعمئة))[٤] ، ثم تابعهُ البغدادي[٥] (ت ١٣٣٩) ، ومخلوف[٦] (ت ١٣٦٠) ، وهناك مصادر أخرى قدَّرت سنة وفاتهِ فوردت فيها عبارات تقريبية لسنة وفاة أبي

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل : ١/ ٢٠ .

[٢] ينظر : شرح الهداية : ٦٨ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

[٣] انباه الرواة ، ومعجم الادباء ، وإشارة التعيين ، طبقات النحويين واللغويين ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة .

[٤] بغية الوعاة : ١/ ٣٥١ .

[٥] هدية العارفين : ١/ ٧٥ .

[٦] شجرة النور الزكية : ١٠٨ .

العباس ، فذكر الذهبي في كتابهِ أنهُ : ((توفي بعد الثلاثين وأربعمئة))[١] ، ونقل عنهُ هذا التاريخ صراحةً كل من ابن الجزري[٢] (ت ٨٣٣ هـ) والداوودي[٣] (ت ٩٤٥ هـ) .

- شيوخهِ وتلاميذه :

تلقى المهدويّ العلم على كثير من الشيوخ في القيروان ومكة والاندلس وهم :

١- أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي (ت ٤٠٣ هـ) .
٢- أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) .
٣- مهدي بن إبراهيم جدهُ لأمه .
٤- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سليمان الكلبي (ت ٤٢٠ هـ) .
٥- أبو بكر أحمد بن عيسى البلوي المعروف بأبن الميراثي (ت ٤٢٨ هـ) .
٦- محمد بن السماك (ت ٣٨٣ هـ) .
٧- أبو الحسن أحمد بن محمد القنطري (ت ٤٣٨ هـ) .[٤]

- تلاميذهُ :

من أبرزهم :

١- أبو محمد بن عبد العزيز القروي المؤدب .
٢- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الازدي (ت ٤٦٢ هـ) .
٣- أبو محمد عبد الله بن سهل بن يوسف الانصاري (ت ٤٨٠ هـ) .
٤- أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمَري (ت بعد ٤٥٠ هـ) .
٥- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي (ت بعد ٤٨١ هـ) .
٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد الطرفي (ت ٤٥٤ هـ) .

---

[١] معرفة القراء الكبار : ١/ ٣٩٩ .
[٢] ينظر : النشر في القراءات العشر : ١/ ٦٩ .
[٣] ينظر : طبقات المفسرين : ١/ ٥٦ .
[٤] ينظر : شرح الهداية : ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ .

٧- أبو عبد الله محمد بن عيسى التُجيبي المغامي (ت ٤٨٥ هـ) .
٨- أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن المفرح البطليوسي (ت ٤٩٤ هـ) .
٩- أبو عمران موسى بن سليمان اللخمي (ت ٤٩٤ هـ) .
١٠- أبو الحسين يحيى بن إبراهيم المعروف بأبن البيَّاز (ت ٤٩٦ هـ)[١] .

أما كتابه شرح الهداية – مدار البحث – فهو أحد أهم الكتب في وجوه القراءات وعللها وقد قسم هذا الكتاب على سبعة عشر باباً مقسمة في معظمها على مباحث يتعلق كل مبحث منها بالأبواب المذكورة بها ، وكان منهجه في توجيه القراءات أن يبدأ بالكلمة المختلف في قراءاتها ، وبذكر علل القراءات ووجوهها معتمداً على أصول في الاحتجاج[٢] .

ثانياً - الصنعة

أ- الصنعة في اللغة:

وردت لفظة (الصنعة) في اللغة بمعانٍ عدة، فقد جاءت بمعنى (العمل) ، قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ) : ((صَنَعَه يَصْنَعُهُ صُنْعاً، فهو مصنوعٌ وصُنْعٌ: عَمِلَه))[٣]، وقوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ هو دليل على ذلك النمل (٨٨) .

وجاءت بمعنى (الاتّخاذ) أي: اتخذ[٤]، أو اتخذه وقوله تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ طه (٤١) ، أي : اخترتك لكي تقيم حُجتَّي وقد جعلتك بيني وبين خَلْقي حتى صِرْتَ في الخطاب عني والتبليغ بالمنزلة التي أكون أنا بها لو خاطبتهم واحتججت عليهم[٥].

---

[١] يُنظر : شرح الهداية : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .
[٢] يُنظر : مقدمة المحقق ، شرح الهداية : ١/ ١٣٣ .
[٣] لسان العرب:٨/٢٠٨ (مادة صنع).
[٤] ينظر: م.ن:٨/ ٢٠٩(مادة صنع) ، أساس البلاغة، الزمخشريّ: ١/٥٦٠(مادة صنع).
[٥] يُنظر: م . ن :٨/ ٢٠٩(مادة صنع).

وقد جاءت بمعنى ((الاصطناع)) وهو ((افتِعالٌ من الصنيعة وهي العطيّةُ، والكرامة، والإحسان))[١].

ب- الصنعة في الاصطلاح

هي ((العلم المتعلق بكيفية العمل))[٢].

وأما الصنعة النحوية فهي ((العلم الحاصل من التمرن، أي أنه قواعد مقررة ، وأدلة، وجد العالم بها أم لا))[٣]. أو أنها ((ملكة حاصلة بالتمرن))[٤].

ويبدو أن ممارسة العمل والمداومة عليه والتمرن فيه هو القاسم المشترك الذي جمع بين التعريفين، ومن هنا قالوا: إن الصنعة هي ((كل علم أو فن يمارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح له))[٥].

فالصنعة محتكمة الى الاحتراف وأن صاحبها اكتسب هذه المهارة بسبب المداومة والاستمرارية على تعلمها والاحتراف بها عارفاً بأسسها وقواعدها .

ثالثاً - المعنى

أ- المعنى في اللغة:

ورد (المعنى) في كتب اللغة بمعان كثيرة منها:

١- القصد: قال: الأزهريّ(ت٣٧٠هـ): ((عنيت فلاناً عنْياً أي: قصدته ، ومن تَعْنَى بقولك؟ أي من تقصد؟ وعناني أمرك أي قصدني))[٦].

٢- المحنة والحالة التي يكون إليها الشيء: ((ومعنى كل شيء: محنته وحاله الذي يصير إليه أمره))[٧].

---

[١] لسان العرب: ٢٠٩/٨(مادة صنع).

[٢] التعريفات، الجرجاني:١١٥ .

[٣] الأصول، تمام حسان:١٥.

[٤] م.ن:١٥.

[٥] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية:٥٢٥.

[٦] تهذيب اللغة، الازهري:٢١٤/٣ (مادة عنى)، وينظر: الصاحبي، ابن فارس:١٦٣.

[٧] العين (كتاب):٢٥٣/٢ (مادة عني) وينظر: تهذيب اللغة: ٢١٣/٣ (مادة عنى).

٣- الإنبات قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): ((المعنى مشتق من قول العرب "عَنتِ الأرض بنبات حسن" إذا أنبتت نباتاً حسناً، قال الفرّاء: لم تعنُ بلادنا بشيء إذا لم تنبت))[١].

٤- الظهور والبدو((وقال قوم اشتقاق المعنى من الإظهار يقال: عَنتِ القِرْبة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وعُنوان الكتاب من هذا))[٢]، وهذا ما يخص الظهور أما البدو فقد قال عنه ابن منظور: ((وعنوت الشيء: أبديته، وعنوت به وعنوته: أخرجته وأظهرته))[٣].

٥- الشيء الذي يفيده اللفظ: ((حكى ابن السّكّيت (ت ٢٤٤ هـ) : "لم تَعْنِ" من "عَنَتْ تعني"، فإن كان هذا فإن المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ كما يقال "لم تَعْنِ هذه الأرض" أي: لم تُفِدْ))[٤].

ب- المعنى في الاصطلاح

عرّفه الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢ هـ) فقال عنه : ((المعنى إظهار ما تضمنه اللفظ))[٥]، وهو عند الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ((ما يقصد بشيء))[٦]، ، وذكر الرّازي (ت٦٠٤هـ) تعريفاً للمعنى مفادهُ أن المعنى هو ((اسم للصورة الذهنية))[٧] .

يبدو أن المعنى الاصطلاحي لم يبتعد عن المعنى اللغوي ، إذ عرفه صاحب تاج العروس (ت ١٢٠٥ هـ) ، فقال: ((المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ))[٨].

فهناك اتفاق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، إذ انتقل الأول من الدلالة الحسية المدلول عليها بالإنبات والإظهار الى ما يفيد اللفظ من الدلالة المعنوية والعقلية المجردة

---

[١] الصاحبي:١٤٥، وينظر: تهذيب اصلاح المنطق، التبريزيّ:٣٤٨.

[٢] م . ن:١٤٤ – ١٤٥ .

[٣] لسان العرب:١٠٣/١٥ (مادة عنا).

[٤] الصاحبي:١٤٥ .

[٥] مفردات ألفاظ القرآن الكريم:٥٩١ (عنى).

[٦] التعريفات :١٨٥.

[٧] مفاتيح الغيب ، الرازي : ١ / ٣٢ .

[٨] تاج العروس، الزبيدي:٣٨٦/١٨ (عنى).

وهذا ما اتصف به مفهوم المعنى بالاصطلاح بارتباطه بتمثيل المعنى بالصورة الذهنية للأشياء في الخارج فضلاً عن دلالته عن القصد في تعريف الجرجاني.

أما الغربيون فقد عرفوا المعنى أيضا ، فقال دي سوسير أن المعنى هو: ((ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة، أو الاسم وهي الصورة السمعية، وبين الفكرة))[١].

رابعاً – أثر الصنعة النحوية في المعنى

لاشك في أنّ هناك علاقة وثيقة بين الصنعة النحوية والمعنى، وإن الحكم بصحة أي نص مرتبط بصحة هذين الجانبين، ولا يخفى على الدارس أن موضوع الدرس النحوي هو ((الكلمة مؤلفة مع غيرها أو هو الجملة، وتدرس الجملة من حيث نوعها ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، أو ذكر، أو حذف أو إضمار أو إظهار ومن حيث ما يطرأ عليها – أي الجملة – من استفهام أو نفي أو توكيد))[٢].

وقد اهتم النحويون بالمعنى اهتماماً كبيراً، إذ أعطى سيبويه(ت ١٨٠هـ) المعنى جانباً واسعاً من الأهمية بوصفه الجزء المتمم للقاعدة النحوية، إذ إنّ عمل كلام العرب على المعاني، ولم يوجد في كلامهم ولا في أشعار فحولهم إلا ما المعنى فيه مطبِّق للأعراب، والإعراب مطبِّق للمعنى[٣].

ويتضح اهتمام سيبويه في هذا الجانب من ترتيبه الكلام على أساس الصحة النحوية والدلالية وعدمها، حيث جعل باباً أفرد له عنواناً سماه بـ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة))[٤] ، إذ قال فيه: ((فمنه مستقيم حسن ، ومحال، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب))[٥].

---

[١]علم اللغة، محمود السعران:٣٠٣.

[٢] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:٢٨.

[٣] يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيديّ:١٣١.

[٤] الكتاب:٢٥/١.

[٥]م . ن :٢٥/١

إن تقسيم سيبويه للكلام هنا والقواعد التي اعتمدها في هذا التقسيم جعلته يسبق كثيراً في تقديم أصول نظرية المعنى، ففي نصه هذا ((تكمن بذور نظرية نحوية دلالية حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة))[١].

ولم يكن سيبويه وحده من اهتم بالمعنى فقد أعطى النحويون جانب المعنى أهمية كبيرة فالجرجاني مثلاً في كتابه دلائل الإعجاز جعل (النظم) يكمن في توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه والعمل بقوانينه وأصوله ، إذ قال ((أعلم أن ليس "النَّظْمُ" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه واصولهِ ، وتعرف مناهجهِ التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسِمت لك ، فلا تُخِلُّ بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمهِ غير أن يُنظر في وجوه كل باب وفروقهِ، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك : "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" ، و"ينطلق زيد"، و"منطلق زيدٌ" و"زيدٌ المنطلق" و"المنطلق زيدٌ" ، و"زيدٌ هو المنطلق" و"زيدٌ هو منطلق" ، و"زيدٌ هو المنطلق"))[٢].

وقد جمع ابن هشام (ت٧٦١هـ) بين أثر الصنعة والمعنى، إذ ذكر أثر كل واحد منهما في الآخر، وقد بحثها في كتابه مغني اللبيب بعنوان ((الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها))[٣]، وقد أحصى ابن هشام هذه الجهات بعشر جهات تحديداً وجعلها من الأمور الواجب على المعرب تجنبها ومراعتها، وإذا لم تتم مراعاتها وقع الخطأ.

ومن الجهات التي عمد الى ذكرها :

((الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصنعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الاقدام بسبب ذلك))[٤].أما الجهة الثانية: ((أن يراعي المعرب المعنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصنعة))[٥].

---

[١] النحو والدلالة:٦٧ .

[٢] ينظر: دلائل الإعجاز :٨١.

[٣] مغني اللبيب :٢ /٥٨٢ .

[٤] م . ن: ٢/ ٥٩٤ .

[٥] م . ن :٦/٧.

فقد عدَّ المعنى الغرض الأساس من الإعراب، وقد قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) فيه: ((الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه))[١].

خامساً- الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى

اتسمت اللغة العربية بنظام دقيق في تراكيبها بدءًا من بنية الكلمة وختاماً بالحكم الإعرابي الذي غالباً ما يستوجب اكثر من وجه اعرابي تتسق به العبارة ويصح معناها ولذلك ((تعدّ الأوجه الإعرابية ظاهرة نحوية جديرة بالتوقف عندها والاهتمام بها؛ إذ إنها من إمارات المرونة والاتساع التي تتمتع بها اللغة العربية والحرية الفكرية التي يتمتع بها العقل العربي))[٢]. ولهذه الأوجه الإعرابية أسباب وعلل مختلفة تناولها الباحثون بالدراسة ومن هذه الأسباب : العامل النحويّ وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية، وكذلك يُعد التقديم والتأخير سبباً في هذا التعدد، كما تعد القراءات القرآنية وسيلة للترجيح فقد يتخذها النحويون أساساً لتفضيل وجه إعرابي على آخر ، إلا أن اختلاف تلك القراءات يعد سبباً في هذا التعدد، فضلاً عن الاختلاف في تقدير المحذوف[٣]، وكذلك يُعد القطع والاستئناف سبباً من تلك الأسباب، وقد وجد بعض المحدثين أسباباً عدة للتعدد الاعرابي منها[٤]:

١- المرونة المتأتية من تقلب المعاني المحتملة عند المعرب.

٢- مرونة الموقع الإعرابي نفسه؛ إذ إنّ اللفظ الواحد يمكن أن يأخذ أكثر من موقع إعرابي واحد.

٣- قد يرجع تعدّد الأوجه الإعرابية إلى اختلاف مذاهب النحويين أنفسهم وتعدد آرائهم.

---

[١] الخصائص:١/٣٥.

[٢] تعدّد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم، رسالة ماجستير، محمد سامي أحمد:١٨.

[٣] يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة :٢٩٣.

[٤] يُنظر: تعدّد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم:١٩-٢٠.

وواضح أن تعدّد الأوجه الإعرابية يعطي حرية كافية في عمل التركيب الذي يمكن أن يكون له أكثر من وجه واحد للتعبير عن الدلالة المنشودة لدى المتكلم، فصحة المعنى شرط في استقامة الجملة، لذلك لا يمكن الجزم باستبعاد أحد الأوجه الإعرابية ما دام المعنى محتملاً بها.

الفصل الأول
الأوجه الإعرابية في الأسماء

المبحث الأول
المرفوعات (المبتدأ – الخبر)

أولا – توجيه قراءة ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثۡلُ ﴾ بالرفع والنصب

ثانيا – توجيه قراءة ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ بالرفع والخفض

ثالثا – توجيه قراءة ﴿ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتٍ ﴾ بالرفع والنصب

رابعا – توجيه قراءة ﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾ بالرفع والنصب

المبحث الثاني
المنصوبات

أولا :خبر كان

ثانيا: المفعول المطلق

ثالثا: المفعول فيه

رابعا: الاستثناء

خامسا: التمييز

المبحث الثالث
التـــوابـــع

أولا: الصفة

ثانيا: التوكيد

ثالثا: العطف

رابعا: البدل

المبحث الأول

المرفوعات (المبتدأ والخبر)

أولاً –توجيه قراءة (فَجَزَآءٌ مِّثْلُ) بالرفع والنصب :

لا يخفى على القارئ أنّ هناك تلازماً بين ركنين أساسيين من أركان الجملة العربية هما : المبتدأ والخبر فإذ وجد أحدهما في الجملة فلا بد من وجود الآخر، وهذا يدل على وجود تلازم قوي بينهما أستناداً الى ما ذكرته المدونة النحوية ، إذ عقد لهما سيبويه باباً أطلق عليه تسمية باب المسند والمسند اليه وبيّن فيه علاقة التلازم بينهما ،إذ قال :((وهما مما لا يَغْنَي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد ُالمتكلمُ بدّا ، فمنذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك عبد الله أخوك : وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء))[1]، وعرفهما في باب الابتداء قائلاً : ((المبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتُدييءَ ليُبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ . فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه . فالمبتدأُ والأولُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه))[2] .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر (فَجَزَآءٌ مِّثْلُ) من قوله تعالى :﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ المائدة (٩٥) بالضم والإضافة إلى (مثل) ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالرفع والتنوين ورفع (مِثلُ)[3].

قال المهدويِّ: ((من نوّن (جزاء) ورفع مثلاً (فجزاء) مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، و(مثل) صفة لجزاء. والتقدير: فعليه جزاء مثل ما قتل، فالخبر المحذوف قوله (فعليه)، ومن قرأ بالإضافة (فجزاءُ) مرفوع بالابتداء والخبر محذوف كما ذكرنا،

---

[1] الكتاب:١/٢٣.

[2] م . ن : ٢/ ١٢٦ .

[3] يُنظر: السبعة في القراءات ، ابن مجاهد :٢٤٧، ٢٤٨ ، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه:١٣٤، والوجيز، الاهوازي: ١٦٧، النشر ، ابن الجزري :٢/٢٥٥ ، والبدور الزاهرة: ٩٦ ، وتقريب المعاني ، سيد لاشين ابو الفرج:٢٣٩ .

وأضاف (جزاء) الى (مثل)، والمعنى: فعليه جزاء المقتول، كما تقول: أنا أكرم مثلك، والمعنى: أنا أكرمك، وكما قال عزّ وجلّ: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ الانعام (١٢٢) والمعنى: كمن هو في الظلمات))[١].

يبدو أنّ المهدويِّ ساير ما ذكرته كُتب القراءات في توجيه قراءة التنوين في (جزاء)على أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ تقديُره: فعليه جزاء[٢]، والحجة لهذه القراءةُ: ((أنه لما كان (مثل) في المعنى صفة لــ(جزاء) ترك إضافة الموصوف إلى صفته، وأجراه على بابه، فرفع (جزاء) بالابتداء والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء، وجعل (مثلاً) صفة لــ(جزاء) على تقدير: فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة، وبعدت الإضافة في المعنى، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إنما عليه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله؛ لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله، فيصير المعنى على الإضافة: عليه جزاء ما لم يقتل))[٣].

وقد خُرِّجت هذه القراءة على أكثر من وجه، الأول قائم على جعل (جزاء)خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجبُ جزاءٌ[٤]، والأخر قائم على جعل(جزاء) فاعل بفعل محذوف أي: فيلزمُه أو يَجِبَ عليه جزاء))[٥]. وهناك وجهٌ ثالث قائم على كون (جزاء) مبتدأ ومثل (خبره)[٦].

وإنّ السبب الرئيس وراء جعل الخبر شبه جملة هو أنّ المبتدأ نكرة ومن مسوغات الابتداء بالنكرة هو أنّ يكون الخبر أما ظرفاً أو جاراً ومجروراً، والأمر الآخر هو أنّ

---

[١] شرح الهداية:٢/ ٢٦٩.

[٢] يُنظر: معاني القراءات، الازهري :١٤٥، والحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي : ٢ / ٤٣٥، والبيان في غريب إعراب القرآن، الأنباريّ:١/٣٠٤.

[٣] الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسيّ:١/٤٥٦.

[٤] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع:٢/٤٣٦، التبيان في أعراب القران ، العكبري:١/٣١١، الدر المصون:٤/٤٢٠، اتحاف فضلاء البشر ، محمد البنا :١/٥٤٢.

[٥] الدر المصون، السمين الحلبي :٤/٤٢٠، ويُنظر :اتحاف فضلاء البشر:١/٥٤٢.

[٦] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ، الزّجّاج:٢/٢٠٧، إعراب القراءات السبع، ابن خالويه :١/١٤٩، الدر المصون:٤/٢٤٠.

(جزاء) مقترن بالفاء وكونه جملة اسمية وقعت في جواب الشرط فلا بد أنّ يكون مبتدأ محذوف الخبر .

وفي ضوء قراءة التنوين في (جزاء) فإنّ لـــ(مثل) ((عند الكوفيين ثلاثة أوجه: النعت، والبدل، والخبر حيث قلنا: (جزاء) مبتدأ))[١].

أما من قرأ برفع (جزاء) من غير تنوين وخفض (مثل) فإنّ تقديره حذف الخبر كما في الوجه الأول[٢] وحجتهم في ذلك: ((أنّ العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون: إني أكرم مثلك أي: أكرمك، وقد قال الله تعالى جل ذكره: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ البقرة (١٣٧) أي: بما آمنتم لا بمثله لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا، فالمراد بالمثل الشيء بعينه، وقال تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ الانعام (١٢٢) أي: كمن هو في الظلمات والمَثَل والمِثْل واحد ، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات، إنما في الظلمات مثله لا هو، فالتقدير على هذا في الإضافة: فجزاء المقتول من الصيد ، يحكم به ذوا عدل، فيصح معنى الإضافة))[٣].

ويفاضل مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـــ) بين القراءتين قائلاً : ((والقراءتان قويتان لكن التنوين أحب إلي لأنه الأصل ولأنه لا إشكال فيه))[٤].

وعلى الرغم من احتياج القراءتين للصنعة النحوية في تأويل خبر محذوف لكل منهما فأنَّ القراءة بالرفع من غير تنوين وخفض ما بعدها على الإضافة كانت الى الصنعة النحوية منها في القراءة الأولى ؛ كي يستقيم بها المعنى كما استقام في القراءة الأولى.

ثانياً – توجيه قراءة (عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ) بالرفع والخفض :

قرأ نافع وعاصم في رواية لأبي بكر وحمزة والكسائِيّ (عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ) من قوله تعالى :﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ المؤمنون

---

[١] الدر المصون:٤/٤٢٠، ويُنظر: اللّباب في علوم الكتاب ، الدمشقي : ٧/٥١٨.

[٢] يُنظر: اتحاف فضلاء البشر:١/٥٤٢.

[٣] الكشف عن وجوه القراءات السبع:١/٤٥٦، ويُنظر: زاد المسير، ابن الجوزي :٢/٤٢٣، تفسير ابن كثير:٢/٩٩.

[٤] الكشف عن وجوه القراءات:١/٤٥٦.

(٩١ – ٩٢) بالرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر بالخفض[١].

قال المهدويِّ: ((من قرأ بالرفع، فهو خبر ابتداء محذوف، والتقدير: هو عالم الغيب والشهادة، ومن قرأ بالخفض فإنه حمله على قوله :﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾))[٢].

وجه كثيرٌ من النحويين قراءة الرفع على اضمار مبتدأ محذوف تقديره هو الله[٣]، وقال بعضهم إنه: ((مرفوع على الاستئناف؛ لأنه بعد تمام آية))[٤].

بمعنى أن الكلام تم وانتهى فجيىء بكلامٍ جديد أي: ابتدأ واستأنف، وأنّ التقدير والاستئناف في توجيه هذه القراءة مدعاة للوصل والوقف ؛ لأن اتصال الكلام بما قبله وانقطاعه يُحدث نوعاً من التعدد الإعرابي[٥] .

وقد فاضل العلماء بين القراءتين فمنهم من اختار الرفع ومنهم من اختار الخفض فمن رجح القراءة بالرفع الفرّاء (ت٢٠٧هـ)؛ إذ قال: ((وجه الكلام الرفع بالاستئناف، الدليل عَلى ذلكَ دخول الفاء في قوله (فتَعالىَ اللهُ) ولو خفضت لكان وَجْهُ الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو؛ لأنه إذا خفض فإنما أراد: سُبْحانَ الله عَالم الغيب والشهادة وتعالَى. فدلّ دخول الفاء أنه أراد: هو عَالمُ الغيب والشهادة فتعالى؛ ألا ترى أنك تقول: مررت بعبدالله المحسنِ وأحسنت إليه. فلو رفعت (المحسن) لم يكنْ بالواو؛ لأنك تريد: هو المحسنُ فأَحْسنتُ إلَيْه))[٦].

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات:٤٤٧، ومعاني القراءات :٣٢٧، والحجة في علل القراءات السبع:٣٥/٤، وتحبير التيسير، ابن الجزري: ٤٤٧، ومعجم القراءات القرآنية ، وعبد العال سالم مكرم:٢٢٢/٤.

[٢] شرح الهداية:٤٣٧/٢، ومثله وجه المهدويِّ قراءة الرفع في قوله: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ النور :٥٨ ،٤٤٣/٢، و﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ الانفطار:٥٤٩/١٩،٢ و﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ﴾سبأ آية:٣ على إضمار مبتدأ والخفض على النعت،٤٧٨/٢.

[٣] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع:٣٥/٤، ومفاتيح الأغاني، الكرماني:٢٩٣، ورد الأذهان، ابو بكر جومي:٤٥٤، والكشاف ، الزمخشري :٢٤٧/٤، والبيان في غريب اعراب القرآن، الانباريّ:١٨٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري:٦٠٣/٢، واللّباب في علوم الكتاب:٢٥٠/١٤، والدر المصون :٣٦٤/٨.

[٤] إعراب القراءات السبع، ابن خالويه : ٩٤/٢، ويُنظر: معاني القراءات:٣٢٧.

[٥] الاعراب والمعنى : د. محمد أحمد خضير:١٦٤.

[٦] معاني القرآن : ٢/ ٢٤١ ، ويُنظر : التفسير البسيط : ١٦/ ٥٠ ، ٥١ .

وقد نقل النحاس (ت٣٨٨هـ) ترجيح النحويين من البصريين والكوفيين قراءة الرفع ذاكراً حجة كل منها في تقوية هذه القراءة، إذ قال:((وأكثر النحويين الكوفيين والبصريين يذهبون إلى أنّ الرفع أولى، فحجة البصريين أن قبلهُ رأس آية، وقد تم الكلامُ، فالابتداء أحسن))[١]، وهذا يعني أن المهدويّ استند الى منظومة البصريين ،أما حجة الكوفيين فتمّ ذكرها مسبقاً متمثلة برأي الفرّاء.

أما من رجَّح قراءة الخفض فهو الأخفش (ت٢١٥هـ)، إذ قال: ((الجرأجود؛ ليكون الكلام من وجه واحد))[٢]، وكذلك مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ(ت٤٣٧هـ)، فإنّ الخفضَ عنده هو الاختيار ((ليتصل بعض الكلام ببعض ويكون جملة واحدة))[٣]، ومعنى كلام مكّيّ أن علاقة التابع بالمتبوع كالكلام الواحد هي افضل من قطع الجملة عما بعدها.

ويبدو أن أثر الصنعة واضح في قراءة الرفع التي احتيج معها إلى تقدير مبتدأ محذوف، أما القراءة بالخفض فهي لا تحتاج الى ذلك المحذوف، وإنما يُحمل الكلام على ظاهره بلحاظ العلاقة بين التابع والمتبوع.

ثالثاً – توجيه قراءة (أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ) بالرفع والنصب :

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ) من قوله تعالى :﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ النور(٦) بالرفع، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بالنصب[٤].

قال المهدويَّ: ((من قرأ بالرفع فعلى خبر الابتداء الذي هو (شهادة)، و من قرأ بالنصب جعله منصوباً بـــ(شهادة) و(شهادة) خبر ابتداء محذوف، والتقدير: فالحكم

---

[١] اعراب القرآن : ٥٨٠ .

[٢] الحجة في علل القراءات السبع :٣٥/٤، ويُنظر: التفسير البسيط:٥٠/١٦ ، ولم أجد هذا الكلام عند الاخفش في كتابه معاني القرآن.

[٣] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٣٤/٢.

[٤] يُنظر: السبعة في القراءات: ٤٥٢، ٤٥٣ ، الحجة في القراءات السبع:٢٦٠، التذكرة، ابن غلبون : ٣٨٢، التيسير، الدَّاني: ١٦١، النشر ، ابن الجزري: ٣٣٠/٢.

شهادة أحدهم أربعَ شهادات، أي: أن يشهد أحدهم أربعَ شهادات، ويجوز أن تكون(شهادة) ابتداء والخبر محذوف، والتقدير: فعليهم أن يشهد أحدهم أربعَ شهادات))[1].

ويبدو من نص المهدويّ أنهُ فصّلَ في مفردتين من مفردات النص الكريم هما : (فَشَهَادَةُ) و(أَرْبَعُ) وذلك لتعالق الكلام وإبراز وجوه المعنى في كليهما والوقوف على وجهي القراءة في (أَرْبَعُ) .

فمن الملاحظ أن القراءة بالرفع قد وجهت على أن يكون (أَرْبَعُ) خبراً لـــ(شهادة)[2] وحجتهم في ذلك أن يكون (بالله) متعلقاً (بشهادات) ولا يتعلق بشهادة ((وعلى هذا لا يبقى للمبتدأ عمل فيما بعد الخبر لئلا يفصل بين الصلة والموصول ، فيتعين أن تعمل شهادات فيما بعدها))[3].

أما توجيه قراءة النصب فإن النصب فيها قائمٌ على وجهين: أحدهما: أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أن يشهد أربعَ شهاداتٍ، دل عليه (شهادة)؛ لأنه بمعنى (أن يشهد)، والآخر: أنه مصدر للفعل المدلول عليه بـــ(شهادة) أيضاً[4].

ومن خلال ما تقدم يبدو أثر الصنعة النحوية واضحاً في قراءة النصب التي احتيج معها إلى تقدير فعل يتم من خلالهِ المعنى النحوي والسياقي ، أما القراءة بالرفع فقد وجهت على ظاهر الكلام .

---

[1] شرح الهداية:٢/ ٤٣٩.

[2] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ، الزّجّاج: ٣٢/٤، والكشاف: ٢٧٢/٤، وكشف المشكلات، الباقوليّ:٩٣٩/٢، الموضح، ابن مريم: ٩٠٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن :٦٠٧/٢، والبحر المحيط ، ابو حيَّان الاندلسيّ: ٣٩٩/٦.

[3] التبيان في إعراب القرآن:٦٠٦/٢ .

[4] يُنظر: معاني القراءات:٣٣١ ، وإعراب القراءات السبع: ١٠١/٢، والحجة في القراءات السبع:٢٦٠، والحجة في علل القراءات السبع :٤٣/٤، والموضح: ٩٠٧/٢ ، ٩٠٨ ، وكشف المشكلات: ٩٣٩/٢، ومفاتيح الأغاني:٢٩٧، وإبراز المعاني: ٦١٢، والدر المصون: ٣٨٥/٨.

رابعاً – توجيه قراءة ﴿فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾ بالرفع والنصب :

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ﴿فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾من قوله تعالى :﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٣ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٨٤ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ٨٥ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ص (٨٢ – ٨٥) بالنصب فيهما ، وقرأ عاصم وحمزة بالضم في (فَٱلۡحَقُّ) والنصب في (وَٱلۡحَقَّ)[١] .

قال المهدويّ : ((**من قرأ بالرفع فعلى أنّه خبر ابتداء محذوف ، والمعنى : قال فأنا الحقُّ ، كما وصف نفسه تعالى بذلك في قولهِ : ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾الكهف (٤٤)، في قراءة من خفض ويجوز أن يكون (الحقُّ) ابتداء والخبر محذوف ، والتقدير : فالحق منّي كما قال: ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ البقرة (١٤٧)، ومن قرأ بالنصب، فعلى الإغراء ، أي : فاسمعوا الحقَّ**))[٢] .

ذهب النحويون في توجيه قراءة الرفع مذهبين : احدهما أن يكون قوله : (فالحق) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أنا الحقُ ، أو فهو الحق[٣] ، أما الوجه الآخر : أن يكون مبتدأً وخبره محذوف تقديره : مني[٤] ، وأضاف بعضهم وجهاً ثالثاً للرفع هو أن يكون مبتدأ وخبره جملة (لأملأن جهنم)[٥]لأن المعنى فيه : (إني أملأُ)[٦] .

---

[١] يُنظر : السبعة في القراءات : ٥٥٧ ، معاني القراءات : ٤١٩ ، والتيسير : ١٨٨ ، والوجيز : ٣١٣ ، وتذكرة الأريب : ٣٢٩ ، وشرح شعلة : ٣٤٨ ، والعنوان في القراءات السبع : ٥٠٩ ، والهادي : ٣٤ .

[٢] شرح الهداية : ٢/ ٤٩٦ .

[٣] يُنظر : معاني القرآن ، الفرّاء : ٢ / ٤١٢ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٤/ ٣٤٢ ، ومشكل اعراب القرآن، مكّي القيسي : ٢/ ١٧٥ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢/ ٣٢٠ ، وكشف المشكلات : ٢/ ١١٥٧ ، ومجمع البيان ، الطبرسي: ٨/ ٢٨٩ ، والموضح ، ابن مريم : ٣/ ١١٠٧ ، وتفسير الطبري : ٦/ ٩٢٣ .

[٤] يُنظر : اعراب القرآن ، النحاس : ٧٦٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٣٣٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢/ ٣٢٠ ، ومفاتيح الأغاني : ٣٥٦ ، وشرح شعلة : ٣٤٨ ، وتفسير القرآن العظيم ، السخاوي : ١٢/ ١٠٨ .

[٥] يُنظر : المحرر الوجيز : ٧/ ٣٦٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦/ ٤٦١ .

[٦] البحر المحيط / أبو حيان : ٧/ ٤١١ .

وقد اعترض أبو حيان على تقدير جملة (لأملأن) خبراً للمبتدأ إذ قال : ((وهذا ليس بشيء ؛ لأن (لأَمْلأَنَّ) جوابُ قسم ويجب أن يكون جملة فلا تتقدر بمفرد ، وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرف مصدريّ والفعل حتى ينحل إليهما ، ولكِنَّهُ لما صحَّ إسناد ما قدر إلى المبتدأ حكم أنّه خبرٌ عنه))[1] .

وقد أيِّد السمين الحلبي هذا التقدير وقال بصحته من ناحية المعنى فقط لا من ناحية القاعدة[2] .

أما توجيه قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه إذ : ((يجوز أن ينتصب بفعلٍ مضمَرٍ من لفظ الحق ، والتقدير أَحُقُّ الحَقَّ، ويجوز أن ينتصب على التشبيه بالقَسمِ ، فيجري مجرى المُقَسَمِ به في نحو قولك : الله لأَفْعَلَنَّ ، إذا حذْفتَ حرف القسمِ ونصبتَ المُقَسَم به ، والتقدير الحقّ لأملأن ، أي أقسِمُ بالحقِّ ، ويجوز أن يكون نصباً على الإغراء ، والتقدير فالزموا الحقَّ))[3] .

من خلال ما تقدم ذكره يبدو أن الصنعة النحوية كانت حاضرة في توجيه القراءتين حيث يضطر معها إلى تقدير محذوف يستقر به المعنى ويؤدي المراد من النص الكريم .

---

[1] البحر المحيط : ٧/ ٣٩٣ .

[2] ينظر : الدر المصون : ٩/ ٤٠٢ .

[3] يُنظر: الموضح :١١٠٧/٣،المحرر الوجيز :٣٦٧/٧، تفسير الثعالبيّ :٧٦/٥، اللّباب في علوم الكتاب : ٤٥٩/١٦، ٤٦٠.

المبحث الثاني
المنصوبات

أولاً: خبر كان :

- توجيه قراءة (تِجَارَةً) بالنصب والرفع :

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (تِجَارَةً) من قوله تعالى : ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ النساء (٢٩) بالنصب ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالرفع[١] .

قال المهدويّ:((من قرأ بالنصب جعل اسم كان مضمراً، والتقدير: إلاّ أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرة، ويجوز أن يكون التقدير: إلاّ أن تكون الأموالُ أموالَ تجارةٍ، فحذف أموالاً وأقام تجارة مقامَهُ، ومن قرأ بالرفع، فإنّه جعل (تكون) بمعنى وقع الحدوث))[٢].

وقد قال بالنصب جملة من المفسرين والنحويين[٣]، إذ إن (تكون) هنا ناقصة، وهي المقتضية للاسم والخبرِ[٤]. وبيّن النحاس أن إعراب النصب هو اختيار الكوفيين وعنده بعيد من جهة المعنى والإعراب قال : ((النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب، فأما المعنى فإنّ هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل، فيكون النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع؛ لأن (أنْ)ها هنا في موضع نصب، لأنها استثناء ليس من الأول و(تكون) صِلَتُها، والعرب تستعملها ها هنا بمعنى وقع، فيقولون: جائني القومُ إلا أن يكون زيدٌ، ولا يكاد النصب يُعرف))[٥].

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات: ٢٣١، وحجة القراءات:١٩٩ ، وإعراب القراءات السبع:١٣١/١ ، ١٣٢ ، النشر:٢٤٩/٢، واتحاف فضلاء البشر :٥٠٩/١ ، ورد الأذهان، محمود جومي : ١٠٥.

[٢] شرح الهداية:٢٥٠/٢، ومثله قوله: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً ﴾ النساء: ١١ ،٢/ ٢٤٥، و﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ الانعام: ١٤٥ ، و﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ الانبياء: ٤٧، ٢ /٤٢٥، و﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ الحشر:٧، ٢ /٥٣١.

[٣] يُنظر: معاني القرآن واعرابه :٢ /٤٤، وحجة القراءات:١٩٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن:٢٥١/١، والبحر المحيط:٢٤١/٣، واللّباب في علوم الكتاب:٣٣٧/٨.

[٤] يُنظر: اعراب القرآن، النحاس :٢٤٢، المحرر الوجيز:٥٢٨/٢، البحر المحيط :٢٤١/٣.

[٥] اعراب القرآن، النحاس :٢٤٢.

أما توجيه قراءة الرفع فإنها قائمة على جعل (تجارة) فاعل لـــ(تكون)، و(تكون) هنا تامة بمعنى وقع وحدث على معنى: إلا تحدث تجارة أو تقع تجارة[١]، إنه نقل عن العرب أنهم يقولون: كانَ أمرٌ ؛ أرادوا به حدث أمر[٢] .

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـــ) : والرفع أكثر[٣]، وقد قال مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ: ((ولولا إجماع الحرمين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب، لمطابقة آخر الكلام مع أوله))[٤] ، وإنّ هذه المطابقة حصلت من خلال السياق التركيبي للآية ؛ لأن تكون مؤنثة والتجارة مطابقة لها في التأنيث، وهذه المطابقة تكوّنَ صلة وثيقة بين أجزاء ذلك التركيب، وبدونها يصبح النص منفكاً، وكلماته منعزلة، والمعنى بعيد.

أما ابن عطيّة الاندلسيّ (ت٥٤٢ هـــ) فإنه قال : ((هذا ترجيح ليس بالقوي، ولكنه حسن))[٥].

ونقل مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ أيضاً اختيار العرب في مثل هذا الرفع قائلاً: ((الأكثر في كلام العرب أن تستعمل (إلا أن يكون) في الاستثناء لغير ضمير فيها على معنى إلا يحدث أو يقع، وأن في موضع نصب استثناء ليس من الأول، واختار أبو عبيدة النصب على إضمار الأموال في تكون، وغير مختار عند أصل اللغة لأن أكثر كلام العرب في هذا لا يضمرون فيها شيئاً))[٦].

ويبدو أثر الصنعة النحوية واضحاً في قراءة النصب الذي أُحتيج معها الى تقدير اسم محذوف لخبر كان يستقيم به الاعراب في النصّ القرآني.

---

[١] يُنظر: معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج :٤٤/٢، علل النحو، الورَّاق :٣٥١ ، المحرر الوجيز:٥٢٨/٢، أسرار العربية، ابو البركات الانباريّ:٨٦.

[٢] يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٢٦/١.

[٣] الكتاب:٣٤٩/٢.

[٤] الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٢٦/١.

[٥] المحرر الوجيز:٥٢٨/٢.

[٦] الهداية الى بلوغ النهاية ، مكّي ابن ابي طالب القيسيِّ : ١٢٩٨/٣

ثانياً: المفعول المطلق

- توجيه قراءة(إِحْسَنًا) بالنصب :

قرأ عاصم وحمزة والكسائيّ (إِحْسَنًا) من قوله تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَنًا﴾ الاحقاف (١٥) بالنصب[١].

قال المهدويّ: ((من قرأ (إِحْسَانًا) فعلى المصدر، والتقدير: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ أن يحسن بهما إِحْسَانًا))[٢].

وفي توجيه هذهِ القراءة مذاهب عدة، أشهرها ما ذكره المهدويِّ الذي نصبه على المصدر، إذ العاملُ في كلمة (إحسانا) محذوف قدر له فعلاً حتى يسوغ على أنه مفعول مطلق والتقدير: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أن يحسن إلى الوَالِدَيْن إِحْسَانًا[٣]- أي: امرناه بالإحسان.

وذكر أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) عدم جواز نصبه (بوَصَّيْنَا) وذلك ((لأنّ (وَصَّيْنَا) قد استوفى مفعوليه اللَّذَيْنِ أحَدُهما منصوب، والآخر متعلق بالباء وحجته قوله تعالى: وبالوَالِدَيْن إِحْسَانًا))[٤].

وقيل أيضاً إنه منصوب على أنه مفعول لأجله والمعنى : وَوَصَّيْنَا بهما إحسانا منا إليهما[٥] ، إذ أن العامل فيه عند النحاة لابد أن يكون من غير لفظه؛ لأن المفعول له علةٌ لوجود الفعل فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه وإنما يتوصل به الى غيره لهذا نصب على المفعول المطلق، والفرق بينهما أنه إذا حذفت من المفعول لأجله لام العلة، أو العذر التبس بالمفعول به مثلاً جئت زيداً وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به، وإنّ المفعول له لا يُقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة[٦].

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات: ٥٩٦ ، حجة القراءات:٦٦٣، الحجة في إعراب القراءات السبع:٣٢٦، المبسوط في القراءات العشر : ٤٠٥، التذكرة: ٤٧٠، النشر:٣٧٣/٢.

[٢] شرح الهداية :٥١٤/٢.

[٣] ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٧٢/٢ ، والموضح :١١٧٤/٣ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢/ ٣٦٩ .

[٤] الحجة في علل القراءات السبع:٣٤٢/٤، ويُنظر: التفسير البسيط، الواحديّ: ١٧٥/٢.

[٥] يُنظر: الدر المصون :٦٦٧/٩، واللّباب في علوم الكتاب: ٣٩٢/١٧.

[٦] يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٤٤٩/١، ٤٥٠، ٤٥١.

ثالثاً: المفعول فيه

هو الظرف[١]، والظرف هو الوعاء[٢]، ((وقيل الأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها))[٣].

فعندما يكون حرف الجر (في) خاصاً بالوعاء يصبح الشرط في الظرف أن يكون متضمناً معنى هذا الحرف من دون ظهورهِ في الكلام وفي حال تضمن الظرف في معنى الحرف (في)، فأنه يكون اسماً وليس ظرفاً، واذا ظهرت (في) في الكلام كان اسماً مجروراً بها أيضاً[٤].

أما سبب تسمية الظرف مفعولاً فيه فقد ذهب ابن السراج(ت٣١٦هـ) إلى أن نصبهُ ((على أنهُ ظرف وتعتبرهُ بحرف الظرف ، أعنى (في) فيحسن معه فتقول :قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها ، ولذلك سميت – إذا نصبت– ظروفاً؛ لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم ثم، قيل لك: أكْنِ عن اليوم قلت قمت فيه))[٥]، ومن مصاديقه:

– توجيه قراءة (بَيْنَكُمْ) بالنصب والرفع :

قرأ حفص عن عاصم (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) من قوله تعالى :﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الانعام (٩٤) بالنصب، وقرأ ابن كثير وابو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة بالرفع[٦].

قال المهدويّ:((من نصب (بينكم) فعلى أنه ظرف، والتقدير: لَقَدْ تَقَطَّعَ الأمر والسبب بَيْنَكُمْ، ومن رفعه جعله بمعنى الوصل، فالمعنى: لَقَدْ تَقَطَّعَ وصلكم))[٧].

---

[١] يُنظر: الكتاب :٢١٦/١، وشرح التسهيل، ابن مالك :٩١.

[٢] يُنظر: مقاييس اللغة:٤٧٤/٣.

[٣] شرح المفصل ، ابن يعيش:٤١/٢.

[٤] يُنظر: الكتاب :٢١٦/١ ، وينظر: اللمع: ١٢٥،١٣٨.

[٥] الاصول في النحو:١٩٠/١.

[٦] يُنظر: السبعة في القراءات: ٢٦٣، التذكرة: ٢٥٩، واتحاف فضلاء البشر:٢٢/٢، والبدور الزاهرة: ١٠٦، وتقريب المعاني: ٢٤٩.

[٧] شرح الهداية : ٢٨٤/٢ .

وللعلماء في توجيه قراءة النصب مذاهب عدة منها : أنّ(بينكم) ظرف والفاعل مضمر، والتقدير: لَقَدْ تَقَطَّعَ وصلُكُم بينَكُم، فأضمر الوصل لدلالة ما قبله من الكلام عليه))[١] ؛ والثاني: ((هو أن يكون وصفٌ محذوف أي: لقد تقطع شيء بينكم أو وصل))[٢].

والثالث: هو ما نُقل عن الأخفش: ((وذلك أن تكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ، فإنه مرفوع الموضعِ؛ لأنه لما جرى في كلامهم ظرفاً تركوه على نصبه وإنْ كان في موضع رفعٍ كما قال: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ الجن(١١)، فقوله: (دُونَ ذَلِكَ) في موضع رفع وإن كان منصوب اللفظ))[٣].

وفي قراءة ابن مسعود تقوية لوجه النصب إذ قرأ (لقد تقطع ما بينكم)، إذ لا يجوز في هذا الوجه إلا النصب لأنه ذكر فاعل التقطع وهو (ما) كأنه قال:لقد تقطع الوصل بينكم[٤].

أما في قراءة الرفع فالوجه فيه ((أنه فاعل (تقطع) ويكون معنى بينكم وصلكم، فيكون معناه: لقد تقطع وصلُكم))[٥]. وقال ابن مريم (ت٥٦٥هـ): ((إنه وإن كان في الأصل ظرفاً، فإنه استعمل هاهنا اسماً وأخرجَ عن كونه ظرفاً، ولهذا جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو تقطع))[٦]. وإنما جاز أن يكنى البينُ بالوصلِ؛ لأنّ البين من الأضداد ويحمل معنى الوصل والفراق[٧].

---

[١] الموضح :١ /٤٨٧، ويُنظر: إعراب القراءات السبع :١٦٤/١، والتبيان في إعراب القرآن :٣٤٩/١، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ : ٤٦٤/٨.

[٢] التبيان في إعراب القرآن:٣٤٩/١.

[٣] الموضح:٤٨٧/١، ويُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع :٢٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن:٣٤٩/١، والجامع لأحكام القرآن:٤٦٤/٨.

[٤] يُنظر: معاني القرآن، الفرّاء:٣٤٥/١، وإعراب القراءات القراءات السبع:١٦٤/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع:٢٠/٢، والجامع لأحكام القرآن:٤٦٤/٨.

[٥] البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٣٢/١.

[٦] الموضح:١/ ٤٨٧.

[٧] التبيان في إعراب القرآن:٣٤٩/١.

ولعلَّ الصنعة النحوية كانت أكثر حضوراً في قراءة النصب الذي يضطر معه إلى تقدير محذوف ليكونَ الكلام على وجهه في نصب (بينكم) على الظرفية، أما المعنى فقد كان أكثر حضوراً في قراءة الرفع الذي أُخرج فيه البينُ على الوصل وحُمِل على الاسمية، فكان مُؤاتياً للقاعدة النحوية مع استقامة المعنى.

رابعاً: الاستثناء

وهو أن تخرج بـــ(إلاّ)، أو بإحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل[١]، والمراد بالإخراج هنا هو أن تخرج اسماً من اسم وعدم إخراج الفعل من الاسم.

والاستثناء على نوعين: متصل ، ومنقطع ((فإنّ كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنقطع مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين ، وبعد (سوى) عند الكوفيين))[٢].

وإنّ عامل النصب في المستثنى هو الفعل المحذوف، أو معنى الفعل و(إلا) بدلاً منه أعني أن إلا هي العاملة في الاستثناء بدلاً من الفعل[٣] ، ومن مصاديقه :

١-توجيه قراءة (إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ) بالرفع والنصب :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ) من قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ﴾ هود (٨١) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بنصبها[٤].

قال المهدويّ:((من قرأ بالرفع، فإنّه أبدله من قوله (أحدٌ) لأنه كلام تامٌ، فكأنه قال: ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ إلاَّ امرَأتُكَ، ومن نصب، فعلى الاستثناء من قوله: (فأسر) والتقدير: فأسر بأهلك إِلَّا امْرَأَتَكَ، وقد أجازوا أن يكون الاستثناء من قوله: (ولايَلْتَفِتْ) على أن

---

[١] يُنظر: شرح الاشموني:٢٢٧/١، ومعاني النحو : ٢١٢/٢.

[٢]شرح التسهيل :١٠١.

[٣] يُنظر: المقتضب : ٤/ ٣٩٠.

[٤] يُنظر: السبعة في القراءات :٣٣٨، والحجة في القراءات السبع :١٩٠، واعراب القراءات السبع :٢٩٢/١، التذكرة :٣٠٣، والنشر :٢٩٠/٢، والعنوان في القراءات السبع:٣٦٩.

يكون النهي للمخاطب وإن كان واقعا على غيره؛ لأنّ المعنى: ولا تدع منهم من يَلْتَفِتْ إِلَّا امْرَأَتَكَ كما تقول لغلامك: لا يخرج زيد، فالنهي في اللفظ لزيد، وهو في الكلام للغلام؛ لأن المعنى للغلام لا تدع زيداً يخرج))[١].

وللعلماء في توجيه قراءة النصب مذاهبُ ، فمنهم من وجهها بوجه واحد، ورأي المهدويّ في النصب هو رأي الفرّاء الذي قال إنها نصبت على الاستثناء على معنى: فأسر بأهلك إِلاَّ امْرَأَتَكَ[٢]. وهو على هذا الوجه مستثنى من قوله: (بأهلك).

ومنهم من أضاف وجهاً آخر للوجه الذي سبق ذكره وهو ((أن يكون منصوباً على الاستثناء من أحد وإن كان قبله نهي، والنهي كالنفي على أصل الاستثناء، كقراءة ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلاً) منهم بالنصب، وإن كان قبله نفي))[٣].

فضلاً عن هذين الوجهين فقد أضاف بعضهم وجهاً ثالثاً، هو أن يكون استثناءً منقطعاً، وهذا ما صرح به أبو شامة (ت٦٦٥هـ) قائلاً: ((الذي يظهرُ أنّ الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى: لكن امرأتك يجري كذا وكذا))[٤].

ولعلَّ ما يقوّي التوجيه هو ما قال به الواحديِّ (ت٤٦٨هـ): إذ جعلها الاختيار؛ لأنها ((مستثناة من الأهل على معنى: فأسر بأهلك إِلَّا امْرَأَتَكَ، والذي يشهد بصحة هذه القراءة أن في قراءة عبد الله (فأسر بأهلك إِلَّا امْرَأَتَكَ) فاسقط قوله (ولا يلتفت منكم أحد) من هذا الموضع))[٥].

---

[١] شرح الهداية :٣٥٢/٢ ، ٢٥٣.

[٢] يُنظر: معاني القران ، الفرّاء :٢٤/٢،ومعاني القران واعرابه :٦٩/٣، ٧٠، وحجة القراءات: ٣٤٧ ،٣٤٨، والحجة في علل القراءات السبع :٢٦١/٣.

[٣] البحر المحيط: ٢٤٨/٥، ويُنظر: الكشّاف: ٢٢٢/٣.

[٤] ابراز المعاني: ٥٢٠، ويُنظر: الدر المصون:٣٦٨/٦، واللّباب في علوم الكتاب: ٥٣٨/١٠.

[٥] تفسير البسيط، الواحديّ:٥٠٧/١١.

أما توجيه قراءة الرفع، فالمشهور بين المعربين على أنها ((بدل من قوله (أحد) وهو قوله: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) كما تقول: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، فالاستثناء من النفي، فيكون بدلاً عما قبل إلاَّ، وهو مرفوعٌ، فالبدل عنه مرفوع))[1].

وقد أنكر أبو عبيد قراءة الرفع ظناُ منه أنّ المعنى لا يُستحسن مع هذه القراءة قائلاً: ((إذا أبدلْتَ المرأةَ من أحدٍ وجزمْتَ (يلتفت) على النهي، كان المعنى أن المرأةَ أُبيحَ لها الالتفات وذلك لا يجوز، ولا يجوز البدل إلا برفع (يلتفت) وتكون (لا) للنفي، ولم يقرأ به أحدٌ))[2].

وقد استحسن ابن عطيّة إنكار أبي عبيد إذ قال: ((إنه واردٌ على القول باستثناء المرأة من (أحد) سواءٌ رفعت المرأة أو نصبتها))[3].

وكذلك استحسن الدمشّقي الحنبليِّ (ت٧٥٦هـ) ما صرّح به أبو عبيد إذ قال: ((وهذا صحيحُ فإنَّ أبا عبيد لم يُرد الرفع لخصوصِ كونه رفعاً، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائر مع الاستثناء من (أحد) وأبو عبيد يخرّجُ النصب على الاستثناء من (بإهلك) ولكنَّه يلزمُ من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيل إلى ذلك لتواتُرها))[4].

أما المبرّد فقد اعترض على ما قاله أبو عبيد حيث ذهب ((إلى أنّ مجاز هذه القراءة أنّ المراد بالنهي المخاطبُ، ولفظُه لغيرِه كما تقول لغلامِكَ: لا يَخْرُج فلانٌ، فلفظ النهي لفلان، والمرادُ به المخاطبُ، ومعناه لا تدعه يخرجُ، فكذلك معنى النهي هنا))[5].

وقد استحسن ابن عطيّة إنكار أبي عبيد إذ قال: ((إنه واردٌ على القول باستثناء المرأة من (أحد) سواءٌ رفعت المرأة أو نصبتها))[6].

---

[1] الموضح :٦٥٦/٢، ويُنظر: معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج :٧٠/٣، اعراب القراءات السبع:٢٩٢/١، الكشاف : ٢٢٢/٣، مجمع البيان :٢٤١/٥، مفاتيح الأغاني: ٢١٦، شرح التّسهيل: ٤٠٣/١، البحر المحيط : ٢٤٨/٥.

[2] البيان في غريب اعراب القرآن:٢٦/٢، ويُنظر: البحر المحيط: ٢٤٨/٥، واللّباب في علوم الكتاب: ٥٣٨/١٠ .

[3] المحرر الوجيز: ٦٢٣/٤.

[4] الدر المصون:٣٦٦/٦، ويُنظر: واللّباب في علوم الكتاب: ٥٣٨/١٠.

[5] البيان في غريب اعراب القرآن:٢٦/٢، ويُنظر: اللّباب في علوم الكتاب: ٥٣٨/١٠ .

[6] المحرر الوجيز: ٦٢٣/٤.

وكذلك استحسن الدمشّقي الحنبليِّ (ت٧٥٦هـ) ما صرّح به أبو عبيد إذ قال: ((وهذا صحيحُ فإنَّ أبا عبيد لم يُرد الرفع لخصوصِ كونه رفعاً، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائر مع الاستثناء من (أحد) وأبو عبيد يخرّجُ النصب على الاستثناء من (بإهلك) ولكنَّه يلزمُ من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيل إلى ذلك لتواتُرها))[١].

ويبدو أنّ المعنى كان سبباً للتفاضل بين القراءتين عند النحويين.

٢- توجيه قراءة (غَيْرُ) بالرفع والنصب :

قرأ نافع والكسائيّ وابن عامر (غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ) من قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ النساء(٩٥) بالنصب، وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة بالرفع[٢].

قال المهدويَّ :((من نصب (غير) فعلى أنه استثناء منقطع، ويقوّي ذلك أنّ الآية نزلت ولم يكن فيها (غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ) فشكى ابن أُمّ مكتوم إلى النبي (ﷺ) ضرره ، فأنزل الله عز وجل(غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ)، فهو استثناء منقطع، وقد روي عن زيد بن ثابت* أنه قال: ((كان رسول الله (ﷺ) يملي عليّ (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، فقام إليه ابن أُمّ مكتوم فقال: يا رسول الله: أفرأيت مَنْ لا يستطيع الجهاد ، فأوحى الله إلى النبي (ﷺ)، فغمّ عليه حتى أحسن ثقله على فخذي ثم سري عنه فقال: (ما كتبت) فقلت: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) فقال: (غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ) بالنصب ويجوز أن يكون منصوباً على الحال من قوله (الْقَاعِدُونَ) فيكون التقدير: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ في حال صحتهم، ومن رفع جعله صفة للقاعدين، وجاز وصفهم بـ(غَيْرُ)؛ لأن القاعدين لم يَقْصِدْ بهم قوماً بأعيانهم، فلذلك وصفوا بـ(غَيْرُ)))[٣].

---

[١] الدر المصون:٦/٣٦٦، ويُنظر: واللّباب في علوم الكتاب: ١٠/٥٣٨.

[٢] يُنظر: السبعة في القراءات:٢٣٧، وإعراب القراءات السبع:١/١٣٧، والحجة في القراءات السبع :١٢٦، ومعاني القراءات:١٣٢، والتذكرة: ٢٣٩، والبيان في غريب اعراب القرآن :١/٢٦٤، والهادي: ٢/١٥٨.

* يُنظر: صحيح البخاري:٧٠١.

[٣] شرح الهداية :٢/٢٥٦.

من الواضح أنّ الانقطاع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنصب سواء أكان الاستثناء موجباً أم غير موجب بشرط وجود المستثنى منه ، وهذا الانقطاع يختلف فيه المستثنى عن المستثنى منه ؛ إذ ينقطع فيه الكلام الثاني عن الأول[١]، وإنّ سبب نصبه على الاستثناء المنقطع ؛ لأنه واقع بعد نفي ، واذا وقعت أدوات الاستثناء بعد النفي أو شبه النفي فأنها تكون منصوبة عند غير بني تميم، وأما عند بني تميم فيجيزون الاتباع[٢].

واستناداً على ما ذكر يمكن القول بأنّ ما جاء به المهدويِّ هو رأي كثير من النحويين، إذ قالوا في جواز نصبها وجهين: أما النصب على الاستثناء، أو النصب على الحال[٣].

وثمة وجه آخر في قراءة النصب لم يذكره المهدويّ هو الصفة، وقد ذكره الزّجاج إذ ذهب إلى إنّ غير ها هنا صفة وأن كان الأصل فيها أنّ تكون صفة للنكرة، والمعنى : لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الذين هم غير أُولِي الضَّرَرِ، أي: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الأصحاءُ والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين[٤].

وأنّ المهدويّ عندما قال إنّ (غير) منصوبة على الحال أراد أنّ يبين حال هذه الجماعة، أما الزّجاج (ت٣١١هـ) أراد أنّ يبين صفة هؤلاء القوم ،ويبدو أنّ هذا السبب هو الذي جعل المهدويّ يأتي بسبب النزول.

وإن الأمر الذي جعل المهدويّ يقول بنصب غير على الاستثناء المنقطع وجواز نصبها على الحال هو أن (غير) نزلت بعدما ذُكر فضل المجاهدين على القاعدين ، وهذا ما حكم به الفرّاء، إذ إن النصب والرفع في (غير) جائز عنده ؛ إذ نقل ما قالته :بنو أسد وقضاعة في شأن الاستثناء بـ(غير) قائلاً:((إنّ بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحدٌ غيرك))[٥] .

---

[١] يُنظر: الاعراب والمعنى في القران :٧٣،٧٤.

[٢] يُنظر: شرح ابن عقيل :٢١٥/٢.

[٣] ينظر: معاني القران، الاخفش:٣٨٠، ومعاني القرآن واعرابه، الزّجّاج :٩٣/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٣٧٩/٢ ، والبحر المحيط: ٣٤٥/٣ ، ومفاتيح الغيب :٧/١١.

[٤] يُنظر: معاني القرآن واعرابه ، الزّجّاج :٩٢/٢، ٩٣.

[٥] معاني القرآن ، الفرّاء:٣٨٢/١.

أما توجيه قراءة الرفع فقد وجهها المهدويّ على أنها صفة للقاعدين ؛لأنه لم يقصد بهم قوماً بأعينهم، أما الزّجّاج فقد أجاز وجهاً آخراً في الرفع، إذ قال فيه: ((ويجوز أن يكون (غير) رفعاً على جهة الاستثناء، المعنى:لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ والمجاهدونَ إلاَّ أُولو الضَّرَرِ، فإنهم يساوونَ المجاهدين؛ لأن الذي أقعدهم عن الجهاد الضرر، والضرر أن يكون ضريراً، ... أو مريضاً))[١].

وإنّ القراءة الراجحة هنا هي قراءة النصب على الاستثناء بدليل أنّ المهدويّ جعلها هي الأولى ثم عمد إلى إجازة النصب على الحالية ثم جواز الرفع. أما الزّجاج فأنّ القراءتين عنده قويتان بدليل قوله : ((أما الرفعُ، والنصبُ فالقراءة بهما كثيرة))[٢] .

خامساً: التمييز

المقصود بالتمييز هو ذلك الاسم النكرة الذي يرفع به إبهام اسم أو اجمال نسبة[٣]، بمعنى أنه يعمد إلى إزالة الشك لدى المخاطب ، ويكون التمييز منصوباً كالحال، والعامل فيه الفعل أو معنى الفعل أيضاً ونصبه يأتي بعد تمام الكلام[٤]، وينصب التمييز تشبيهاً له بالمفعول، لأن الذي قبله قائم على تقدير الفاعل على طريق التشبيه[٥]، ولا يجوز تقديمه على ما قبله[٦] إلا إذا كان العامل فيه فعلاً[٧].

وهو بنصبهِ بعد تمام الكلام بالفعل أو معناه المستنبط ،ومجيئه لغرض التبيان والتفسير وإزالة الإبهام، شابه الحال الذي يبين هيئة الفاعل[٨] ؛لأنه ((إذا قلت لي: مثلُه ، فقد أبهمتَ كما أنّك إذا قلت :لي عشرون ،فقد أبهمت الأنواعَ، فإذا قلت :درهماً، فقد أختصصتَ نوعاً وبه يُعرف من أيّ نوع ذلك العددُ. فكذلك (مِثلُه) وهو مبهمٌ يقع على

---

[١] يُنظر: معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج :٢ /٩٢،٩٣، معاني القراءات:١٣٢، مفاتيح الأغاني :٧/١١.

[٢] معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج : ٢/ ٩٣.

[٣] ينظر : شرح الشذور، ابن هشام الانصاريّ:٢٥٤.

[٤] ينظر: المسائل المنثورة ، أبو عليّ الفارسيّ:٥٨، الايضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ :١٧٣.

[٥] يُنظر: المقتضب:٣٢/٢،علل النحو:٢٥٤.

[٦] يُنظر: م. ن:

[٧] يُنظر: الكتاب :٢٠٤/١ ،٢٠٥، المقتضب:٣٣/٣.

[٨] يُنظر: الإيضاح العضدي : ١٧٢ .

أنواع: على الشجاعة، والفروسية، والعبيد، فإذا قال: عبداً فقد بيَّن من أي أنواع المِثل))[1]، ومن مصاديقه:

- توجيه قراءة (حَافِظًا) :

قرأ حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم (حَفِظًا) من قوله تعالى :﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٦٣﴾ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾يوسف (٦٣،٦٤) على التمييز[2].

قال المهدويّ: ((من قرأ (حَافِظًا) فهو اسم الفاعل وهو أشبه بجواب قولهم: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وقال يعقوب عليه السلام في جوابه : ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ يوسف **(١٢)، وهو منصوب على التمييز، وقد أجازوا نصبه على الحال))**[3].

وإنّ ما ذكره المهدويّ هو نقلٌ عمّا قاله النحويون على كون (حافظاً) منصوب على التمييز[4]؛ لأنه وقع بعد اسم التفضيل خير؛ لأن خير بمعنى أخير[5]أما نصبه على الحال فإنه دليلٌ على أنه أجابهم إلى أن أرسله معهم على معنى أنّ الله ((خيرٌ في حال حفظه ولم يزل سبحانه ما أعظم شأنه))[6]، والمسألة في توجيه الحال مسألة عقائدية ؛لأن الحال طارئ بينما التمييز مبين لما انبهم من الكلام الذي قبله.

وقد اعترض أبو حيان (ت٧٤٥هـ) على تأويل (حافظاً) بالحال قائلاً: جعله حالاً ليس بجيد، لأن فيه تقييد (خير) بهذه الحال[7]. وردّه السمين الحلبي قائلاً :((ولا محذور فإن هذه الحالَ لازمةٌ، لأنها مؤكدةٌ لا مبيِّنَةٌ، وليس هذا بأولِ حالٍ وَرَدَتْ لازمةً))[8].

---

[1] الكتاب: ١٧٢/٢.

[2] يُنظر: السبعة في القراءات: ٣٥٠ ، معاني القراءات: ٢٢٥، والتذكرة : ٣١١ ، والهادي :٣٣١/٢.

[3] شرح الهداية :٣٦٤/٢.

[4] يُنظر: معاني القرآن ، الفرّاء : ٢/ ٤٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، الزّجّاج : ٣/ ١١٨ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٣١٣/٣ ، والموضح : ٦٨٤/٢ ،والبيان في غريب اعراب القرآن: ٤٢/٢، وشرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي :٢/ ٧٣.

[5] ينظر : معاني القراءات :٢٢٥ .

[6] الفريد في إعراب القران المجيد، الهمداني:٧٩/٣.

[7] يُنظر: البحر المحيط : ٣٢٠/٥ .

[8] الدر المصون: ٥١٩/٦ .

وبما أن بعضاً من النحويين أجازوا نصبه على التمييز، وبعضاً آخر أجازوا نصبه على الحال ، فإنّ توجيه النصب جاز على وجهين ؛لأن كلاً منهما يقع بعد تمام الكلام بمعنى أن كليهما فضلة، وكليهما يأتي لغرض البيان، وإزالة الإبهام وبيان هيئة الفاعل[١]، إلا أن النصب على التمييز هنا أرجح لأنّ كل اسم تفضيل يقع بعده تمييز ،وهنا وقع حافظاً بعد خير الذي هو بمعنى أخير، لذلك فإن ترجيحه هو الأقيس؛ لأنّ ((حفظ الله خير من حفظكم ولأن الله له حفظه، كما أن له حفظاً، فحافظه خير من حافظكم كما كان حفظه خير من حفظكم))[٢].

وقد رجَّحَ مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ قراءة (حافظاً) على اسم الفاعل دون (حِفظاً) على المصدر، وقوّى ذلك بقراءة ((ابن مسعود (خَيْر الحَافِظين) وأيضاً أنهم لما قالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ قيل لهم: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾ فضلاً عن إنّ (خَيۡرٌ حَٰفِظٗا) مطابقٌ لقوله: (أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ) في الإضافة؛ لأنك تقول: اللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا والله أرحم راحمٍ، لأنك لو قلت: اللَّهُ خَيْر حفظٍ لم يحسُن، فمطابقة خَيْرٌ حَافِظاً مع أرحم الراحمين أبين من مطابقة خَيْرٌحفظاً مع أرحم الراحمين؛ لأن الله عزّ وجل هو الحافظُ وليس هو الحِفظُ، وإنما الحِفظُ فعلٌ من أفعاله... وهذه القراءة أحبُّ إليّ، لصحة معناها، أعني(حافظاً) لولا أن الأكثر على الأخرى))[٣].

ولعل المقايسة بين القراءتين تنبئ أن التمييز عند المهدويّ هو الأقوى والأول في المعنى ؛ لأنه مثل قول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس أثنين ، ولي مثلُه عبداً فالعبد هو المثل[٤]، لذلك يمكن أن نقول أن الله هو الحافظ ،أما الحال عنده فهو قليل بدليل أنه قال: وقد يجوز نصبه على الحال و(قد) تفيد التقليل.

---

[١] ينظر شرح المفصل:٢/٣٦ .

[٢] الحجة في علل القراءات :٣/٣١٤ .

[٣] الكشف عن وجوه القراءات السبع:٢/١٢٤.

[٤] يُنظر: الكتاب :١/٢٠٥.

المبحث الثالث

التَّوابع

أولاً: الصفة

-إقامة الصفة مقام الموصوف :

إنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد من حيث الإبانة والإيضاح الذي يحصل من مجموعهما ، والقياس أنّ لا يحذف أحدهما ؛ لأنّ في حذفه نقضاً للغرض وتراجعاً عما اعتزموه، فالموصوف يأبى القياس حذفه؛ لأنه لو حذف ربما يقع لبسٌ[١]، وإقامة الصفة مقام الموصوف تُعد وسيلة من وسائل التأويل والصنعة.

وحذف الموصوف يُعد باباً واسعاً عندما تكون الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : ((مررت بظريفٍ))، و((مررت بعاقلٍ)) ومثلهما من الاسماء الجارية على الفعل[٢].

وفي ضوء الكلام المذكور فقد اختلف القُرَّاء في قراءة (وَغَسَّاقٌ) بين التشديد والتخفيف[٣] من قوله تعالى: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝٥٦ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ص(٥٦ -٥٧).

قال المهدويّ:((من قرأ بالتشديد فهو صفة أقيمت مقام الموصوف، وحُذِفَ الموصوف، والمعنى: وماء غَسَّاقٌ، أو صديد غسَّاقٌ، والتخفيف - قال أهل التفسير- الغساق: ما يسيل من أجساد أهل النار من الصديد، يقال: اغَسَقَتْ عينه إذا سالت. وقيل: الغَسَاق: ما يسيل بين الجلد واللحم، فالقراءتان ترجعان الى معنى واحد، غير أن التشديد يكون بمعنى الصفة))[٤].

---

[١] يُنظر: شرح المفصل :٢/٢٥٣.

[٢] يُنظر: م. ن :٢/٢٥٣.

[٣] التشديد قراءة حمزة والكسائيّ عن عاصم ، والتخفيف قراءة الباقين يُنظر:السبعة في القراءات: ٥٥٥، وحجة القراءات:٦١٥، معاني القراءات:٤١٧، التذكرة: ٤٤٢ ، والنشر:١٨٦، رد الاذهان:١/٦٠٤، تقريب المعاني: ٣٩٠.

[٤] شرح الهداية: ٢/٤٩٤-٤٩٥.

ومن المعروف أنّ المعنى لا يستقيم بدون التقدير، والتقدير هنا جاء بلحاظ سياق المعنى المذكور في الآية، وقد كان التقدير واضحاً ، وفي توجيه القراءة بالتشديد مذاهب فقد استبعد أبو علي الفارسيّ أن يكون (غسَّاق) اسماً بلحاظ أنّ هذا الوزن لا يأتي في الاسماء؛ لأنَّ الأسْمَاء الواردة على زنة (فعَّال) قليلة في كلامهم ،فكان صفة أقيمت مقام الموصوف ولا تقام الصفة مقام الموصوف الا إذا عمت وغلبت[١]، وتصبح كاسم الجنس الدال على معنى ذلك الموصوف نحو : الأجرع ، والابطح[٢].

وقد رجح أحمد البنَّا (ت١١١٧هـ) كون (غسّاق) واقع صفة ؛ ((لأن فعالاً في الصفات اغلب منه في الأسماء ، فموصوفه محذوف))[٣].

أما القراءة بالتخفيف فقد كانت خياراً لكثير من العلماء، فآثرها أبو علي الفارسيَّ على القراءة بالتشديد ؛لأنها حسنة من حيث كان فيها الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما في (غسّاق) بالتشديد، وهما: قلة البناء، وإقامة الصفة مقام الموصوف[٤]، ومفاد ما نص عليه الفارسيّ أنهُ يحمل في طياته قضية متمثلة ببنية هذه الكلمة.

وإنّ هذه القراءة وإنّ كانت تمثل قضية بنية صرفية، لكن الموجهين ومنهم المهدويّ أخذوها بلحاظ الصنعة على أنّ ثمة حذفاً في الكلام .

وحجة التخفيف عند مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ أنها وقعت اسماً للصديد وصيغة (فَعَال) في الأسماء كثيرة، وهي أكثر من صيغة (فعَّال) في الأسماء فهي أولى في القراءتين لكثرتها، ولئلا يدخل في التشديد إلى اقامة الصفة مقام موصوف، ولأن الأكثر عليه[٥].

ويبدو من توجيه القراءات القرآنية في هذه الكتب أنهم اعتمدوا الصنعة في توجيه هذه القراءات ، وإن كانت بالبنية لا بالإعراب ، إذ إنها كانت حاضرة في قراءة التشديد

---

[١] الحجة في علل القراءات السبع:٤/٢٤٤، ويُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع :٢/٣٣٤.

[٢] يُنظر: شرح المفصل ، ابن يعيش:٢/٢٥٦.

[٣] اتحاف فضلاء البشر :٢/٤٢٣، ويُنظر: اللّباب في علوم الكتاب : ١٦/٤٤١.

[٤] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع :٤/٢٤٤.

[٥] يُنظر :الكشف عن وجوه القراءات السبع:٢/٣٣٤.

التي استدعت تقدير موصوف محذوف، لذلك كان الخيار عندهم القراءةُ بالتخفيف التي لا حاجة بها الى التقدير هذا فضلاً عن أن المعنى يستقيم معها.

ثانياً: التوكيد

إنّ المراد بالتوكيد هو((لفظٌ يتبع الاسم المؤكدَ ، لرفْعِ اللبْس، وإزالة الاتِّساع))[١]، وأما فائدته فهي: ((تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل ، وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع، يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه ، وبالمسبب عن السبب))[٢]، ومن أمثلة التوكيد :

- توجيه (كلَّهُ) بين الرفع والنصب

قرأ أبو عمرو وحده (كُلَّهُۥ) من قوله تعالى :﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾آل عمران (١٥٤) بالرفع، وقرأ الآخرون بالنصب[٣] .

قال المهدويّ: ((من قرأ(كُلّهُ) بالرفع، فإنّه جعله ابتداء، والخبر (لله) كما ابتدأ في قوله عزّ وجلّ:﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾مريم (٩٥) وإنما جاز الابتداء بكل لأنّ قبله كلاماً، فهو تابع له، فيصير في معنى ما يجيء للتوكيد، ومن نصب (كُلّهُ) فإنه جعله توكيداً لأحد وكان ذلك أولى عنده لأنّ (كلّ) بمعنى أجمع في الإحاطة والعموم، فكما أن أجمع لو جاء في هذه الآية في موضع (كل) لم يكن الا منصوباً، فكان يكون: قل إنّ الأمر أجمع لله، فكذلك جعل (كل) إذ هو بمعناه في كونه للإحاطة والعموم))[٤].

---

[١] اللمع : ١٤١.

[٢] شرح المفصل :٢/٢٢١.

[٣] يُنظر: السبعة في القراءات:٢١٧ ، واعراب القراءات السبع وعللها:١/١٢١، ومعاني القراءات:١١١، الاقناع: ٦٢٣/٢، والنشر:٢/٢٤٢، واتحاف فضلاء البشر:١/٤٩١ -٤٩٢، والهادي:٢/١٢١.

[٤] شرح الهداية:١/٢٣٥.

واضح أن قراءة النصب عدت توكيداً للأمر[١] ، وخرّجها الفرّاء على أنها نعتٌ للأمر[٢]، وأجاز بعض العلماء أن تكون بأكثر من وجه، فيصحُ نصبها عندهم على التوكيدِ، والنعتِ ، والبدلِ وإن كان الوجه المختار هو التوكيد[٣].

ويبدو أنّ التوكيد أقرب من التابعين؛ لأنّ (كل) ها هنا بمعنى أجمع وهي بمعنى الإحاطة والعموم، ولأنّ الأمر كله لله .

أما القراءةُ بالرفع فقد وجهت على الابتداء في قولِه (كلُّه) و(الله)هو الخبر[٤]، وأضاف بعضهم توجيهاً آخر مضافاً للتوجيه السابق في قراءة الرفع، وهو أن يكون(كلُّه) توكيداً للأمرِ على المحل، فـــ(إنَّ) اسمها في الأصلِ مرفوعٌ بالابتداء[٥].

وترى الباحثة أنّ أثر الصنعة النحوية كان أكثر وضوحاً في قراءة الرفع في توجيهها الثاني، إذ استوجب التعامل مع البنية العميقة للجملة والتوكيد لموضع اسم(إنَّ) على الأصل فضلاً عن أنّ التباين بين القراءتين أدى إلى تباين التوجيه الإعرابي لكلٍ منهما.

ثالثاً: العطف

يكون العطف على ضربين هما : عطف النسق ، عطف بيان[٦] ، والذي يمت بصلة بموضوعنا هو عطف النسق والمراد به ((المجعول تابعاً بأحد حروفه))[٧]، وهذه

---

[١] يُنظر: معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج:١/٤٨٠، ١١٥،ومعاني القراءات: ١١١، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢٦/١،والبحر المحيط:٣/٩٥، واتحاف فضلاء البشر:١/٤٩٢، وتقريب المعاني :٢٢١.

[٢]يُنظر: معاني القرآن :٢٤٣/١.

[٣]يُنظر: معاني القرآن، الأخفش:٣٥٦، واللّباب في علوم الكتاب: ٦١٦/٥.

[٤]يُنظر: معاني القران، الفرّاء:٢٤٣/١، ومعاني القران واعرابه:٤٨٠/١، وإعراب القراءات السبع:١٢١/١، كشف المشكلات: ٢٦٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢٦/١، وشرح المفصل ابن يعيش:٢٣١/٢.

[٥]يُنظر: البحر المحيط :٩٥/٣، والدر المصون:٤٤٩/٣، واللّباب في علوم الكتاب:٦١٦/٥.

[٦] يُنظر: شرح قطر الندى، ابن هشام الانصاريِّ:٢٩٧.

[٧] شرح التّسهيل:٣٤٣.

الحروف هي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وبل، ولا، ولكن، وأما، وليس، إذ تجتمع هذه الحروف كلها في ((إدخال الثاني في إعراب الأول .ومعانيها مختلفة))[١].

وحكم المعطوف ((إنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة ،وهي واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث))[٢]، ومن الأمثله عليه:

- العطف على الاسماء الثلاثة

قرأ ابن عامر وحده ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ﴾ من قوله تعالى :﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الاعراف (٥٤) بالرفع في هذه الحروف كلها، وقرأ الآخرون بالنصب[٣].

قال المهدويّ:((من قرأ بالرفع فعلى أن(الشمسُ) ابتداء (وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ) معطوفان عليها، و(مُسَخَّرَاتٌ)خبر الابتداء، ومن قرأ بالنصب، فإنّه عطف الأسماء الثلاثة على (وَٱلۡأَرۡضَ) في قوله (إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ)، فالتقدير: خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَالْقَمَرَ والشَّمْسَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ. و(مُسَخَّرَٰتِۭ) في موضع نصب على الحال، وهي حال من الضمير في (خلق)، والعامل فيها(خلق)، ويبعد الحال في النحل[٤]؛ لأنّه قد تقدّم في أوّل الكلام (وسخر)، فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير))[٥].

---

[١] اللمع: ١٤٩.

[٢] شرح شذور الذّهب :٤٤٢.

[٣] يُنظر : السبعة في القراءات: ٢٨٢-٢٨٣ ، وحجة القراءات :٢٨٤، والحجة في القراءات السبع:١٥٦، ومعاني القراءات :١٨٠، والحجة في علل القراءات السبع :١٩/٣، والتذكرة :٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع :٤٤/٢، واتحاف فضلاء البشر:٥١/٢.

[٤] قوله تعالى من سورة النحل، آية: ١٢﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾.

[٥] شرح الهداية : ٣٠٢/٢.

ففي توجيه قراءة النصب، بيِّن مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ أنها قد وجهت على العطف، بتقدير: خلق، وهذا التقدير جاء من تكرار العامل، لأنّ العطف اشراك بين العاطف والمعطوف أي: أنّ اتصال بعض الكلام ببعض أقوى[١]، وقد قال هذا الرأي كل من أبي علي الفارسيّ[٢]، والواحديّ (ت٤٦٨ هـ) [٣]، والباقوليّ (ت ٥٤٣هـ)[٤]، والكرمانيّ (ت ٩٧٥هـ)[٥]، وابن مريم (ت ٥٦٥هـ)[٦]، وأبو حيَّان الاندلسيّ (ت٧٤٥هـ)[٧]، والشافعيّ (ت ٩٥٠هـ)[٨] ، والدّمشقيّ الحنبليّ (ت٨٨٠هـ)[٩].

أما توجيه قراءة الرفع فإن حجة من رفع أن هناك استئنافاً في الكلام وقطعه مما قبله فتم الرفع بالابتداء،والخبر هو قوله (مسخرات) ويقوّي هذا أنّ الله جل ذكره قد بيَّن لنا في غير هذا الموضع أنه سخر ما في السموات وما في الأرض، والشمس وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ هن مما سخره لنا، مما هو في السماء، فحسن الإخبار عنهن في هذا الموضع، فالتسخير على ذلك[١٠].

٢- توجيه العطف على المضمر المخفوض

قرأ حمزة وحده ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ من قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ النساء (١) بالخفض، وقرأ الآخرون بالنصب[١١].

---

[١] الكشف عن وجوه القراءات السبع :٤٥/٢.

[٢] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع :٢٠/٣ .

[٣] يُنظر: التفسير البسيط : ١٧٥/٩.

[٤] يُنظر: كشف المشكلات: ٤٥٨/١ .

[٥] يُنظر: مفاتيح الأغاني :١٧٩.

[٦] يُنظر: الموضح :٥٣١/٢.

[٧] يُنظر: البحر المحيط:٣١١/٤.

[٨] يُنظر: جامع البيان في تفسير القرآن:٦٢٢/١.

[٩] يُنظر: اللّباب في علوم الكتاب:١٥٤/٩ .

[١٠] يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٥/٢ ، ومعاني القراءات:١٨١، والحجة في علل القراءات السبع:٢٠/٣، وإعراب القران ، النحاس:٣٤٤، وكشف المشكلات :٤٥٨/١، والاستدراك على أبي علي الفارسيِّ في الحجة:٥٠٠، ومفاتيح الاغاني:١٧٩، والموضح :٥٣١/٢، والبحر المحيط: ٣١١/٤ ، واتحاف فضلاء البشر:٥١/٢.

[١١] يُنظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، وحجة القراءات:١٨٨، ومعاني القراءات:١١٨، واعراب القراءات السبع: ١٢٧، والحجة في علل القراءات السبع:٣٣٥/٢، والبدور الزاهرة :٧٥ ، والنشر:٢٤٧/٢.

قال المهدويّ: ((الخفض على العطف على المضمر المخفوض، وفيه بُعدٌ؛ لأن الأحسن في المضمر المخفوض ألاَّ يعطف عليه إلاَّ بإعادة الخافض؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، فلا يسوغ في أحدهما إلاَّ ما ساغ في الآخر، فتقول: مررت بك وبزيد كما تقول: مررت بزيد وبك، ولا يحسن أن تقول: مررت بك وزيدٍ كما لا تقول: مررت بزيدٍ وكَ، والقراءة جائزة على بُعْدِها، ومن نصب فإنّه عطف على اسم الله عزّ وجلّ، فالتقدير: واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها))[1].

وقد تشعبت الآراء في توجيه القراءة بالخفض بين معارضٍ ومؤيدٍ ومن جملة المعارضين لهذه القراءة نذكر الآتي:

ما ذكره الفرّاء قائلاً: إن القراءة بالخفض فيها قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِي عنه وقد جازفي الشعر فقط لضيقه[2]،ومنه قول الشاعر في جوازه[3]:

تُعَلّقُ في مثلِ السَّوارِى سُيُوفَنَا وما بَيْنَهَا والْكَعبِ غَوْطٌ نَفَانِف

ورأي المبرد هو عدم الجواز إلا في ضرورة الشعر[4]. ونقل عنه أيضاً أنَّه قال: ((لو أني صليت خلف إمام يقرؤها لَقطعتُ صلاتي، ومن تأوّل فيها (لحمزة) جعل الواو الداخلة على الأرحام واو القسم))[5].

ويعد هذا الخفض غير مستحسن في العربية ؛لأنّ إجماع النحويين يقبح عندهم أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجرّ إلا بإظهار الجار، إذ يُسْتَقْبح القول: مررت به وزيدٍ وبك وزيدٍ إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيدٍ، إذ صرّح بعضهم قائلاً: إن المخفوض هو حرف متَّصِلٌ غيرُ منفصل، فكأنَّه التنوين في الاسم، فقبح أن يعطف باسم يقُومُ بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه ، إذ فسّر المازني هذا تفسيراً مُقْنِعاً،

---

[1] شرح الهداية:٢/٢٤٤.

[2] يُنظر: معاني القرآن :٢٥٢/١ – ٢٥٣ ، والكوفيون والقراءات : ٤٧.

[3] البيت لمسكين الدارمي في ديوانه:٧٥ ، وهو من شواهد معاني القرآن، الفرّاء:٢٥٣/١، ويُنظر: اعراب القراءات السبع: ١/ ١٢٨.

[4] يُنظر: الكامل في اللغة والادب : ٣٠/٣.

[5] دُرَّة الغواص، الحريري : ٢٦٥ .

حيثُ قال: أنّ الثاني في العطف هو شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني، وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له، قال: فكما لا تقول مررت بزيد و(ك) فكذلك لا يجوز مررت بك وبزيدٍ[١]، وقد جاز ذلك في الشعر، إذ أنشد سيبويه[٢].

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمِنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وبيّن النحاس رأي المدرسة البصرية في الخفض ، إذ ذهب البصريون إلى أنها لحن ولا تحلُّ القراءة به ، وأما الكوفيون فقد وصفوه بالقبح [٣].

وقد تأول ابن جني صحة هذه القراءة بقوله ليس فيها شيء من الفحش والبعد والضعف بل الأمر منها أقرب وأخف وألطف وعلل ما ذكره بقوله: كان ((لحمزة أن يقول لأبي العباس إنني لم أحمِل (الأرحام)على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدتُ ان تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت:(وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقدّم ذكرها كما حُذِفتْ لتقدّم ذكرها في نحو قولك بَمْن تمررْ أَمُرْر وعلى من تنزِلْ أنزِلْ، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما))[٤].

ولم يسلم المبرَّد – حينما أنكر هذه القراءة – من نقد الحريري الذي قال: ((هذا من جملة سقطاته وعظيم هفواته، فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة، وقد وقع في ورطة وقع مثلها بعض النحاة بناء على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل وخيال فارغ، فإنه لا يشك عاقل في تواترها فيما ليس من قبيل الأداء عند (ابن الحاجب) على ما فيه))[٥].

أما القراءة بنصب (الأرحام) فقد جازت عند النحويين على وجهين: ((أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور. والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله:

---

[١] يُنظر: معاني القرآن واعرابه:٧/٢، وحجة القراءات:١٨٨، وترشيح العلل في شرح الجمل:٣٠٤.

[٢] هذا البيت من شواهد سيبويه:٣٩٢/٢ ، التي لم يعزها أحدٌ الى قائل معين وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٦٤، وشرح ابن عقيل : ٣/ ٢٤٠ ، وعمدة الحافظ، السمين الحلبيّ:٦٦٢.

[٣] يُنظر: إعراب القرآن :٢٣١.

[٤] الخصائص:٢٨٥/١.

[٥] دُرَّة الغوَّاص:٢٦٥.

(واتقوا) التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام، أي: اتقوا حق الأرحام، فصلوها ولا تقطعوها))[1].

ويبدو من خلال ما تقدم ذكره أن القراءة بخفض الميم في قوله (والأرحام) كانت موضع خلاف بين النحويين أنفسهم، فهي لا تتأتى مع قياساتهم النحوية بعطف الظاهر على المضمر، فهي بذلك تخالف أصلاً من الأصول النحوية، ولكنها في الوقت نفسه قراءةٌ متواترة سبعية لا ينكرها الاسلوب العربي لذلك فالملاحظ أن من قبل بها كانت حجته انها سبعية ومؤكدة بأشعار العرب.

أما القراءة بالنصب والتي يبدو أنها لا خلاف في قبولها فقد استقام بها المعنى فضلاً عن أنها لا تهدم القاعدة النحوية المعمول بها في هذا الباب.

رابعاً : البدل

حدّ البدل هو أنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، فيخرج بالمقصود كل من النعت ، والتوكيد ، والبيان ؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم ، وبلا واسطة يراد به (المعطوف) بـــ(بل) و(لكن) فإنهما مقصودان بالحكم لكنْ بواسطة[2]، ويتميّز البدل بحكم المستقل ، إذ يصلح لحذف الاول ، وإقامة الثاني مقامه[3] ، ومن الأمثلة عليه الآتي:

- النصب على البدل أو الرفع على الابتداء

قرأ حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ من قوله تعالى : ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ الصافات (١٢٥-١٢٦) بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وابن عامر بالرفع[4] .

---

[1] الحجة في علل القراءات السبع :٣٣٥/٢ -٣٣٦ ، ويُنظر: معاني القرآن، الفرّاء:٢٥٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه :٦/٢ ، وحجة القراءات :١٨٨، وإعراب القراءات السبع:١٢٧، وإعراب القرآن :٢٣١، والكشف عن وجوه القراءات السبع:٤١٦/١، ومفاتيح الأغاني:١٣٧، والموضح:٤٠٣/١، واللّباب في علوم الكتاب:١٤٣/٦-١٤٤.

[2] يُنظر: شرح قطر الندى :٣٠٨، المطالع السعيدة ، السّيوطيّ: ٢٢٦/٢.

[3] يُنظر: المفصل، الزمخشريٍّ :١٢١، شرح الرضي على الكافية :٣٧٩/١.

[4] يُنظر: السبعة في القراءات :٥٤٩، حجة القراءات :٦١٠، الحجة في القراءات السبع: ٣٠٤، اعراب القراءات السبع وعللها: ٢٥١/٢، الحجة في علل القراءات السبع :٢٣١/٤ -٢٣٢، اتحاف فضلاء البشر:٤١٥/٢، الهادي: ١٨٣/٣، البدور الزاهرة:٢٧٠.

قال المهدويّ: ((من نصب الثلاثة الأسماء، فعلى البدل من (أَحْسَنَ) في قوله: (وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ)، ومن رفع فعلى الابتداء والخبر ، واسم (اللهُ) مبتدأ و(ربُّكم) خبر، (ربَّ) معطوف))[1].

ففي توجيه القراءةُ بالنصبِ تشعبت آراء العلماء فيها، فمنهم من حملها على وجهٍ واحد وهو البدل[2]، أو الصفة[3] ، ومنهم من حملها على وجهين: أحدهما: على البدلِ والآخر: على تقدير أعني[4] أو على البدل والصفة[5]، أو على البدل وعطف البيان[6]،وإنّ الرأي القائم على تقدير أعني لا داعي له ؛لأن البدل في الاصل قائم على تقدير عامل عند النحاة ،وكذلك لو قلنا :إنه صفة فلا يجوز أيضاً ؛لأن البدل هو المقصود بالحكم، والنعت تابع متمم، و(الله) هنا ليس متمماً مما قبله من المتبوع ،والصفة بحسب ما يذكره سيبويه تحلية للموصوف مثل الطويل لهذا يرفض النحاة وقوع العلم الخاص صفة؛ لأنه ليس بتحلية ولا قرابة[7].

أما من ناحية كونه بدلاً أو عطف بيان فهناك فرق بينهما، إذ ((إنّ عطف البيان يكون تابعاً للأول كالنعتِ والبدل ،تقديره أن يوضع موضع الأول))[8]، ومعنى ذلك أن الاسم الأول عندما يُذكر مع عطف البيان لم يعرف إلا بالثاني ، وإنّ ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول، فيكون الاسم الأول مبيناً وقائماً مقام الصفة او التوكيد، أما معنى البدل فهو أن يذكر الاسم الثاني موضع الاسم الأول، وكأنّ الأول لم يذكر ،وهذا التفسير يستبعد نصبه على أنه عطف بيان، لهذا تقرر النصب هنا على البدل؛ لأنه لو قيل: من أحسن

---

[1] شرح الهداية: ٤٩١/٢.

[2] يُنظر: ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر الانباريِّ:١٣٢، واعراب القراءات السبع وعللها: ٢٥١/٢، والكشَّاف:٢٢٩/٥ ، وكشف المشكلات :١١٢٩/٢ ، والبيان في غريب اعراب القران :٣٠٧/٢.

[3] معاني القرآن واعرابه :٣١٢/٤ ، ويُنظر: مفاتيح الأغاني:٣٥١.

[4] يُنظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٠٤، والتبيان في إعراب القرآن:٦٧٦/٢.

[5] يُنظر: الهادي: ١٨٣.

[6] يُنظر: ابراز المعاني:٦٦٦ ، والبحر المحيط :٣٥٨/٧.

[7] يُنظر: كتاب ، سيبويه:٢/ ١١ ، ١٢ .

[8] اللمع : ١٤٨.

الخالقين ؟ لكان الجواب الله أحسن الخالقين؛ لأن الله هو نفسه أحسن الخالقين وهو بدل؛ لأن غرضه، هو الإيضاح، والبيان.

أما في قراءة الرفع فمنهم من استأنف وحملها على الابتداء[١] ومنهم من جعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو الله[٢]؛ ((لأن (الله) مُترجِم عن (أحسن) من الوجهين جميعاً. العرب تقول: ضربتُ زيداً أخاك، وضربتُ زيداً أخوك، فينصبون (الأخ) على التّرجمة عن (زيد). ويرفعونه بإضمار (هو) وهذا من الوجهين جميعاً مُترجِم عن زيد))[٣]، ومنهم من حملها على الوجهين معاً[٤].

وإنّ النص الذي قال به المهدويّ يحمل نصباً على البدلية مصحوباً برفعٍ على الابتداء وأنّ السبب في ذلك أن البدل يحتاج الى مبدل منه وهذا يدل على أنّ هناك تلازماً بينهما لا بد منه، ويُعد هذا التلازم من القرائن الظاهرة في التركيب النحوي، أما الرفع على الابتداء فناجم عن وجود قطع في الكلام ، أي: أنّ الكلام الذي قبله تام ثم قطع عما بعده ثم ابتدأ.

ولعلَّ قراءة القرّاء بالوقفِ أو الوصلِ كانت الموجه الأساس للقاعدة النحوية إذ إنَّ الوصلَ ألزم البدلية في قوله (الله) ، أما الوقف فقد ألزمها الابتداء.

---

[١] يُنظر: معاني القرآن واعرابه :٣١٢/٤، وحجة القراءات:٦١٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع :٣٣١/٢، والكشاف :٢٢٩/٥، وكشف المشكلات:١١٢٩/٢، والبيان في غريب اعراب القران :٣٠٧/٢، الهادي: ١٨٣/٣، وابراز المعاني:٦٦٦.

[٢] يُنظر: الحجة في القراءات السبع : ٣٠٤، واعراب القراءات السبع وعللها: ٢٥٢/٢، ومعاني القراءات:٤١١ .

[٣] ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، ابي بكر الانباري :١٣٢.

[٤] يُنظر: البحر المحيط :٣٥٨/٧، والدر المصون :٣٢٧/٩، واللّباب في علوم الكتاب :٣٤٠/١٦.

الفصل الثاني
الأوجه الإعرابية وأثرها في الأفعال

أولاً– الفعل الماضي

- توجيه قراءة ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ﴾

- حمل الماضي ﴿ تَطَوَّعَ ﴾على المستقبل

ثانياً– الفعل المضارع

-بين النصب على الجواب والرفع على العطف في باب الفاء

- مسألة في الرفع والنصب بعد الواو

- مسألة في الرفع بمعنى الحال في الفعل والجزم على الجواب

- توجيه رفع ونصب ﴿ يَقُولَ ﴾بعد حتى

- اختلاف القراءة بين لام الأمر ولام التعليل

ثالثاً– فعل الأمر

- توجيه ﴿ أَدۡخِلُواْ ﴾على الأمر

- توجيه قراءة ﴿ قُلۡ ﴾بين الأمر والماضي

الفصل الثاني

الأوجه الإعرابية وأثرها في الأفعال

أولاً : الفعل الماضي

- توجيه قراءة (وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ) :

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ) فعلاً ماضياً بغير ألف مع فتح العين واللام ونصب الليل في قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٩٥ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾الانعام (٩٥ – ٩٦)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعِلُ الليْلِ) بألف مع كسر العين، ورفع اللام على أنه اسم فاعل وجرّ الليل بعده بالإضافة[١] .

قال المهدويّ: ((من قرأ (وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ) فإنه عطفه على معنى (فَالِقُ) لأن معنى (فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ) **فلق الإصباح، ويقوي ذلك أن بعده** (وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ) **فهما منصوبتان بإضمار فعل على قراءة من قرأ ﴿وجاعِلُ﴾. فأما مَن قرأ ﴿**وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ﴾**فهما معطوفتان على (اللّيْل). ومن قرأ (وجاعلُ اللّيل) فإنه عطفه على (**فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ**)، وكأن عطف اسم على اسم أولى عنده من عطف فعل على اسم))**[٢].

ويبدو أنّ آراء النحويين لا تختلف في مجملها عمّا ذهب إليه المهدويِّ في توجيه القرائتين؛ لأنّ الصناعة والمعنى حاضران في نصه فضلاً عن ذلك فإنه جعل اسم الفاعل هنا بمعنى الفعل الماضي اعتماداً على السياق، وإنّ اسم الفاعل هنا عَمِلَ عَمَلَ الفعل فالصنعة النحوية واضحة؛ لأنه قدر فعلاً لنصب (الشمس والقمر) ، لكن من قرأ (جعل) بغير ألفٍ ونصب اللّيل بالفعلِ فأنه حمل ((جعل على معنى فالق في الموضعين لأنه

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات: ٢٦٣، والتذكرة في القراءات : ٢٥٩، والمبسوط في القراءات : ١٩٩، والحجة في القراءات السبع : ٥١٢/٢.

[٢] شرح الهداية : ٢٨٤/٢–٢٨٥، ومثله ما قرأ بين الفعلية والاسمية قوله تعالى : ﴿**عَبَدَ الطغوت – عَبُدَ الطغوت**﴾المائدة:٦٠/ ٢٦٧، و﴿**خَلَقَه – خَلْقَه**﴾ السجدة : ٧، ٤٧٢/٢، و﴿**فَكَّ – فَكُّ**﴾ البلد: ١٣، ٥٥٤/٢.

بمعنى (فلق)؛لأنه أمر قد كان فحمل جعل على المعنى وأيضاً فإنّ بعده أفعالا ماضية فعمل عليها، وهو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾الانعام (٩٧)، وقوله:﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الانعام (٩٩) ، وكذلك ما بعده فحمل أول الكلام على آخره في (فعل) لتكرر ذلك، ويقوي ذلك إجماعهم على نصب (الشمس)، وما بعده على إضمار (فعل) ولم يحملوه على فاعل، فيخفضوه فأُجري ما قبله عليه للمشاكلة لما بعده))[١].

أما حجة من قرأ (جاعل) ((أن قبله اسم فاعل :﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ﴾الانعام (٩٥ – ٩٦) ليكون فاعل المعطوف مثل فاعل المعطوف عليه ألا ترى أنّ حكم الاسم أن يعطف على اسم مثله لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم ... وكما أن الفعل بالفعل أشبه من المبتدأ بالفعل كذلك الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم وإذا كان كذلك كان (جاعل) أولى من جعل))[٢].

ومَن قرأ و(جاعل الليل) فإنه قد أضاف (جاعل) إلى (اللّيل) ويكون سكناً عند أصحاب المدرسة الكوفية منصوباً بـــ (جاعل) هذا، وذلك لا يراه البصريون؛ لأنهم لا يعملون الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ويحملون هذا النصب على إضمار فعل آخر وكذلك يحملون ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ على إضمار، أي وجعل الشمس والقمر حسباناً، أي ذا حسابٍ[٣].

أن القراءة بالفعل لا تحتاج إلى تقدير فعل ينصب ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ لأنهما منصوبان بالفعل (جعل) نفسه . أما (جاعل) فقد احتاج معها إلى فعل .

---

[١] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٠/٢، و يُنظر: الحجة في القراءات السبع: ٢/ ٥١٣، والموضح: ٤٨٨/١.

[٢] الحجة في علل القراءات السبع : ٥١٢/٢، ٥١٣، ويُنظر: إعراب القراءات السبع: ١٦٥/١، والحجة في القراءات السبع:١٢١.

[٣] يُنظر : كشف المشكلات: ٤١٩/١–٤٢٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١/ ٣٣٢ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٤٩/١ .

- حمل الماضي (تَطَوَّعَ) على المستقبل

قرأ حمزة والكسائيّ (تَطَوَّعَ) من قوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ البقرة (١٥٨) بالياء وتشديد الطاء وجزم العين (يَطَوَّعْ)، وقرأ الباقون بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين[١].

قال المهدويّ: ((**من قرأ (يَطَّوَّعْ) فالأصل عنده يتطوع فأدغم التاء في الطاء وجزم بالجزاء، ومن قرأ (تَطَّوَّعَ) فهو فعل ماض، ويجوز أن تكون (مَنْ)على هذه القراءة للشرط، ويكون موضع (تَطَّوَّعَ) جزماً ويكون ماضيا بمعنى المستقبل ؛ لأن الجزاء لا يكون إلاَّ بالأفعال المستقبلة ألا ترى أن قولك: إنْ أتيتني أكرمْتُك، إنما معناه: إن تأتني أُكرمْك، ويكون جواب الشرط في الفاء من قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾**[٢]**، ويجوز أن تكون (مَنْ) موصولة ولا موضع لقوله (تطوع) من الإعراب، ويكون موضع (مَنْ) رفعاً بالابتداء، وموضع (فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) رفع لأنه خبر الابتداء**))[٣].

واضح أنّ الرأي الأول جاء بلحاظ ((أنّ حروف الشرط وضعت لما يستقبل من الأزمنة في سنن العربية، وأنّ الفعل الماضي إذا تكلّم به بعد أحرف الشرط، فإنّ المراد منه الاستقبال، نحو قول القائل: (من أكرمني أكرمته)، أي (من يكرمني أكرمه) ويقوّي قراءتهما قراءة عبد الله بن مسعود : (ومن يتطوع)على محض الاستقبال، فأدغمت التاء في الطاء في قراءتهما لقرب مخرجها منها))[٤].

وهو وجه حسنٌ عند أبي عليّ الفارسيِّ ؛ لأنّ المعنى فيه دالٌ على الاستقبال وإن كان يجوز من أتاني أعطيته، فيوضع الماضي موضع المستقبل في الشرط، إلا أنّ اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن[٥].

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات:١٧٢،والتذكرة: ١٩٧، ومعاني القراءات: ٦٦، وحجة القراءات: ١١٨.

[٢] البقرة: ١٥٨.

[٣] شرح الهداية: ١/ ١٨٥، ١٨٦ .

[٤] حجة القراءات: ١١٨.

[٥] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع :٨٤/٢.

وإنّ لفظ الاستقبال أولى بالفعل عند مكّيّ بن ابي طالب القيسيّ؛ لأن الشرط لديه لا يكون إلا بالمستقبل، فطابق بذلك بين اللفظ والمعنى، والتقدير: فمن تطوع فيما يستقبل خيراً، فهو خير له، فإنّ اللهَ شاكرٌ لفعله عليمٌ به[١].

وأما قراءة الباقين على الماضي بقولهم (تطوع) فحجتهم في ذلك أنهم جعلوه فعلاً ماضياً واقعاً موقع الاستقبال؛ لأنّ الماضي يقوم مقام المستقبل في الشرط ، والجواب الفاء في قوله: (فهو خير له)[٢].

وبيّن ابن زنجلة (ت٣٧٠هـ) في حجته علة ذلك؛ لانّ: ((الماضي أخف من المستقبل ولا إدغام فيه))[٣] والواضح من كلامه أنّ الصناعة هنا هي علةٌ صوتية.

وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أن قراءة (تطوعَ) تحتمل أمرين أحدهما: أن يكون في موضع جزم وقد جاء على لفظ المثال الماضي والتقدير به المستقبل، والآخر: أن لا تجعله جزاء ولكن يكون بمنزلة (الذي) ولا موضع – حينئذ – له، والفاء على هذا في قوله تعالى:﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ﴾ البقرة (١٨٤) مع ما بعده في موضع رفع من حيث كان خبر المبتدأ الموصول والمعنى معنى الجزاء وإن لم يكن قد جزم به[٤] .

وهذه القراءة (تطوعَ) هي الأصل ولا صنعة فيها، والعربية قائمة على هذا الأسلوب في كلامها شعراً ونثراً على سعته ، ولا تحتاج إلى تأويل مطلقاً بل الصنعة والتأويل في قراءة (يَطَّوعْ) .

---

[١] يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٢٠/١، ٣٢١.

[٢] ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج: ٢٣٤/١ ، والحجة في القراءات السبع:٩٠، ومعاني القراءات: ٦٦، حجة القراءات: ١١٨.

[٣] يُنظر: حجة القراءات: ١١٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٣٢١/١، وزاد المسير، ابن الجوزي: ١٦٤/١، وتفسير النسفيِّ:٨٥/١.

[٤] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع :٨٢/٢.

ثانياً - الفعل المضارع

- بين النصب على الجواب والرفع على العطف في باب الفاء

قرأ حفص عن عاصم (فَأَطَّلِعَ) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ غافر (٣٦ – ٣٧) بالنصب، وقرأ الآخرون بالرفع[١].

قال المهدويّ: ((من نصب فعلى أنه جوابٌ ما لم يجب[٢] بالفاء، والمعنى إنْ أبلغ الأسباب فَأَطَّلِعَ... ومن رفع عطفه على {أَبْلُغُ}))[٣].

ويحيلنا ما ذهب اليه المهدويُّ إلى ما ذكره البصريون في أن الفعل المضارع ينصب بـــ(أن) مضمرة بعد الفاء على الجواب في سبعة أشياء وهي: الأمر، والنهي والاستفهام، والنفي ،والدعاء، والتمني، والعرض[٤]،وأطلع هنا واقعٌ في جواب الامر.

وإنْ كان كذلك فلأن (لعل) في معنى التمني، فكأنه شبه الترجي بالتمني؛ لأن كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه[٥] فضلاً ((لاقتضائها جواباً منصوباً))[٦].

أما الكوفيون فقد ذهب الفرّاء منهم في توجيه قراءة النصب قائلا: ((من جعله جواباً لِلَعَلّى نصبه وقد قرأ به بعض القُرّاء قال: وأنشدني بعض العرب[*]:

علَّ صروفَ الدهرِ أو دُولاتِها يُدلِنَنَا اللّمّـــــةَ من لمَّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زفْراتِها

---

[١]يُنظر: السبعة في القراءات:٥٧٠ ، وإعراب القراءات السبع :٢٧٠/٢، والحجة في القراءات السبع :٢٧٦/٤، والاقناع :٧٥٤ .

[٢]أي جواب التمني، ينظر كلام المحقق في هامش شرح الهداية: ٥٠١/٢.

[٣]شرح الهداية: ٥٠١/٢، ووجه ﴿ فَتَنفَعَهُ ﴾من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾عبس:٣-٤ بالوجه نفسه ، يُنظر: شرح الهداية: ٥٤٨/٢.

[٤]يُنظر: المقتضب:١٣/٢ ، ١٤ ، والأصول:١٥٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب :٢٧٠/٢، ومعاني النحو:٣٢٦/٣.

[٥]يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٥٧٠/٤.

[٦]شواهد التوضيح، جمال الدين الأندلسيّ: ٢٠٨.

[*]لم أقف على اسم راجزه .

فنصب على الجواب بلعلّ))[1]، وعلل ابن خالويه النصب في جواب لعل على ما ذهب إليه الفرّاء قائلا: القراءة ((بالنصب لأنّ من العرب من ينصب جواب (لَعَلَّ) بالفاء كما ينصبون جواب الاستفهام وغيره وقد قرأ عاصمٌ أيضاً ﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ عبس(٤)))[2].

وذُكر سلفاً أن البصريين إنما نصبوا هذا الفعل في جواب الستة بأنّ مضمرة وإنما كان كذلك؛ لأنهم قدروا ما بعد الفاء بالمصدر قال سيبويه: ((تقول: لا تأتيني فتحدّثني، لم ترد أن تُدخِل الآخر فيما دخل فيه الأوّلُ فتقول: لا تأتيني ولا تُحدّثُني، ولكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم؛ كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)، لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلّما نووا أن يكون الأوّل بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضمّوا الفعل إليه، فلّما أضمروا (أنْ) حسن؛ لأنّه مع الفعل بمنزلة الاسم))[3].

وقد نقل أبو البركات الأنباريِّ(ت٥٧٧هـ) عن الكوفيين مذهبهم في نصب ما بعد الفاء قائلا: بأنه منصوب على الخلاف[4]لأن الجواب مخالف لما قبله[5] .

أما وجه الرفع فقد أجمع النحاة على عطفه على قوله (أَبۡلُغُ)؛ لأنهم أرادوا من ذلك أن يكون تقدير الكلام: لعلي أبلغ ولعلي أطلع[6].

وواضحٌ أنّ التوجيه الذي جاء به المهدويّ به أثرٌ للصنعة النحوية والدليل على ذلك:

---

[1]معاني القرآن:٣/٩.

[2]اعراب القراءات السبع وعللها:٢/٢٧٠.

[3]الكتاب: ٣/٢٨.

[4]الخلاف بمعنى الاستثناء من الحكم أو المغايرة ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير مجيب المبدي: ٧٧.

[5]يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٥٥٧-٥٥٨.

[6]يُنظر : معاني القرآن ، الفرّاء : ٣/ ٩ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٤/ ٢٧٦ ، والإقناع : ٧٥٤ ، وشرح المفصل : ٤/ ٥٧٠ .

أولاً: حمل لعل على ليت في التمني والنظر إلى باب المشابهة بينهما واستعمال معنى التمني في باب الترجي حتى يُحمل ما بعد الفاء في لعل على جواب السبعة لتستقيم به القاعدة.

ثانياً: استعمال الصنعة بإضمار (أنْ) عند البصريين والنصب بالخلاف عند الكوفيين لسدِّ باب التأويل وللتفريق بين الفاء العاطفة والفاء السببية تنويهاً منهم أن المعنى لا يستقيم بين الفاء العاطفة، فكانت الصنعة مفتاحاً لتأويل المعنى.

وقُرِىء (يكون) من قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾البقرة (١١٧) بالنصب والرفع[١].

قال المهدويّ: ((وجه قراءة ابن عامر في نصبه (فَيَكُونُ) أنه جعله جوابا لقوله: (كُنْ) بالفاء هذا في المواضع المختلف فيها كلها سوى الذي في النحل ويس، فإنه نصبهما على العطف على (أن يقولَ) وفي قراءته في المواضع الأربعة سواهما بُعد لأن (كن) وإن كان لفظه لفظ الأمر فليس هو بأمر على الحقيقة؛ لأنَّ معنى (أن يقولَ له كنْ) أن يكونه فيكون، فإنما شبهه بالأمر الحقيقي لما جاء على لفظه، وقراءة الكسائي معه في النحل ويس[بالنصب قراءة حسنة]،لأنهما عطفا على(أن يقول) بالفاء فهو عطف فعل على فعل. ومن رفع في الستة فعلى ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفاً على موضع (كن) لأن معناه يكوّنه، فالتقدير: إنما يكوّنه فيكون، والثاني: على إضمار هو، فكأنه قال: فهو يكون، والثالث:(يكون)في الأربعة مواضع خاصة التي رفعها الكسائي فيكون عطفاً على (يقول)))[٢].

---

[١] تكرر قوله (كُن فَيَكُونُ) في غير موضع من التنزيل العزيز منها آل عمران:٤٧، ومريم:٣٥، ويس:٨٢، وغافر:٦٨،وقرأ الجمهور برفع النون إلا ابن عامر فإنه قرأ بالنصب فيهن جميعا ووافقه الكسائي في النحل:٤٠، ويس:٨٢، ينظر: معاني القراءات:٦١، والحجة في علل القراءات السبع٥:/٦٥، والتيسير:١١٢.

[٢]شرح الهداية: ١/١٧٩-١٨٠.

يتضح أن المهدويّ قد استبعد قراءة النصب، لأنّ التكوين في قوله (يكون) لم يكن بسبب من قوله (كن) إنما منقطع عنه، فامتنع النصب على الجواب.

وقد ضعَّف غير واحد من الموجهين قراءة ابن عامر، قال الرُّمانيّ: ((ولا يجوزُ على الجواب لأنَّه فِعْلٌ واحدٌ أُمِر به، وأخبر بأنه يكونُ والجوابُ في هذا لا يصحَّ؛ لأنّه لا يكونُ إلاّ من فعلين أحدهما سببٌ للآخر، والذي ذُكر فِعلٌ واحدٌ وهو نظيرُ قولك: تَعَلَّم، فَتَعَلَّمُ الخير، فهو فعلٌ واحدٌ أُمر به وأُخبر بأنه يكون))[1].

وعليه فأنّ المعنى لا يتوقف على تعلق حدوث الثاني بحدوث الأول، فلا تعالق سببي بينهما وإنما تحمل الفاء في هذا الموضع على التشريك[2]، وحمل أبو علي الفارسيّ هذا الموضع على الخبر فقال: ((وإنما قوله: كن فإنه وإنْ كان لفظ الأمر فليس، بأمر ولكن المراد به الخبر، فإن التقدير (يكون فيكون) ... وإذا لم يكن قوله: (كن) أمراً في المعنى، وإنْ كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جواب، كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو : آتيكَ فأحَدّثَك، إلا أنْ يكون في شعر))[3].

أما وجه الرفع فهو الوجه الأقيس والأصح؛ لأنه يحقق المعنى المطلوب، إذ رجحه أكثر النحاة، وإليه ذهب سيبويه، إذ كان الرفع عنده قائماً على القطع عما قبله أي: على الابتداء كأنّ التقدير: إنما أمرُنا ذاك فيكون[4]، أما الفرّاء فقد جعل الفعل مردوداً على قوله: يقول وتقدير الكلام عنده: فإنما يقول فيكون[5]، بمعنى أن يكون رفع بالعطف على يقول، وهذا ما ذكره المهدويّ سابقاً، وقد جمع الزّجّاج بين ما ذكره سيبويه وبين ما ذكره

---

[1] شرح كتاب سيبويه للرمانيِّ، أُطروحة دكتوراه ، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي : ٥/٨٨٠.

[2] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج في التبيان في تفسير القرآن للطوسي، رسالة ماجستير، نجلاء عزيز صاحب: ١١٢ .

[3] الحجة في علل القراءات السبع:٢/٤٧، ويُنظر: المقتضب:٢/١٧، والإغفال، ابو علي الفارسيِّ: ٢/٣٥٦، ومشكل إعراب القرآن :١/٤٥١.

[4] يُنظر: الكتاب: ٣/٣١.

[5] يُنظر: معاني القرآن :١/٧٤، ٧٥.

الفرّاء، أي: أن الرفع عنده بين العطف وبين الابتداء، والتقدير: فهو يكون[١]، وهذا الرفع من اختيار ابن خالويه (٣٧٠هـ) وحجته في ذلك أن الله تعالى أوجد شيئاً معدوماً بهذه اللفظة ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: كن فكان[٢]. وقد تبعه صاحب الكشف في الاختيار، إذ علل الرفع ((بكونه مستأنفاً لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى ورفعه على الابتداء لأنه وجه الكلام والاختيار، وعليه جماعة القُرّاء وبه يتم المعنى))[٣].

ويبدو أنّ هذه القراءات تدل على أنّ معنى النصب والرفع في الفعل المضارع بعد الفاء واحد، إذ ((يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً... جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصبت، وكذا لا مانع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع إذا لم يلبس، ويكون معنى الرفع فيه سواء))[٤].

- مسألة في الرفع والنصب بعد الواو :

قُرِئ (وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾الانعام (٢٧) بالرفع والنصب[٥].

قال المهدويّ: ((**من قرأ بنصب الفعلين فعلى جواب التمني بالواو، ومن قرأ برفع الأول ونصب الثاني، ففي رفع الأول وجهان، أحدهما: يكون داخلاً في التمني، فكأنهم تمنوا أن يردّوا وأن لا يكذبوا، ثم نصب (يكون) على جواب التمني، ويجوز أن يكون رفع (ولا نكذب) على القطع من التمني فيكون التقدير: ياليتنا نرد ونحن لا نكذب.**

ومن قرأ برفع الفعلين فعلى وجهين أيضاً أحدهما: أن يكون أدخلهما في التمني فكأنهم تمنوا أن يردوا، وأن لا يكذبوا وأن يكونوا من المؤمنين. ويجوز أن يكون الرفع على الاستئناف، التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا. واستدل أبو عمر بن

---

[١] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:١٩٩/١، ومعاني القراءات:٦١، والحجة في علل القراءات السبع: ٤٨/٢، ٥٠.

[٢] يُنظر: الحجة في إعراب القراءات السبع : ٨٨.

[٣] الكشف عن وجوه القراءات السبع :٤١٣/١.

[٤] شرح الكافية للرضي:٦٦/٤.

[٥] يُنظر: السبعة في القراءات: ٢٥٥، ومعاني القراءات: ١٥٠، والتذكرة في القراءات : ٢٥١، الحجة في إعراب القراءات السبع: ٢٦٤/٢.

العلاء على انقطاعه من التمني بقوله: عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ الانعام(٢٨) **فقال: ((لو كان من التمني لم يخبر عنهم بالكذب ،لأن الكذب لا يكون في التمني وإنما يكون في الخبر الذي يدخله الصدق والكذب))- واستدلال ابو عمرو بهذه الآية؛ لان الكلام هنا انقطع عما قبله- وقال غيره: لا يجوز وقوع الكذب في الآخرة، والمعنى : إنهم لكاذبون في الدنيا))**[١].

واضحٌ أنّ المهدويّ متأثرٌ في توجيه هذه القراءة بما ذهب إليه سيبويه ، فإنّ الرفع عنده على وجهين: أحدهما ((أنْ يشرك الآخر الأوّل. والآخر على قولك: دعني ولا أعودُ، أي: فإنّي ممن لا يعود، فإنّما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتّة تُرك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود))[٢]، والمعنى في الوجه الأول من الرفع يا ليتنا نردّ وياليتنا لا نكذبُ بآيات ربنا كأنما تمنوا الردّ والتوفيق للتصديق (ونكون) معطوف عليه. أما الوجه الثاني من الرفع فهو على معنى يا ليتنا نردُّ ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبداً رُدِدنا أو لم نُردّ، ونكون من المؤمنين وقد تمنينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً. أي أنهم جعلوا الكلام كله خبراً بدليل أنهم تمنوا الرد ولم يتمنوا الكذب[٣].

أما وجه من نصبهما فقد قال سيبويه فيه: ((وأمّا عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية وتقول: زُرْني وأزورُك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتَك على نفسه، ولم ترد أن تقول لِتَجتمعْ منك الزيارةُ وأنْ أزورَك، تعني لِتَجتمعَ منك الزيارة، فزيارةٌ منّي، ولكنّه أراد أن يقول زيارتُك واجبةٌ على كلّ حال، فلتكنْ منك زيارةٌ))[٤]، ويبدو من كلام سيبويه أن حجة من نصبهما أنه جعل الفعلين جوابا للتمني.

---

[١] شرح الهداية:٢/٢٧٦،٢٧٥ ،وذكر مثل هذا في كلمة ﴿وَيَعْلَمَ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾:الشورى :٣٥: ٢/٢٥٥.

[٢] الكتاب: ٣/٤٤ .

[٣] يُنظر: معاني القراءات: ١٥١،وإعراب القراءات السبع وعللها:١/١٥٤، والحجة في إعراب القراءات السبع: ١٣٨، وحجة القراءات : ٢٤٥، والحجة في علل القراءات السبع: ٢/٤٦٤، ٤٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع:٢/٧،٨، وكشف المشكلات:١/٣٩٢.

[٤] الكتاب :٣/٤٤ ،٤٥.

وأحسبُ أنّ أثر الصناعة النحوية واضح في تأويل الرفع والنصب وما آل إليه كل وجه من هذين الوجهين على تقديرات مختلفة، ففي الرفع حُمل على التشريك وإضمار مبتدأ ، وفي رفع الأول ونصب الثاني دخل الأول والثاني في التمني، وقطع الثاني على الجواب، وفي وجهي النصب أدخل الأول والثاني في التمني، ثم أُوّل في كل وجه معنى تستقيم به القاعدة ولا يخرج عن مراد النص القرآني، وقد اتضح من ذلك أن الوجه الأول هو الأوجه عند المهدويِّ بدليل جوازه للوجه الثاني.

- مسألة في الرفع بمعنى الحال في الفعل والجزم على الجواب

من المعروف أنّ الجزم خاصٌ بالأفعالِ، والأفعال المضارعة حصراً؛ ذلك أنّ الأسماء في لغة العرب لا يدخلها الجزم، فضلاً عن أنّ الأفعال الماضية الدالة على الطلب مبنية عند النحاة[١].وقد قرأ عاصم وحمزة (يُصَدِّقُنِي) من قوله:﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ القصص(٣٤) بالرفع وقرأ الآخرون بالجزم[٢].

قال المهدويّ:((من قرأ بالرفع فهو بمعنى الحال، المعنى: فأرسله معي ردءاً مصدقاً. ومن قرأ بالجزم فهو جواب الأمر، والمعنى: إنْ ترسله معي ردءاً يصدقْنَي))[٣].

ويبدو أنَّ الوجهين اللذينِ قال بهما المهدويِّ هما مذهب كثير من النحويين ابتداء من سيبويه الذي جعل الرفع على وجهين أحدهما: الابتداء والاستئناف. والثاني: على جعل الفعل المضارع في موضع اسمٍ مشتق والجملة دالة على الحال[٤].

---

[١]يُنظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب عن المعنى، مراجع عبد القادر: ١٧٣.

[٢]يُنظر: السبعة في القراءات:٤٩٤، معاني القراءات : ٣٦٦ ، والتذكرة: ٤٠٤.

[٣]شرح الهداية :٤٦٢/٢، ومثله ما جاء في ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾من قوله تعالى : ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ مريم:٦ اذ حُمِلت عند المهدويِّ في الجزم على أنه جواب الطلب وبالرفع نعتاً ٤٠٦/٢، ومثله ﴿ وَلَا تَخَفْ﴾من قولهِ تعالى ﴿ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾: طه :٢١ ، اذ حُمِلت عند المهدويّ في الجزم على النهي والجواب وفي الرفع على الحال والاستئناف:٤٢١/٢،٤٢٠.

[٤]يُنظر: الكتاب :٩٥،٩٦،٩٨،٩٩/٣.

وقد أضاف النحويون وجهاً ثالثاً للوجهين السابقين وهو أن يكون (يصدّقني) واقع صفة لـــ(ردءاً) لأن ردءاً نكرة فصح أن يكون صفةً لهُ وهذا ما ذهب إليه الزّجّاج وبعض المعربين[١].

وأما توجيه رفعه على الحال فقيل: إنه ((حالٌ من الضمير الموجود في قوله (أرسله) ومن الضمير في ردءاً))[٢]. وقد صحَّ وقوع الفعلِ حالاً منها ؛ لأن الفعلَ يكون حالاً من المعرفةِ[٣].

وأما توجيه كونه مرفوعاً على الاستئناف؛ ذلك لأن الوقف حصل على قولهم: أرسله معي ردءاً، ثم استأنف القول ويقول: (يصدقني) وهو مذهب النحويين[٤] .

ويُعللُ وجه الجزم على الجوابِ بأنّ الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً. وهو بمنزلة جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء في الحقيقة هي غير مفتقرة الى جواب، والكلام تام بها بمعنى أنك إذا أمرت، فإنما تطلب من المأمور فعلاً[٥].

ويبدو أنّ الصنعة النحوية كانت حاضرة في تأويل قراءتي الرفع والجزم، ففي الرفع أوّلَ الفعل على الحال والصفة أو قُطِعَ على الإضمار والابتداء وحُمل في الجزم على الجزاء .

- توجيه رفع ونصب (حَتَّىٰ يَقُولَ) بعد حتى

قرأ نافع وحدهُ (حَتَّىٰيَقُولَ) من قوله تعالى:﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ

---

[١]يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٤٤/٤، وإعراب القرآن، النحّاس :٦٣٩، والحجة في علل القراءات السبع: ١٣٢/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٢٧٦ ، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٢٧٩/٤، وكشف المشكلات: ١٠٢٤/٢، والبيان في غريب أعراب القرآن: ٢٣٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٣٨/٢.

[٢]الدر المصون:٦٧٧/٨، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٨/٢ ، واتحاف فضلاء البشر:٣٤٣/٢.

[٣]يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٢٧٦/٢.

[٤]يُنظر: الكتاب :٩٨/٣، وحجة القراءات:٥٤٦.

[٥]يُنظر : شرح المفصل، ابن يعيش :٢٧٤/٤ .

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾البقرة (٢١٤) بالرفع ، وقرأ الآخرون بالنصب[١] .

قال المهدويّ: ((من قرأ برفع (يقولُ) فحجَّته أن الفعل قد انقضى وذهب، وإنما هو حكاية حال كان عليها الرسول وأصحابه، فـ(حتَّى) داخلة في المعنى على جملة، وهي لا تعمل في الجمل، والتقدير: وزلزلوا حتى قال الرسول والذين آمنوا، فهو قولك: سرت حتى أدخل القرية، التقدير: قد كنت سرت فدخلت القرية. ومن نصب فإنه جعل(حتى) غاية ونصب (يقولَ) بإضمار (أن) فالتقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول فجعل قول الرسول غاية تخويفهم؛ لأنّ معنى (زلزلوا) خُوِّفُوا))[٢].

للنحويين مذاهب في توجيه هذه المسألة إذ جعل سيبويه النصب بـ(حتى) على وجهين: أحدهُما: أن تجعل الدخول غاية للمسير وقد مثل لذلك بقوله : سِرْتُ حتَّى أَدخلَها، فالذي نصب الفعل هنا هو ذاته الجار للاسم إذا كان غاية. فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ . وهذا هو قول الخليلٌ، أما الوجه الآخر: فهو أن يكون السير قد وقع والدخول لم يقع وهذا الأمر يحدث عندما تأتي (حتى) مثل (كي) التي فيها إضمار أنْ وفي معناها نحو قولك: كلَّمتُه حتَّى يأمر لي بشيء[٣].

أما الفرّاء فقد وجّه قراءة النصب بقوله: من قرأ بـ((النصب فلأنّ الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالتردد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى، وهو في المعنى ماضٍ. فإن الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماضٍ رُفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً))[٤]. وقد علل الأزهري وجه النصب بكثرة وروده في كلام العرب[٥].

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات: ١٨١، ومعاني القراءات: ٧٥، والحجة في علل القراءات السبع:٢/١٣١.

[٢] شرح الهداية: ١/١٩٦.

[٣] يُنظر: الكتاب :٣/١٧.

[٤] معاني القرآن، الفرّاء:١/ ١٣٢ ،١٣٣.

[٥] يُنظر: معاني القراءات: ٧٥.

وأما القول بأن حتى إذا دخلت على الفعل المستقبل ونصبته بأن مضمرة كان لها معنيان أحدهما: إلى أنْ، والثاني: بمعنى كي، وهو قول كل من أبي علي الفارسيِّ[١]، والصّيمريّ[٢]، والباقوليِّ[٣]، والعكبريِّ (ت ٦١٦ هـ)[٤].

فحسب المعنى الأول يكون التقدير:(زلزلوا) إلى أن قال الرسول، فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه، أي: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالفعلان قد مضيا جميعاً))[٥] وإما المعنى الثاني فالتقدير: وزلزلوا كي يقول الرسول بمعنى الزلزال كان والقول لم يكن.

أما توجيه الرفع في الفعل (يقولُ) فقد ذكر سيبويه أن لرفعه وجهين ((تقول: سرتُ حتى أَدخلُها تعنى أنهُ كان دخولٌ متصلٌ بالسير كأتِّصاله به بالفاء إذا قلت : سِرتُ فأدخُلها، فأدخُلها ها هنا على قولك: هو يَدخلُ، وهو يَضربُ، إذا كنتَ تُخبِر أنَّه في عمله، وأنَّ عمله لم يَنقطع. فإذا قال حتَّى أدخلُها فكأنه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخولُ متَّصِل بالسير كاتِّصاله بالفاء. فحتَّى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنها لم تجيء على معنى إلى أَنْ، ولا معنى كَيْ، فخرجتْ من حروف النصب كما خرجتْ إذنْ منها في قولك : إذنْ أَظنُّك))[٦].

والظاهر من كلام سيبويه أنّ الفعل الذي بعد حتى يكون متصلاً بالفعل الذي قبلها غير منقطع عنه، ومعنى سرتُ حتى ادخلُها، هو: سرتُ فدخلُتها، أما الوجه الثاني عنده: هو أن يكون الفعل الذي قبل (حتى) واقعاً في الماضي والفعل الذي بعدها يقع الآن أي في المضارع[٧] ، ((فمن ذلك :لقد سرتُ حتَّى أَدخلُها ما أُمنَعُ، أي حتَّى أنِّي الآن أَدخلُها كيفما شئت))[٨].

---

[١] الحجة في علل القراءات السبع: ١٣٢/٢.

[٢] التبصرة والتذكرة:٤١٩/١.

[٣] كشف المشكلات: ١٥٥/١.

[٤] التبيان في إعراب القرأن:١٣١/١.

[٥] الكشف عن وجوه القراءات السبع :٣٣٩/١.

[٦] الكتاب :١٧،١٨/٣.

[٧] يُنظر: الكتاب:١٨/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع:٣٣٨/١ ،٣٣٩، وكشف المشكلات: ١٥٥/١.

[٨] الكتاب :١٨/٣ .

أما وجها رفع الفعل بعد (حتَّى) عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) ((فأصلُهُما وجهٌ واحدٌ في المعنى : وذلك أنْ يكونَ ما قَبلَها مُوجِباً لما بعدها ، ولكن ما يُوجِبُه ما قَبلُها فقد يجوزُ أنْ يكونَ عَقِيباً ومتّصلاً له ، وقد يجوز أن لا يكون مُتّصلاً ولكن يكون مُوَطَّأً مُسَهَّلاً بالفعلِ الأولِ ، متى اختارَهُ صاحبُه أوْقَعَه وقد وُطيَء له ومُكِّنَ منه .ومن هذا قولُه : لقد سِرتُ حتى أدْخلُها ما أُمْنَعُ؛ لأن السَّيْرَ مَكَّنْ له أنْ يدخلَها كيفَ شَاء في المستقبلِ))[١] ، ثم قال : ((وحتى في رفعِ الفعلِ بمنزلة الواو ، والفاء، وإذا، وإنما، وسائرِ حروف الابتداءِ التي يرتفعُ الفعلُ بعدها، وسَبيلُها في بُطلانِ عملِها عن الفعلِ كسَبيلِها في بُطلان عَمَلِها عن الاسمِ إذا قِيل : رأيتُ القوم حتى زيداً، وجاءني القومُ حتى زيدٌ))[٢].

ويبدو أنّ أثر الصنعة النحوية واضح في قراءة النصب بالإضمار والتقدير ليستقيم المعنى، أما في قراءة الرفع فقد كان المعنى هو الفيصل في توجيه هذه القراءة.

- اختلاف القراءة بين لام الأمر ولام التعليل

قرأ حمزة (وَلْيَحْكُمْ) من قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المائدة (٤٧) بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم[٣].

قال المهدويّ: ((اللام في قراءة حمزة لام كي دخلت على لام الفعل فنصبته، وهي متعلّقة بقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ الْإِنجِيلَ﴾المائدة (٤٦) **أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه وآتيناه الإنجيل، ومن أسكن اللام وجزم الفعل، فهي عنده لام الأمر))**[٤].

---

[١] شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢١١/٣.

[٢] م.ن:٢١١/٣.

[٣] يُنظر: السبعة في القراءات :٢٤٤، والحجة في علل القراءات السبعة: ١٣١، والتيسير : ٩٩، والاقناع :٣٦٥/٢.

[٤] شرح الهداية :٢٦٥/٢، ومثله ما جاء في قوله: ﴿لْيَقْضُواْ﴾و﴿وَلْيُوفُواْ﴾و﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾الحج:٢٩ ، ٤٢٨/٢، ومثله جاء أيضا في قوله: و﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾العنكبوت: ٦٦، ٤٦٦/٢ .

وفي توجيه القراءة بكسر اللام وإسكانها معنيان يختلف أحدهما عن الآخر فـ((حجة من كسر اللام أنه جعلها لام كي فنصب الفعل بعدها: اتيناه الانجيل لكي يحكمَ اهل الانجيل يعني عيسى لان انزال الانجيل كان بعد حدوث عيسى فلا يبتدأ به))[١].

وقد بيّن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قراءة حمزة قائلاً: ((إما معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله: وآتيناه الإنجيل؛ لأن المعنى: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور والتصديق ليحكمَ لأنّ المعنى: ليهديَ ويُنورَ ويُصدِّقَ، فحسُن قوله: وليحكم لذاك... وأما متعلقاً بفعل مقدّرٍ دلّ عليه قولُه:﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ كأنه قيل: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل اللهُ فيه، أنزلناه فحُذِف لذلك))[٢].

أما حجة من أسكن اللام ففيه وجهان: ((أحدهما: أن يكون التقديرُ: وقلنا: لِيَحْكُمْ أهلُ الإنجيلِ، فيكونُ هذا إخباراً عمَّا فرض الله عليهم في ذلك الوقتِ، وحذفُ القولَ كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾الرعد (٢٣ – ٢٤) أي: يقُولُونَ سلامٌ عليكمٌ، والثاني: أن يكون قوله:(وَلْيَحْكُمْ) ابتدأ الأمر للنصارى بالحكمِ بما في الإنجيل))[٣].

ويبدو أنّ الصنعة النحوية هي الموجه الحقيقي لاختلاف القراءتين، بلحاظ تغير حركة البنية وتلك الحركة هي التي قادت إلى هذا التوجيه.

ثالثاً : فعل الأمر

- توجيه (أَدْخِلُوٓاْ) على الأمر

قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص (أَدْخِلُوٓاْ) من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ غافر (٤٦) بهمزة القطع وكسر

---

[١]الكشف عن وجوه القراءات السبع:٤٤٩/١، ويُنظر: الحجة في القراءات السبع :١٣١، والتذكرة :٢٤٦.

[٢]أمالي ابن الحاجب :٢٥٨/١، ويُنظر : التحرير والتنوير:٢١٩/٦.

[٣]اللّباب في علوم الكتاب :٧/ ٣٦٤ ، ويُنظر: حجة القراءات:٢٢٨، مفاتيح الاغاني :١٥٣ .

الخاء، وقُرأ ابن كثير وابو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية ابي بكر بهمزة الوصول وبضم الخاء[١].

قال المهدويّ: ((من قرأ(أَدْخُلوا) بألف قطع وكسر الخاء فعلى الأمر للملائكة بإدخال ءال فرعون أشدَّ العذاب، ويكون (ءال) على هذه القراءة منصوباً بأنه مفعول ومن قرأ (ادْخُلُوا) بألف وصل وضم الخاء فعلى الأمر لــ(ءال فرعون) ، ويكون نصب (ءال)على هذه القراءة على النداء))[٢].

وما ذهب إليه المهدويِّ لا يختلف في مجمله عمّا ذهب إليه العلماء، فاحتجوا في القراءة بقطع الهمزة وكسر الخاء ((أنه أمرٌ للملائكة بإدخال ءال فرعون أشد العذاب، كأنه قال: وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يقول اللهُ للملائكةِ أَدْخِلُوا ءالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ، فيكون(ءال فرعون) المفعول الأول، و(أشد العذاب) المفعول الثاني، وهو أيضاً على حذفِ الجارِّ وتعدية الفعل بنفسِهِ، والقولُ مضمر كما سبق))[٣]، فجعلوا (أَدْخِلوا)على هذه القراءة فعلاً رباعياً[٤].أما من قرأ بوصل الألف وضم الخاء فقد ((جعلوا الفعل ثلاثياً فعدوه إلى مفعول واحد وهو أشد على تقدير حذف حرف الجر منه؛ لأن أصل دخل لا يتعدى الى مفعول كما أن نقيضه وهو (خرج) لا يتعدى لكن كثُرَ في دخل الاستعمال فحذف معه حرف الجر... وينتصب(ءال) في هذه القراءة على النداء وعلى إضمار القول فيه أيضاً، والتقدير: ويوم تقوم الساعة يقال: ادخلوا يا ءال فرعون أشد العذاب))[٥].

ولعلَّ اختلاف المعنين في القراءتين أدى إلى تقديرين مختلفين عبرت عنه الصنعة النحوية بالإضمار والتقدير في كلتا القراءتين، فساق المعنى القاعدة النحوية في هذا الموضع باتجاهين مختلفين يوافق كل منهما صورة فعل الأمر المقروء في كلا الوجهين،

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات:٥٧٢، ومعاني القراءات:٤٢٨، والمبسوط: ٣٩٠، والحجة في اعراب القراءات السبع: ٢٧٧/٤ ، ٢٧٨ .

[٢] شرح الهداية :٥٠١/٢-٥٠٢.

[٣] الموضح: ١١٢٧/٣، ويُنظر: والحجة في القراءات السبع: ٣١٥، ومعاني القراءات: ٤٢٨، والحجة في علل القراءات السبع: ٢٧٨/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٩٢/٢ .

[٤] الكشف عن وجوه القراءات: ٣٤٧/٢.

[٥] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٤٧/٢، ويُنظر: الحجة في القراءات السبع: ٣١٥، إعراب القرآن ، النحّاس: ٧٧٧، والحجة في علل القراءات السبع: ٢٧٨/٤، والدر المصون:٤٨٦/٩.

والمعنى هنا كان له دورٌ أساسٌ إضافة الى الصنعة النحوية، إذ إنّ الموجهين يقبلون تلك الأوجه بلحاظ تغير الفعل، إذ ذهبوا الى البنية المفترضة وهي أسلوب النداء، لأن الخطاب موجه إلى آل فرعون.

- توجيه قراءة(قُلۡ) بين الأمر والماضي

قرأ عاصم وحمزة (**قُلۡ إِنَّمَآ**) من قوله تعالى:﴿**وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا ١٩ قُلۡ إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٠ قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا**﴾الجن (١٩ – ٢١) بغير ألف على الأمر، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بألفٍ على الماضي[١].

قال المهدويّ: ((من قرأ (قُلْ) فعلى الأمر،لأن بعده: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا﴾ الجن (٢١)**على الأمر مثله. ومن قرأ(قال) فعلى الخبر ؛ لأن قبله: (وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ) على الخبر أيضاً))**[٢].

يتضح أن توجيه المهدويِّ للفعل (قل) في الأمر كائن بلحاظ السياق،لأن بعده أمراً أيضاً ، وكذلك توجيه قراءة الماضي بلحاظ تتابع لفظ الأمر حملاً على صدر الكلام وبعده.

وقد ذهب النحويون في توجيه القراءة بالألف الى القول بأن الفعلَ محمولٌ على ما قبله من الخبر والغيبة من قول:﴿**وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ**﴾وتقدير ذلك : لما قام عبد الله قال إنما أدعو، وكذلك فإنّ قبله شرطاً ، وهذا الشرط يحتاج إلى جواب ، فـــ(قال) هو جوابه،

---

[١]يُنظر: السبعة في القراءات: ٦٥٧،ومعاني القراءات :٥٠٩، والوجيز:٣٦٥، الاقناع: ٧٩٥، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبدالفتاح القاضي :٣٧٤.

[٢]شرح الهداية :٥٤٠/٢، ومثله وجه﴿ **وَٱتَّخِذُواْ** ﴾ من قوله تعالى : ﴿ **وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗى**﴾البقرة : ١٢٥، ١٨١/١-١٨٢.

ولا يكون جوابه (قل) وهو الاختيار لأنّ الأكثر عليه[1]، وقد حمل الكرمانيّ القراءة بالألف على أنّ النبي(ﷺ) أجابهم بهذا[2].

ويبدو لكلا القراءتين وجهاً في العربية يؤول المعنى بموجبه وقد التجأ النحويون إلى ألفاظ النص الكريم ثم توجيه لفظي الفعل بالإخبار والطلب بحسب ما قبله وما بعده من هذه الألفاظ أي أنهم اعتمدوا على السياق ثم تأويل المعنى بموجبها.

[1] يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع :٤٤٢/٢، إعراب القران، النحّاس:١٠١٥، والنشر:٣٩١/٢، وزاد المسير :٣٨٤/٨ .

[2] يُنظر: مفاتيح الأغاني: ٤١٢، وينظر: الوسيط في تفسير القران المجيد ، النيسابوريّ:٣٦٨/٤.

الفصل الثالث

الحمل على المعنى وأثره في الوجه الإعرابي

الفصل الثالث

الحمل على المعنى وأثره في الوجه الإعرابي

توطئة

للغة العربية أنماط وأساليب ووسائل عدّة للتعبير عن الأغراض المختلفة التي يروم متكلم العربية التعبير عنها، ومن هذه الأساليب أسلوب الحمل بنوعيه: الحمل على المعنى، والحمل على الموضع.

فالحمل على المعنى هو ((أن يكون الكلام في معنى كلام آخر فيحمل على ذلك المعنى، أو أن يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ ولا حملاً على الموضع أو المحل))[١].

وقد فطن علماء العربية إلى هذا الباب ويُعَدُّ الخليل بن أحمد (ت١٧٤هـ) الذي استعمل مصطلح (الحمل على المعنى) وحمل عليه بعض المسائل ، ففي قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ النساء (١٧١)، وجّه الخليل النصب في كلمة (خيراً) على أنها مفعول به لفعل محذوف وجوباً لجريان التعبير مجرى المثل، فقال: ((كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انتهِ وادخُل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: إنك تحمله على أمر آخر))[٢].

ونجد سيبويه يأخذ بجواز الحمل على المعنى، وجعله مدخلاً لتفسير بعض المسائل اللغوية، فذكره في باب ما يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول يقول: ((وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاؤوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمِلَ على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))[٣].

---

[١] الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبكيّ:٩١-٩٢.

[٢] الكتاب :٢٨٢/١-٢٨٣.

[٣] الكتاب :٣١٩/٢.

وتكلم الفرّاء عن التعبير بالحمل على المعنى عند حديثه عن المذكر والمؤنث فقال:((وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل ويكون في معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة))[١].

قال المبرّد: ((وليس الحمل على المعنى ببعيد بل هو وجه جيد))[٢]. ويهتم ابن جني بمسألة الحمل على المعنى فقد عقد له فصلاً ذكر فيه أنواعه[٣]، وقد وصفه بقوله: ((اعلم أن هذا الشرح غورٌ من العربية بعيد ومذهب نازحٌ فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ،أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً))[٤].

الحمل على المعنى

ورد الحمل على المعنى في جملة من المواضع القرآنية منها الآتي :

١- توجيه قراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) :

إذ قرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم (وَأَرْجُلَكُمْ) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة (٦) بنصب اللام ، وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بخفضها[٥]، وقد ذكر المهدويّ ما جاء به قائلاً : **((من قرأ بالنصب فعلى العطف على الوجوه والأيدي وفي الكلام تقديم وتأخير، كما قال: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[آل عمران: ٤٣] فالتقدير: فاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَامْسَحُوا**

---

[١] معاني القرآن :١٢٦/١.

[٢] المقتضب:٢٩٧/٢.

[٣] يُنظر: الخصائص: ٤١١/٢، والمحتسب:١٤٥/١.

[٤] الخصائص : ٤١١/٢.

[٥] ينظر : السبعة في القراءات : ٢٤٢ ، ومعاني القراءات : ١٣٩ ، واعراب القراءات السبع : ١/ ١٤٣ ، والبدور الزاهرة : ٨٩ .

بِرُءُوسِكُمْ، ومن قرأ بالجرّ ففيه أقوال: أحدها: أنه عطف الغسل على المسح حملا على المعنى كما قال الشاعر[١] :

يا ليتَ بعلَكَ قدْ غَدَا متقلِّداً سيفاً ورمحاً

فعطف الرمح على السيف حملاً على المعنى لأن الرمح لا يتقلد، والمعنى: متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ، وقيل: إنَّ جبريل عليه السلام إنما نزل بالمسح والغسل بالسنّة. وقيل: إن نسمّي الغسل مسحاً إذ لا بدّ فيه من مس الأعضاء باليد. قال أبو زيد المسح خفيف الغسل... وقيل: أنه مخفوض على الجوار وهو أضعف الوجوه))[٢].

لقد تعددت أقوال النحويين والمفسرين في هذه الآية، واختلفت آراؤهم في كيفية توجيهها، إذ سبق المهدويّ في التوجيه كثيرٌ منهم ، حيث ذهب الفرّاء[٣]، والزّجّاج[٤]، والأزهريَّ[٥]، وأبو حيان الاندلسي[٦] ، والسمين الحلبي[٧] ، والطبري[٨]إلى القول بأن النصب قائم على العطف على أول الكلام، وأن (وَأَرْجُلَكُمْ) متأخرٌ عنه لكن معناها التقديم، وإنّ الحجة في النصب على ما تقدم هو((عطف محدود على محدود ،لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدٍّ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حدّ))[٩].

بناء على التقديم والتأخير فإن المراد هنا في الآية هو غسل الأرجل لا مسحها لأنّ الاسم خضع لفعلٍ سابق عليه، ويصبح تقدير الكلام وفقاً لهذا هو: ((فأغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وذلك جائز في العربية بلا خلاف ؛والسنة الدلالة على وجوب غسل

---

[١]نُسِب البيت في الكامل:٢٤٣/٢الى عبد الله بن الزبعرى ، يُنظر: المقتضب:٥٠/٢، الخصائص:٤٣١/٢، أمالي ابن الشجري:٣٢١/٢، الانصاف في مسائل الخلاف : ٦١٢، المخصص، ابن سيدة: ١٣٦/٤.

[٢]شرح الهداية : ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ .

[٣]يُنظر: معاني القران، الفراء:٣٠٢/١ .

[٤]يُنظر : معاني القران واعرابه ، الزّجّاج : ١٥٢/٢.

[٥]معاني القراءات :١٣٩.

[٦]يُنظر : البحر المحيط : ٣/ ٤٥٢ .

[٧]يُنظر : الدر المصون : ٢١٠/٤ .

[٨]يُنظر : جامع البيان : ٣/ ٣٨ .

[٩]الحجة في القراءات السبع :١٢٩.

الرجلين تقوي ذلك))[1]. وهذا التقدير قد ((أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين جملة [غير] اعتراضية؛ لأنها منشئة حكماً جديداً فليس [فيها] تأكيد للأول))[2].

وهناك وجه ثانٍ للنصب ذكره العكبريِّ (ت٦١٦هـ) مفاده: أن أَرْجُلَكُمْ: ((معطوف على موضع برؤوسكم))[3]؛ لأن برؤوسكم في محل نصب، ولكنها مجرورة بالباء ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس، والجر عطفا على الظاهر، وهذا مذهب مشهور العلماء))[4].

والذي ثبت مما تقدم أنه يجوز أن يكون عامل النصب في (وَأَرْجُلَكُمْ) هو الفعل (امسحوا) ، ويجوز أن يكون الفعل (اغسلوا) أيضاً ((لكنّ العاملين اذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى، فوجب أن يكون عامل النصب في قوله (وَأَرْجُلَكُمْ) هو قوله (وامسحوا) فثبت أن قراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام وجوب المسح أيضاً فهذا وجه الاستدلال بهذه الآية على وجب المسح))[5].

أما القراءة الثانية فهي قراءة الجر فقد جعلها المهدويِّ على عدة أقوال نقلاً عمن سبقه، وأحد هذه الأقوال: هو عطف لفظ الغسل على لفظ المسح حملا على المعنى، ويصبح تقدير الكلام وفقاً لهذا[6] هو ((وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم، فلمّا لم يذكر الغسل عطفت أرجلكم على الرؤوس في الظاهر))[7].

إن المهدويِّ عندما ذكر الشاهد أراد أن يبين بأنّ الفعل محذوف لكنه اكتفى عن ذكره لوجود الدليل بأن الرمح لا يتقلد بل يحمل فكذلك الأرجل تغسل ولا تمسح.

---

[1] التبيان في إعراب القرآن:٢٨٨/١.

[2] اللّباب في علوم الكتاب : ٢٢٣/٧.

[3] التبيان في إعراب القرآن :٢٨٨/١.

[4] مفاتيح الغيب ، الرّازي :١١ /١٦٥، ويُنظر: اللّباب في علوم الكتاب: ٢٢٣/٧.

[5] مفاتيح الغيب:١٦٥/١١، ويُنظر: المحرر الوجيز :١١٩/٣.

[6] يُنظر : مجاز القرآن، ابو عبيدة :١٥٥/١.

[7] مفاتيح الاغاني، الكرمانيِّ:١٥٢، ويُنظر: التفسير البسيط :٢٨٣/٧.

وقول المهدويّ الأخير فيعد من أضعف الوجوه، إذ إنه مخفوض على الجوار، فقد كان للنحويين فيه توجيهات وآراء عدّة بين قبوله ورفضه، فذهب الأخفش ((إلى جواز جره على الاتباع وهو في المعنى (الغَسْل) نحو هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ))[١]، وجوزه ابن زنجلة فقال: ((والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار أنّ الغسل هو الواجب نحو الرجلين، ويجوز أن يكون قوله (وأرجلِكم) بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار وهي في المعنى للأول ،كما يقال:(هذا جحر ضبٍ خربٍ)، فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأول))[٢]. ووافقه العكبري في الجواز معللاً ذلك بكثرة وروده في القرآن وانه ليس بممتنع من وقوعه، حيث أن الأرجل تكون معطوفة على الرؤوس في الإعراب لكن حكمها يكون مختلفاً لأن الرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة[٣] .

أما المعارضون فقد تصدرهم سيبويه في منع الحمل على الجوار قائلا: ((وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأنّ الخربَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يُجرُّه. وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبِّ، فجروه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ، ألا ترى أنك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمَّانُ إنَّما لك الحَبُّ))[٤].

وكذلك الزّجّاج كان من المعترضين على من صرح بالحمل على الجوار في هذه الآية؛ لكونه غير واقع في كلمات الله[٥]، ولا وجه لمن يدعي أن الأرجل تكون مخفوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار ، أما في الأمثال والقرآن والفاظ الامثال لا يحمل على الضرورة[٦].

---

[١] معاني القرآن ، الأخفش: ٣٩١.

[٢] حجة القراءات:٢٢٣.

[٣] يُنظر: التبيان في إعراب القرآن :٢٨٨/١.

[٤] الكتاب :٤٣٦/١.

[٥] يُنظر: معاني القرآن واعرابه، الزّجّاج :١٥٣/٢ ، واعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ١٤٣ .

[٦] يُنظر: الحجة في القراءات السبع :١٢٩ ، واعراب القراءات السبع : ١/ ١٤٣ .

ووصفه النحاس بأنه خطأ كبير، إذ قال: ((وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وانّما هو غلط ونظيره الإقواء، ومن أحسن ما قيل إنّ المسح والغسل واجبان جميعاً، والمسحُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين))[1].

وبناء على ما تقدم يبدو أنّ القراءة المشهورة هي النصب وإن كان الخلاف قائماً بين المسح والغسل عند النحويين والمفسرين إلا أن هذه القضية لها حكمٌ فقهيٌ خاصٌ أكثر مما هو نحوي، والذي قادني إلى ترجيح النصب هو أنّ الاسم إذا اجتمع عليه فعلان ، فالذي يتخذ الصدارة في العمل هو الأقرب إليه، وهنا الأقرب هو قوله (وَامْسَحُوا)، أما قراءة الجر، فعلى الرغم من قبولها من قبل بعضهم ورفضها من الآخر فإنها غير جائزة لانعدام تحقق شروط الجوار: أحدها وقع في العطف والواجب عدم وقوعه فيه، وكذلك عدم وروده في النعت، وإضافة إلى ذلك أنّ القراءة سنة، والنحاة لا يقرون الحمل على الجوار في النثر والشعر، فكيف بالقراءة السبعيّة التي يعدّها بعضهم جزءاً من القرآن.

٢- تذكير الفعل وتأنيثه

قرأ حمزة والكسائي الفعل (تُقْبَلَ) من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ التوبة (٥٤) بالياء، وقرأ الآخرون بالتاء[2].

قال المهدويّ: ((من قرأ بالياء فإنّه حمله على المعنى فكأنه قال: أن يُقْبَل منهم انفاقهم، ومن قرأ بالتاء فلأن النفقات مؤنثة))[3].

---

[1] إعراب القرآن : ٢٨٠ .

[2] يُنظر: حجة القراءات : ٣١٩، الحجة في علل القراءات :١١٣/٣، التذكرة في القراءات :٢٨٧.

[3] شرح الهداية : ٤٠٥/٢ ، ومثله: ﴿تَنفَدَ﴾ في سورة الكهف :١٠٩، من قوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ حيث قال المهدويّ: من قرأ بالياء فلأن التأنيث غير حقيقي لأن معنى كلمات وكلام سواء، ومن قرأ بالتاء فحمله على اللفظ في كلمات، يُنظر: شرح الهداية : ٤٠٥/٢.

وقد ذهب النحويون مذهباً يكاد يكون موحداً في توجيه القراءة بالتاء في الحمل على اللفظ ، أما القراءة بالياء فقد اختلف فيها التوجيه بينهم فقد كان المهدويّ موافقاً لبعضهم في توجيه القراءة بالياء ومنهم الزّجّاج، إذ ذهب قائلا: ((المعنى ما منعهم من قبول نفقاتهم إلا كُفْرُهم، ويجوز (أَن يُقبلَ مِنْهُم نَفَقَاتُهُمْ) لأن النفقات في معنى الانفاق))[1]، والكلام محمول على المعنى وهو المصدر، وأما القراءة بالتاء فالحجة فيها أن النفقات مؤنثة فأنث فعلها ليوافق اللفظ والمعنى[2].

أما وجه التقارب بين القراءتين هو أن القراءة بالتاء حُملت على التأنيث المجازي، إذ إن الفعل أُسند إلى مؤنث في اللفظ فأنث ليعلم أن المسند إليه مؤنث ولأنه مشبه بجمع من يعقل فيجوز تذكيره وتأنيثه وأما وجه الياء فإن التأنيث ليس بتأنيث حقيقي، فجاز تذكيره[3] كما في قوله – تعالى – : ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾البقرة (٢٧٥) ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾هود (٦٧).

ومما تقدم يبدو أن أثر اللفظ واضحٌ في تأنيث الفعلِ حملاً على تأنيث الفاعل على القراءة بالتاء في حين يبدو أثر المعنى واضحاً في تأويل القراءة بالياء على تذكير الفاعل وحمله على المصدر وتأنيثه حملا على المؤنث المجازي أو تضمينه معنى الأموال ليستقيم المعنى ويتوافق الفعل مع فاعله.

٣-توجيه قراءة (يَعۡقُوبَ) :

قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم (يَعۡقُوبَ) من قوله تعالى:﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾هود (٧١) بالنصب وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع[4].

---

[1] معاني القرآن وإعرابه :٤٥٣/٢.

[2] يُنظر: اعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ٢٤٩ ، والحجة في القراءات :٣١٩.

[3] يُنظر: الحجة في علل القراءات السبع : ١٣٣/٣.

[4] يُنظر: السبعة في القراءات : ٣٣٨، المبسوط: ٢٤١، اتحاف فضلاء البشر:١٣١/٢.

قال المهدويّ في توجيه القراءتين: ((من فتح الباء من (يَعْقُوبَ) فيحتمل وجهين أحدهما: أن يكون منصوباً على الحمل على المعنى؛ لأن معنى (فَبَشَّرْنَهَا بِإِسْحَقَ) فوهبنا لها إسحاق، والوجه الآخر: أن يكون في موضع جرّ، والتقدير: فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ و بَشَّرْنَاهَا من وراء إِسْحَاقَ بيعقوب ، وفيه بُعدٌ للفصل بين الجار والمجرور، ومن رفع فعلى وجهين أيضاً: أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وهو مؤخر على نية التقديم، والتقدير: ويَعْقُوب يأتي من وراء إِسْحَاقَ، والوجه الثاني: أن يرتفع بالفعل الضمير في قوله: (وَمِن وَرَآءِ إِسْحَقَ) والمعنى: ويحدث لها من وراء إِسْحَاقَ يعقوب))[1].

وقد ذهب المهدويّ في توجيه قراءة النصب مذهباً يوافق ما ذهب إليه النحويون، إذ قال سيبويه: ((ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه أتيتُ ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى. كما قال جرير[2]:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهمُ أوْ مِثْلِ أُسرَةِ مَنَظُورِ بنِ سَيَّار

...ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يصلُ إلا بحرف جر، لأنّ حرف الجر لا يضمر))[3].

ومن قال أن **(يَعْقُوبَ)** في موضع جر فخطأ قولهُ لأنهُ يفصل بين الجار والمجرور إذ ذكر الفرّاء أنهُ لا يجوّز الخفض إلاّ بإظهار الباء[4] ، وقال سيبويه: ((ولو قلتَ: مررتُ بزيدٍ أوّل من أمسِ وأمسَ عمروٍ كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنك فرّقت بين المجرور وما يشركه، وهو الواو في الجارِّ، كما تُفرّق بين الجارِّ والمجرور))[5].

---

[1] شرح الهداية: ٣٥٢/٢.

[2] البيت لجرير، يُنظر: ديوانه: ٢٤٢.

[3] الكتاب :٩٤/١.

[4] يُنظر: معاني القرآن: ٢٢/٢.

[5] نقل هذا الراي عن سيبويه، إعراب القرآن: النّحاس: ٤٢٨.

ويبدو أنّ التأويل السابق الذكر في توجيه الفتح معقودٌ على ما ذهب إليه سيبويه والفرّاء، إذ قال مكّي بن أبي طالب القيسيّ: ((وحجة من نصب أنه جعل في موضع خفض لكن لا ينصرف للعجمة والتعريف، وهو معطوف على (إِسْحَاقَ) والتقدير: فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ويعقوب، وفيه غمز عند سيبويه والأخفش للتفرقة بين (يعقوب) وبين حرف العطف بالظرف، فكأنما فصلت بين الجار والمجرور، بالظرف ؛ لأن حق حرف الجر أن يكون ملاصقاً لحــرف العطف في اللفظ أو في المعنى، ولو قلت: ومن وراء إِسْحَاق يعقوب، فجئت بحرف الجر ملاصقاً لحرف العطف لم يجز، كما أنك لو قلت: مررت بزيدٍ وبفي الدار عمرو، لم يجز، ويقبح (وفي الدار عمرو) للتفرقة بالظرف))[1]، ثم أضاف قائلاً : ((ولكن يجوز نصب (يعقوب) بحمله على موضع (إِسْحَاقَ) لأنّ (بإِسْحَاقَ) في موضع نصب، لأنه مفعول به في المعنى ، وفيه بعد أيضاً للفصل، بين الناصب والمنصوب، بالظرف، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت زيداً وفي الدار عمراً، قبح للتفرقة بالظرف، ويجوز أن تنصب (يعقوب) بفعل مضمر يدل عليه الكلام))[2]، ويصبح معنى الكلام : ومن وراء إِسْحَاق وهبنا لها يعقوب وهو حسن[3]، وهذا المذهب هو مذهب كثير من النحويين المعربين[4].

ويبدو مما سبق ذكره أن العلماءَ قد لجأوا الى الحمل على المعنى، لأنَّ التقدير في الصنعة النحوية يخل بالقاعدة على تقدير الجر في قراءة الفتح. أما قراءة الرفع فيتضح أيضاً أنّ المهدويّ كان موافقاً لآراء النحويين في تأويل هذه القراءة على وجهي التقديم والتأخير، أو بالفعل الذي يقدر لشبه الجملة في قوله (من وراء).

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع:٢/١١٠ .

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع :٢/١١٠ .

[3] ينظر : م . ن:٢/١١٠ .

[4] ينظر : اعراب القرآن ، النّحاس : ٤٢٨ . والحجة في علل القراءات السبع : ٣/ ٢٥٨ – ٢٥٩ ، والتفسير البسيط : ١١/ ٤٨٠ ، وكشف المشكلات : ٢/ ٥٨٠ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢/ ٤٥٦ . والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢/ ٢١ ، ٢٢ ، ومجمع البيان : ٥/ ٢٢٤ .

وقد أوّل الفرّاء الرفع هنا على أنّ ((هذا مقدّم ومؤخّر، والمعنى فيه: فبشّرْناها بإسحاق فضحكت بعد البشارة وهو مما قد يحتمله الكلام))[١]، ووافقه الزّجّاج[٢]، والزمخشريّ[٣].

وأجاز الزّجّاج رفعه على إضمار الفعل الذي عمل في قوله (من وراء) وكأن تقدير الكلام عنده: وثبت لها من وراء اسحاق يعقوب[٤].

وقد عزى السمين الحلبيّ(ت٧٥٦هـ) هذا الرفع الى القطع والاستئناف أي: إنه راجعٌ اما لكونه مبتدأ وخبره الظرف الذي قبل ، أو فاعلاً بالجارّ بعده، أو بفعلٍ مقدر[٥] ، ووافقه فيما ذهب إليه الدمشقيّ[٦].

ويبدو أثر الصنعة النحوية واضحاً في توجيه قراءة الرفع على تقديمٍ وتأخير، أو على إضمار فعل، أو مبتدأ تستقيم به القاعدة.

٤- توجيه قراءة (وَحُورٌ عِينٌ) :

قرأ حمزة والكسائي (وَحُورٌ عِينٌ) من قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَيۡهَا مُتَقَٰبِلِينَ ١٦ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ٢١ وَحُورٌ عِينٞ ٢٢ كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِٕ ٱلۡمَكۡنُونِ ٢٣﴾ الواقعة (١٦ – ٢٣) بالخفض ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وعاصم بالرفع[٧].

قال المهدويّ في توجيه القراءتين: ((من قرأ بالخفض حمله على المعنى، لأنّ معنى﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ﴾ ينعمون بذلك وبحورٍ عين. ومن قرأ بالرفع فهو محمول أيضاً على المعنى؛ لأنّ معنى ما تقدم: لهم فيها أكواب ولهم فيها حورٌ عينٌ. وقيل: هو

---

[١]معاني القرآن :٢٢/٢.

[٢]يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ، الزّجّاج :٦٢/٣.

[٣]يُنظر: الكشّاف:٣ /٢١٦.

[٤]يُنظر: معاني القرآن وإعرابه :٦٢/٣ ، وإعراب القرآن: النّحاس: ٤٢٨، والحجة في علل القراءات السبع :٢٥٨/٣، وكشف المشكلات :٢/ ٥٧٩، ومجمع البيان: ٥/ ٢٣٤.

[٥]ينظر : الدر المصون : ٣٥٦/٦-٣٥٧.

[٦]يُنظر: اللّباب في علوم الكتاب٥٢٦/١٠.

[٧]يُنظر : السبعة في القراءات : ٦٢٢ ، ومعاني القراءات :٤٧٦، ويُنظر: التيسير:٢٠٧، النشر: ٣٨٣/٢.

معطوف على قوله: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ الواقعة (١٣). **فيكون المعنى: ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وقليلٌ من الآخرين وحورٌ عين على سرر موضونة، وقيل: هو معطوف على المضمر في متكئين، ولم يؤكّد لطول الكلام. وقيل: هو معطوف على المضمر في متقابلين ولم يؤكّد أيضاً لطول الكلام))**[١].

وكان في توجيه القراءتين مذاهب تلتقي في جانب منها بالذي ذهب اليه المهدويّ وتختلف عنه في جانبٍ آخر ،إذ قال الفرّاء: ((خفضها أصحاب عبدالله وهو وجه العربية، وإنْ كان أكثر القراء على الرفع؛ لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطافُ بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حورٌ عينٌ، أو عندهم حور عين. والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في أخره ما حسُن في أوله[٢]، أنشدني بعض العرب[٣]:

إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ اَلْحَواجِبَ والْعُيُونَا

فالعَين لا تزجج إنما تكحَّل، فردَّها على الحواجب؛ لأن المعنى يعرف))[٤].

وقال الزّجّاج وقرئت ((بالخفض وقرئت بالرفع، والذين قرأوها بالرفع كرهوا الخفض لأنّه عطف على قوله **(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ)** فقالوا: الحور ليس مما يطوف به، ولكن مخفوض على غير ما ذهب إليه هؤلاء لأن معنى **(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ)** ينعمون بها بحور عين. ومن قرأها بالرفع فهو أحْسَنُ الوجهين لأنه معنى**(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ)** بهذه الأشياء بمعنى ما قد ثبت لهم فكأنه قال: ولهم حُورٌ عينٌ))[٥].

---

[١] شرح الهداية : ٥٢٧/٢.

[٢] ((ما حسن في الأول يعني أنه عطف على الأول في الظاهر وإن لم يعطف في المعنى)) مفاتيح الأغاني :٣٩٢.

[٣] هذا البيت للراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين، يُنظر: الخصائص: ٤٣٢/٢، شرح ابن عقيل :٢٤٢/٣.

[٤] معاني القرآن: ١٢٣/٣.

[٥] معاني القرآن وإعرابه : ١١١/٥.

في حين أنّ هناك رأياً آخر لم يذكره المهدويّ، وهو على قطع الكلام واستئنافه وقد ذهب إليه ابن خالويه، إذ قال: ((الحور لا يطاف بِهن، فقَطعَهُنّ من أول الكلام، وأضمر لهن رافعاً معناه: ومع ذلك حور عين))[١].

ولعلّ المهدويّ لم يستغنِ عن الصنعة النحوية في توجيه قراءتي الخفض والرفع وإن كان قد حمل هاتين القراءتين على المعنى، إذ قدر حرف جر وفعل في قراءة الخفض، وخبر مقدم في قراءة الرفع، وحاول أن يخرج من إشكال المعنى ، والتقدير بالعطف على اللفظ ؛ لأنه أولى فعطف على ثلة، واستعان بالصنعة النحوية في عطفه على الضمير في متكئين الذي لم يؤكّد لطول الكلام، ومثله في متقابلين، ويبدو أن العلماء قد تباينت آراؤهم في توجيه القراءتين إذ ذهب الفرّاء الى تفضيل الخفض حملاً على اللفظِ، وإن كان ذلك يخلُ بالمعنى عنده فيما ذهب بعضهم الآخر الى ترجيح قراءة الرفع كالزّجّاج وما سبق ذكره من العلماء ، لأن هذه القراءة لا تخل بالمعنى فلا يطاف بحور العين، وإنّما هن يطفنَّ بأنفسهنَّ.

٥- توجيه قراءة (ٱلۡمَجِيدُ) :

قرأ حمزة والكسائي ويحيى بن وثاب(ٱلۡمَجِيدُ) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ۝١٢ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ۝١٣ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾البروج (١٢ – ١٥) بالخفض، وقرأ ابن كثير ونافع وابو عمر وابن عامر وعاصم بالرفع[٢]، وللمهدويِّ في قراءة الجرّ رأيان ،هما :الجر على أنه صفة لربك، أو الجر على أنه صفة للعرش ، إذ قال : ((**من قرأ بالخفض، فعلى أنه صفة لــ(ربك) من قوله (إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ)،وقد قيل: إنه صفة للعرش، ومن رفع فعلى أنه صفة لقوله: (ذُو)**))[٣].

---

[١] الحجة في القراءات السبع:٣٤٠.

[٢] يُنظر: السبعة في القراءات :٦٧٨ والوجيز :٣٧٧، وتقريب النشر:٢٠٣.

[٣]شرح الهداية : ٥٥١/٢.

والمفهوم من ترجيح المهدويّ في أنّ (المجيد) مجرور على أنه صفة لـــ(ربك) أي: حملها على البعيد كأنه يريد أن يتخلص من الحمل على الجوار، لهذا قال عن الرأي الثاني وقد قيل.

إذ ذهب المهدويّ في توجيه القراءتين مذهب من سبقوه من النحويين ففي توجيه القراءة بالجر قال كل من الفرّاء[١]، ومكّيّ بن أبي طالب القيسيّ[٢] وغيرهم إنّ (المجيد) واقع صفة لـــ (العرش) . وذهب النحّاس الى نقل ما قاله النحويون في حق قراءة الجر قائلاً: ((فبعض النحويين يستبعد الخفض؛ لأن المجيد معروف من صفات الله عزّ وجل فلا يجوز الجوار في كتاب الله بل على مذهب سيبويه لا يجوز في كلام ولا شعر وانما هو غلط في قولهم : هذا جحرُ ضب خربٍ ،ونظيره الإقواء))[٣] الا أنّ النحاس قد أجاز القراءة بالخفض لكن على غير الجوار أيّ: على أن يكون تقدير الكلام : إنّ بطش ربك[٤].

أما كون (المجيد) واقعاً صفة مجرورة لـــ(ربك) فهذا القول بعيد؛ وذلك للفصل الكثير بينهما[٥].

أما توجيه القراءة بالرفع فقد اختلف فيها الموجهون، فمنهم من قال إنه صفة لـــ(ذو)،وهذا ما ذكره المهدويّ في نصه؛ ((لأن الله تعالى هو الموصوف بالمجد، ولأن المجيد لم يسمع في غير صفة الله تعالى إن سمع الماجد))[٦]، في حين أن الفرّاء قال أنها صفة لله تبارك وتعالى[٧]،ومنهم من قال: إنه خبرٌ بعد ثلاثة أخبار وهو رأي أبي حيان الأندلسي[٨].

---

[١]معاني القرآن :٣/٢٥٤.

[٢]الكشف عن وجوه القراءات :٢/٤٦٧.

[٣]إعراب القران ، النّحاس : ١٠٨٣.

[٤]يُنظر: م . ن : ١٠٨٣.

[٥]يُنظر: التبيان في تفسير القرآن:١/٣٢٠.

[٦]الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٤/٤٦٢.

[٧]معاني القران: ٣/٢٥٤.

[٨]يُنظر : إبراز المعاني : ٧٢٢ ، والبحر المحيط: ٨ /٤٤٥، والتحرير والتنوير:٣٠/٢٥٠ .

ويبدو مما ذُكر أن ضعف القراءة بالجر وإبعادها ناجم عن أنّ الوصف قليل في الذوات غير العاقلة وأكثر ما يوصف به هو الله والذوات العاقلة، فعندما يوصف القران بأنه مجيد ، فإنّ القرآن يمثل كلام الله ويحمل أحكامُه ويمثل صفاته عز وجل، ولهذا الأمر تعد قراءة الرفع هي الأشهر فضلاً عن ذلك فإنّ الخفض هنا في أحد وجهيه يمثل إتباع على المجاورة ، وهذا الإتباع غير جائز في كلام الله ،إلا أنه وارد في كلام العرب والشعر.

٦- توجيه قراءة(أَوَ يُرْسِلَ) ، (فَيُوحِيَ)

قرأ نافع وابن عامر: **(أَوْ يُرْسِلَ)** برفع اللام، و**(فَيُوحِيَ)** بالرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي بالنصب جميعاً[١] من قوله تعالى: ﴿* وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ الشورى (٥١).

قال المهدويّ: ((من قرأ برفع الفعلين على أنهما في موضع الحال، والتقدير: وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أو من وراء حجاب أو مرسلاً، أما نصب الفعلين فإنه رده على (أن) المقدرة لأن معنى (إِلَّاوَحْيًا) إلا أن يوحيَ او يرسل))[٢].

واضح أنّ المهدويّ قد حمل الرفع في الحال على لفظ الفعلين، فيكونا مرفوعين في اللفظ منصوبين في التأويل، أما النصب فقد رده على موضع (أن) المقدرة.

وللنحويين في توجيه قراءة الرفع آراء نذكر منهاما قالهُ سيبويه: ((أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية: (وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب أو يرسِلُ رسُولاً فيُوحيْ بإذنه ما يشاء)، فكأنه والله أعلم قال الله عزّ وجلّ: لا يكلّم الله البشر إلاّ وحياً أو يرسلُ رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامه إيّاهم، كما تقول العرب: تحيّتُك الضربُ، وعِتابُك السيفُ، وكلامُك القتلُ ... وأمّا يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات : ٥٨٢ ، والحجة في علل القراءات السبع:٢٩٦/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع:٣٥٥/٢، واتحاف فضلاء البشر:٤٥١/٢.

[٢] شرح الهداية :٥٠٥/٢.

قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فُسّر الرفعُ في الآية، كأنه قال: أو هو يُرْسِل رُسولاً))[١]. وذكر الزّجّاج رأياً قائلاً فيه : ((ويجوز الرفع في (يرسل) على معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر ان يكلمه الله الاَّ موحياً أو مرسلاً رسولاً، كذلك كلامَه إياهُمْ ... وقال: ويجوز أن يرفع (أو يرسل) على معنى أو هو يرسل))[٢]، ويروى عن النحويين أيضاً أنّ ((العرب إذا طال النسق خرجوا من النصب الى الرفع))[٣].

ويبدو أثر المعنى واضحاً في قراءة الرفع في تأويل الألفاظ الواردة فيه على الحال وتقدير الكلام: ان يكلم الله أحداً إلا موحياً أو مسمعاً أو من وراء حجاب أو مرسلاً، في حين أنّ أثر الصنعة النحوية كان متجلياً في تقدير مبتدأ محذوف تستقيم به قراءة الرفع في وجهها الثاني.

أما قراءة النصب وهي التي عليها النص المصحفي: قال سيبويه: في نقله عن الخليل: ((إنّ النصب محمول على أنْ سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمةُ على أنْ هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنه لمّا قال: (إلاّ وحياً أو من وراء حجابٍ) كان في معنى إلاّ أن يوحِيَ، وكان أو يُرْسِلَ فعلاً لا يجري على ألاّ، فأُجرى على أنْ هذه، كأنه قال: إلاّ أن يُوحِيَ أو يُرسِلَ؛ لأنه لو قال: إلاّ وحْياً وإلاّ أنْ يُرْسِلَ كان حسناً، وكان أن يُرسِلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على أنْ، إذ لم يجزْ أن يقولوا: أو إلاّ يُرْسِلَ، فكأنه قال: إلاّ وحيْاً أو أن يُرْسِلَ))[٤]، ولا يحسن عطفه على أن يكلمه الله لأنهُ يلزم منه تغير في المعنى إذ يصبح المعنى إلى نفي الرسل أو إلى نفي المرسل إليهم الرسل ، والتقدير وما كان لبشر أن يرسل رسولاً بمعنى أن يرسلهُ الله رسولاً ، فإذا نصبهُ على معنى يوحي فلابد من حمله على معنى المصدر إلا أن يوحي[٥] .

---

[١] الكتاب :٣/٥١،٥٠.

[٢] معاني القران واعرابه :٤/٤٠٣، ويُنظر: معاني القراءات :٤٣٦، واعراب القران ، النّحاس:٨٠٥، الكشّاف: ٥/٤٢١، واللّباب في علوم الكتاب :١٧/٢٢١.

[٣] الكشّاف: ٥/٤٢١.

[٤] الكتاب :٣/٤٩ ، ويُنظر : معاني القراءات : ٤٣٥ ، واعراب القرآن ، النّحاس : ٨٠٥ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٤/ ٢٩٦ ،٢٩٧ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٩/١٧٥ ، والكشاف : ٥/٤٢١ .

[٥] يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/٣٥٦ .

ويبدو جلياً استعانة النحاة بالصنعة النحوية في تأويل أن مضمرة قبل الفعل ليستقيم المعنى في قراءة النصب، وهذا إنْ دل على شيء فإنه يدل على أنّ حاجة الكلام إلى التقدير واللجوء إلى الصنعة من الأهمية بمكان إذ لا يكفي النظر إلى الألفاظ في سياق معين في استيفاء المعنى دون التقدير والتأويل.

٧- توجيه قراءة (وَأَكُن) بالنصب والجزم :

قرأ أبو عمرو وحده **(أكُن)** من قوله تعالى:﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ المنافقون (١٠) بالنصب، وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالجزم[١].

قال المهدويّ: ((من نصب عطفه على لفظ (فَأَصَّدَّقَ) ومن جزم حمله على موضع (فَأَصَّدَّقَ) لأن موضعه جزم، المعنى: إنْ تؤخرني أصدَّقْ))[٢].

ويمكن توجيه ما ذكره المهدويّ في النصب بأن الفعل منصوب عطفاً على (أصدق) المنصوب بـــ(أنْ) المضمرة الواقعة بعد الفاء في جواب التحضيض الذي بمعنى التمني، ولم يختلف النحويون فيه إذا عُطف لفظ على لفظ ليكون الكلام فيه على وجه واحد.

إذ يرده من اثبت الواو في (أكُن) ((على الفعل الظاهر فنصبه وهي في قراءة عبد الله ، وأكونَ من الصالحين))[٣]، وقد أورد الفرّاء رأياً يجوز فيه النصب على اللفظ مع سقوط الواو ((لأن العربَ قد تسقط الواو في بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه))[٤]، واحتج النحاس على الرأي القائل بإسقاط الواو في (أكن) حملاً على بعض

---

[١] يُنظر: السبعة في القراءات:٦٣٧، إعراب القراءات السبع وعللها :٣٦٩/٢، المبسوط في القراءات العشر: ٤٣٧.

[٢]شرح الهداية: ٥٣٣/٢ ، ومثلهُ (وَيَذَرُهُمْ) من قولهِ تعالى ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ الأعراف : ١٨٦ : ٣١٧/٢ .

[٣] معاني القرآن، الفرّاء: ١٦٠/٣، وينظر : معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج :١٧٨/٥، وإعراب القرآن، النّحاس:٩٧٤، والحجة في علل القراءات السبع :٤٤٢/٤.

[٤] معاني القرآن : ١٦٠/٣.

الالفاظ في القرآن الكريم[*] قائلاً : ((بأن الدليل على أنه ليس بصحيح أن كَتَبَ المَصَحفِ في نظيرهِ على غير ذلك نحو يكون وتكون ونكون كلها بالواو في موضع الرفع والنصب ولا يجوز غير ذلك))[١] .

ويبدو أن المعنى الذي خرجت به قراءة النصب بإثبات الواو: لولا أخرتني فأصدق وأكون من الصالحين.

أما القراءة الثانية فهي قراءة الجزم ففيها وجهان الأول منهما: إنّ الفعل (أكن) معطوف على موضع الفعل فأصدق، لأنه في موضع جزم لكونه واقعاً في جواب الطلب، وقد يوصف العطف هنا بأنه عطف على التوهم من قبل النحويين ، إذ إن التوهم يكون إما على توهم شرط في الكلام أو على توهم سقوط الفاء.

يتضح أن العطف على توهم الشرط فيما جاء في كتاب سيبويه حيث قال:((وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: **(فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ)** فقال: هذا كقول زهير[٢]:

بَدا ليَ أنّي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا

فإنَّما جرّوا هذا، لأنَّ الأوّل قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهمّوا هذا))[٣].

فالذي أراده الخليل من ذلك هو تنبيه سيبويه بأنّ موضع الأول الجزم فعطف عليه الثاني ومثل هذا الأمر شائع وفصيح[٤].

أما أبو علي الفارسيّ فلم يجعل هذا العطف على التوهم وإنما جعله عطفاً على الموضع تحرجاً من القراءة القرآنية لأنها سنة متبعة، إذ قال : ((من قال: **(فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن)** عطف على موضع قوله: **(فَأَصَّدَّقَ)** لأن (فأصَّدقَ)في موضع فعل مجزوم. ألا

---

[*] نقل النّحاس عن بعضهم (كَلُمنْ) بغير واو، ينظر: إعراب القرآن: ٩٧٤.

[١] اعراب القرآن ، النّحاس : ٩٧٤ .

[٢] البيت لزهير بن ابي سلمى في ديوانه: ١٤٠.

[٣] الكتاب : ٣/١٠٠ -١٠١.

[٤] يُنظر: الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب :٣٩/٢ .

ترى أنك إذا قلت: أخرني أصَّدقْ، كان جزما بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرْني فإنْ تُأخرْني أصَّدقْ؟! فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط حُمِل (وأكن) عليه))[1].

ولإبي حيان كلام عن هذه القراءة، إذ ذكر فيه قراءة القُرّاء السبعة (وأكن) مجزوماً عطفاً على الموضع ، لأن التقدير : إن تؤخرني أصدق وأكن ، هذا هو مذهب أبي علي الفارسي. فأما الذي حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، إذ إنه جزم وأكن على توهم الشرط الذي يدل عليه بالتمني، ولا موضع هنا، لأن الشرط هنا ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع، حيث يظهر الشرط كقوله تعالى:﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ الأعراف (١٨٦) ، فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (فلا هادي له)،لأنه لو وقع هناك فعل كان مجزوماً. والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم عنده قائم: أنّ العامل في العطف على الموضع هو موجود دون وجود مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود[2].

والعطف على التوهم الذي ذكره سيبويه أطلق عليه النحويون تسمية العطف على المعنى إذا كان واقعاً في القرآن الكريم؛ لأن القرآن لا يقع فيه التوهم، أما إذا كان في كلام العرب والشعر فيسمى العطف على التوهم[3].

ويعلل الدكتور فاضل السامرائي تسمية هذا النوع من العطفِ عطفاً على المعنى، ذلك ((بأن المعطوف عليه يراد به السبب ... فإن أصدق منصوب بعد فاء السببية، وأما المعطوف فليس على تقدير (الفاء) ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم؛ لأنه جواب للطلب نظير قولنا: هل تدلني على بيتك أزرك؟ كأنه قال: إن تدلني على بيتك أزرك، فجمع بين معنى التعليل والشرط))[4].

---

[1] الحجة في علل القراءات السبع : ٤/٤٤٢، ويُنظر: المسائل العضديات : ١٢٠.

[2] يُنظر: البحر المحيط : ٨/٢٧٠، ٢٧١.

[3] لمسات بيانية، فاضل السامرائي :١٤٠.

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي: ٣/٢٣٠،٢٣١، ويُنظر لمسات بيانية : ١٤٠.

ويمكن القول إنّ المجيء بالفعل (أكن) مجزوما في النص الكريم اقتضى الى تقدير شرط مضمر اقتضته الصناعة النحوية لتستقيم القاعدة فضلا عن أن هذا التقدير يناسب السياق الذي ورد فيه النص الكريم(**إنْ أخرْتني فأصَّدقْ وأكن من الصالحين**) وذلك؛ ((لأنّ الإنسان حين يأتيه الموت ويرى من الموعود ما يرى يطلب التأخير ويقرّ باشتراط كونه من الصالحين بتأخيره، أما تصدقه فيأتي بسبب التأخير))[١].

أما الوجه الثاني من الجزم فهو قائم على جزم (أكن) بالعطف على موضع الفاء، وذهب الفرّاء إلى توضيحها إذ يقول فيها: ((يقال: كيف جزم (وأكن)، وهى مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أنّ الفاء لو لم تكن في أصدق كانت مجزومة، فلما رددت (وأكنْ)، ردّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء))[٢]، وإلى هذا ذهب المبرّد إذ قال في (أكن): ((حمله على موضع الفاء، ولم يحمله على ما عملت فيه... ونظير هذا قوله[٣]:

فَلسنَا بالجبالِ ولا الحديدا

حمل الثاني على الموضع كأنه قال: فلسنا الجبال ولسنا الحديدا. ومثله قول الله عزّ وجلَّ: (**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**) لولا الفاء كان (**أصَّدَّق**) مجزوماً؛ كما أنّه لولا الباءُ لكانت الجبال منصوبة لأنّه خبر ليس))[٤].

والوظيفة التي تشغلها الفاء هي الربط بين فعل الشرط وجوابه ولا يجزم ما بعدها فإن هذه الفاء، إذ كانت غير موجودة فيكون الفعل مجزوم، وعلى هذا المبدأ عُطف الفعل (أكنْ) على الفعل المقترن بهذه الفاء وهو (**فأصَّدَّق**).

---

[١]أثر اختلاف الاعراب في توجيه المعنى، أطروحة دكتوراه ، هدى صالح محمد :١٥٢.

[٢]معاني القرآن:١٦٠/٣، ويُنظر: التفسير البسيط :٤٧٩/٢١، والجامع لأحكام القرآن :٥٠٨/٢.

[٣]البيت من الوافر لم أعثر على قائله ينظر: الكتاب: ٦٧/١، والمقتضب :٣٧١/٢، وسر صناعة الاعراب :٢٩٤/٢، وأمالي ابن الحاجب:١٦٠/١.

[٤]المقتضب:٣٧١/٤ .

الخاتمة

الخاتمة

خلص البحث إلى ما يأتي:

١- جاء توجيه المهدويِّ بلحاظ الأمثلة القياسية التي ذكرها النحاة من قبل ، فالأمثلة الصناعية التي وجدت في المدونة النحوية نجد لها صدىً واضحاً في توجيه المهدويّ للقراءة.

٢- عمد المهدويّ في بعض الآيات القرآنية إلى ذكر أسباب نزولها؛ لأن ذلك يعين على فهم المراد من الآية ويبعد الإشكال عنها، ويكشف عن الغموض الذي يحيط بتفسيرها.

٣- تعد ظاهرة التعدد في الأوجه الإعرابية مظهراً من مظاهر مرونة اللغة العربية وقبولها لأكثر من تأويل وهي خاصية يتميز بها الفكر اللغوي العربي ؛ إذ إن قبول أكثر من وجه يتأتّى من أنّ القراءات القرآنية تحمل على أكثر من محمل، ولا يمكن الجزم بأفضلية وجه على وجه آخر إلا من خلال الدليل والبرهان القاطع .

٤- اتضح من البحث أنّ هناك تقديرات نحوية لجأ إليها المعربون ومنهم المهدويّ بلحاظ مراعاة المعنى ،إذ إنّ المعنى لا يستقيم إلا بذلك.

٥- إن التوجيه الصوتي يعزز لنا أنّ الموجهين ومنهم المهدويّ يوجهون بلحاظ الصنعة ، إذ يعد قوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة : ١٥٨) مصداقاً على ذلك ، وكذلك الحال في التوجيه الصرفي كما في قوله تعالى : ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (الانعام : ٩٦) ، بين كونها اسم فاعل وبنية فعلية .

٦- اتضح أنّ السياق كان حاضراً في توجيه بعض القراءات وانصرافها إلى معنى دون غيره لا سيما في قراءة قوله تعالى :﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ (الجن : ١٩ – ٢٠) على الماضي والأمر.

٧- إنّ الحمل على المعنى يقع في كلام الله وفي الشعر والنثر، إلا إنّ بعضهم قد أخذ يطلق عليه تسمية الحمل على التوهم أو الحمل على الغلط ، وهذا لا يناسب جلال الآيات القرآنية ، إذ إنّ الحمل على التوهم يكون في أقوال العرب وأشعارهم، وما يرد في القرآن الكريم فإنه يحمل على المعنى ، ولا يمكن حمله على التوهم ، وجاء هذا من باب توجيه الموجه بلحاظ المذهب العقائدي أو بلحاظ التأدب .

روافد البحث

روافد البحث

- **القرآن الكريم**

أ

١. إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيديّ (ت٨٠٢هـــ)، تح: د: طارق الجنابيّ ، ط٢، عالم الكتب، بيروت –عمان، ٢٠٠٧م.

٢. إبراز المعاني من حرز الاماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدّمشقيّ(ت ٦٦٥هـ)، تح: إبراهيم عَطوة، دار الكتب العلمية.

٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمّى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد البنّا (ت١١١٧هـ)، تح : د. شعبان محمد اسماعيل ، ط١ ، عالم الكتب بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ،١٩٨٧م.

٤. أساس البلاغة ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) تح: محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،١٩٩٨م.

٥. الاستدراك على أبي علي في الحجة ،أبو الحسن علي بن الحسن الأصبهانيّ الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، تح: د. محمد أحمد الدّالي ،الكويت ، ط١، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي،٢٠٠٧م.

٦. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) تح: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.

٧. اشارة التعيين في تراجم النحاة والنحويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليمني (ت ٧٤٣ هـ) ، تح : عبد المجيد ذياب ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .

٨. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان، عالم الكتب، د.ط ، ٢٠٠٠م.

٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليْ ، مؤسسة الرسالة .
١٠.إعراب القراءات السبع وعللها، أبوعبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعيّ (ت٣٧٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، مط، المدني، القاهرة، ١٩٩٢م.
١١.إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت٣٨٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط٢،عالم الكتب، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.
١٢.الأعلام ، خير الدّين الزركلي ، د. ت ، ط١٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م .
١٣.الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٤.الإغفال، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ، تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣م.
١٥.الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) قرأه وعلق عليه د.محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية،مصر،٢٠٠٦م.
١٦.الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ ابن الباذش (ت٥٤٠هـ) تح : د.عبد المجيد قطاش ،ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.
١٧.أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)،أبو عمر عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار، بيروت ،عمّان،١٩٨٩م.
١٨.أمالي أبن الشجري ،هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تح: د.محمود محمد الطناحي ، ط١، مط المدني، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

١٩.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧ هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة ، ١٩٦١م.

٢٠.إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تح : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٧١م .

٢١.الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار النحويّ (ت٣٧٧هـ)،تح: د. كاظم بحر مرجان ،ط٢،عالم الكتب ، بيروت،١٩٩٦.

٢٢.الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس الدّوني المعروف بابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدين ، ٢٠٠٥م.

ب

٢٣.البحر المحيط ،محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود ،علي محمد معوض ود. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظة أ. د. عبد الحي الفرماوي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ١٩٩٣م.

٢٤.البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٥.البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ) تح: د.خالد زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد– العراق، ٢٠٠٧م.

٢٦.البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ،لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧ هـ)، تح: محمد المصري، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت ، ط١٤٠٧،١هـ.

٢٧.بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الاندلس ، الضَّبِّي (ت ٥٥٩ هـ) ، تح : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، المكتبة الاندلسية ، ط١ ، ١٩٨٩م .

٢٨.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الفكر ، ١٩٧٩م .

٢٩.البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن محمد الأنباريّ، تح: د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٣٠.بين الصناعة والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، ط١، دار البصائر، ٢٠١١م.

ت

٣١.تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيديّ، تح: عبد العليم الطلحاوي ، مط، حكومة الكويت ،١٩٨٤م.

٣٢.التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ(ت٦١٦هـ) ، تح: سعد كريم الفقي،ط١ ، دار اليقين، ٢٠٠١ م.

٣٣.التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠ هـ) ، تح: أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤.التبصرة في القراءات السبع ،ابو محمد مكّيّ بن أبي طالب حموش القيسيّ القيرواني القرطبيّ (ت٤٣٧ هـ)، تح: د. محمد غوث الندوى ط٢، الدار السلفية،١٩٨٢م.

٣٥.التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيْمريّ ، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق ،١٩٨٢م.

٣٦.تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، تح : د.أحمد محمد مفلح، القضاة، دار الفرقان.

٣٧.التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن العاشور، الدار التونسية للنشر ،تونس، ١٨٨٤.

٣٨.تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ)، تح: طارق فتحي السيّد،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ٢٠٠٤م.
٣٩.التذكرة في القراءات ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم غلبون، (ت ٣٩٩ هـ)، تح: د. سعيد صالح زعيمه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ٢٠٠١ م، د. ط.
٤٠.ترشيح العلل في شرح الجمل ، القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت٦١٧هـ)،تح : عادل محسن سالم العميري ، ط١ ، معهد مكة المكرمة ،١٩٩٨م.
٤١.التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت٧٤١هـ)، ضبطه وصححه وخرّج آياته محمد سالم هاشم،ط،١ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٩٩٥م.
٤٢.التعريفات ،علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تح: محمد صديق المنشاوي، ، د . ط ، دار الفضيلة، القاهرة
٤٣.تعدد الأوجه في التحليل النحوي ، د. محمود حسن الجاسم، ط١، دار النمير،٢٠٠٧م.
٤٤.التفسير البسيط ،أبو الحسن بن أحمد بن محمد الواحديّ (ت٤٦٨ هـ)، تح : د. أحمد بن محمد بن صالح الحمادي ،الرياض،١٤٣٠هـ.
٤٥.تفسير البغويّ (معالم التنزيل) ،أبو محمد الحسين بن مسعود البغويّ (ت٥١٦هـ) ، دار أبن حزم ،ط١ ، بيروت ، لبنان،٢٠٠٢م.
٤٦.تفسير الثعالبيّ (المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن)، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوق أبي زيد الثعالبيّ المالكيّ (ت٨٧٥هـ) ، تح: محمد علي معوض، وعلي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ،ط١، دار إحياء التراث العربي مؤسسة التأريخ العربي ، بيروت، لبنان ،١٩٩٧م.

٤٧.تفسير القرآن العظيم، أبو الحسن علي بن عبد الصمد علم الدين السخاويّ المصريّ الشافعيّ (ت ٦٤٢هـ)، تح: د. موسى علي موسى مسعود ، ود. أشرف محمد عبد الله القصاص، دار العلوم جامعة المينا ، دار النشر للجامعات، دار أبن حزم.

٤٨.تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء عماد الدين ابن إسماعيل بن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ)، تح: مصطفى السَّيَّد محمد، ومحمد السَّيَّد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي عبد الباقي، وحسن عباس قطب ، ط١ ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ٢٠٠٠م.

٤٩.التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازيّ فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عَمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر، لبنان ، بيروت ، ١٩٨١م.

٥٠.تفسير النسفيّ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله النسفي (ت٧١٠هـ) تح: يوسف علي بديوي، ط١، دار الكلم الطيب، بيروت،١٩٩٩م.

٥١.تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، سيد لاشين أبو الفرج خالد بن محمد الحافظ العلمي ، مكتبة دار الزمان، ١٤٢١هـ .

٥٢.تهذيب إصلاح المنطق، التبريزيّ، التبريزيّ، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار الآفاق الجديدة ، بيروت،١٩٨٣م .

٥٣.تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) ، تح: عبد الحليم النجار، الدار المصرية .

٥٤.التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني(ت ٤٤٤هـ)، تح: اوتويرتزل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٩٩٦م.

ج

٥٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري ، تح : د. بشار عواد معروف ، عصام فارس الحرستاني ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٤م .

٥٦. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأيجي الشيرازيّ الشافعيّ(ت ٩٠٥هـ) ،تح: عبد الحميد هنداوي ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤م.

٥٧. الجامع لأحكام القرآن، أبوعبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ (ت٦٧١هـ) ، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
٥٨. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، الحميدي (ت ٤٨٨ هـ) ، تح : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٩م .
٥٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد(ت ٣٢١هـ)، تح: د. رمزي منير بعلبكي ، ط١، دار العلم للملاين، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.
٦٠. الجواز النحوي ودلالة الإعراب عن المعنى ، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، جامعة قار يونس، بنغازي.

ح

٦١. حاشية الصبّان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، د. تح، ط١، مط الخيرية، مصر ،١٣٠٥هـ.
٦٢. الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض ،أحمد حسن المعصراوي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،٢٠٠٧م.
٦٣. الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط٣، دار الشروق، بيروت، القاهرة،١٩٩٧م.
٦٤. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م.
٦٥. الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبكيّ، ط١، ٢٠١٢م.

خ

٦٦.خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، مط، المدني، ١٩٩٧م.

٦٧. الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح: محمد على النجار، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية.

د

٦٨.درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري،(ت٥١٦هـ)، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرفي ، دار الجيل ، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي- القاهرة .

٦٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن ابراهيم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

٧٠.دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، ط٣، مط، المدني، القاهرة ، دار المدني ، جدة،١٩٩٢م.

٧١. الدلالة النحوية في كتاب المقتضب ، د. سامي ماضي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة،٢٠٠٩م.

٧٢.ديوان زهير بن أبي سلمى ، علي حسن فاعور، ط٨، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، ١٩٨٨م.

٧٣.ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٦م.

٧٤.ديوان شعر مسكين الدارمي (ت٨٩هـ)، تح: كارمن صادر، ط١، دار صادر ، بيروت، ٢٠٠٠.

ر

٧٥. رد الاذهان الى معاني القران ،ابو بكر محمود جومي ، مؤسسة غومبي للتجارة.

٧٦. رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ،عبد الرازق بن رزق الله الرسعني الحنبلي عزالدين ، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، مكتبة الاسدي للنشر،٢٠٠٩م.

ز

٧٧.زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج جمال الدين عبد بن علي بن محمد الجوزيّ القرشيّ البغداديّ (ت٥٩٧هـ) ، ط٣ ،المكتب الإسلامي ١٩٨٤م.

س

٧٨. السبعة في القراءات ، أبو بكر بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تح: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

٧٩.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح: د. حسن الهنداوي ،ط٢، دار القلم ،دمشق،١٩٩٣م.

ش

٨٠.شجرة النور الزكية في طبقات الملكية محمد بن محمد بن مخلوف (ت١٣٦٠هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٨١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العَقِيلي المِصْري الهَمْدَاني (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة الهداية، بيروت – لبنان ،٢٠٠٨م.

٨٢.شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السِّيرافيّ (ت٣٨٥هـ) ، تح: د. محمد الرَّيح هاشم ،ط١، دار الجيل ، بيروت،١٩٩٦م.

٨٣.شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ،المسمى (منهج المسالك) ،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٩٥.

٨٤.شرح التسهيل ، ابن مالك، جمال الدين بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ) ، تح: د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ،ط١،هجر للنشر،١٩٩٠م.

٨٥.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن هشام الانصاريّ (ت ٧٦١هـ)، د.ط، دار الطلائع، مكتبة الساعي،٢٠٠٤م، د.م.

٨٦.شرح شعلة على الشاطبية المسمى (كنز المعاني شرح حرز الأماني)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي المعروف بشعلة ، (ت٦٥٦هـ)، تح: زكريا عميرات ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

٨٧.شرح قطر الندى وبل الصدى ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاريّ ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١، مط، السعادة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ،١٩٦٣م.

٨٨.شرح الكافية ، محمد بن حسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، ط٢ ، بنغازي، ١٩٩٦م .

٨٩.شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله أبن المرزبانْ (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٨٧١م.

٩٠.شرح المفصل للزمخشريّ، موفّق الدين أبي البقاء بن يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ(ت٦٤٣هـ)،تح: أميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ،٢٠٠١م.

٩١.شرح الهداية، أبي العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ (ت ٤٤٠هـ)، تح: حازم سعيد حيدر، د .ط ، د.مط .

٩٢.شعر قيس بن زهير ، عادل جاسم البياتي ، مط الآداب في النجف الأشرف.

٩٣.شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تح: د. طه محُسِن ، ط١، مكتبة ابن تيمية ،١٤٠٥هـ.

ص

٩٤.الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسن أحمد بن فارسبن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧م .

٩٥.الصلة ، لابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) ، تح : إبراهيم الابياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، المكتبة الاندلسية .
٩٦.صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ط، دار ابن كثير ، دمشق،٢٠٠٢م.

ط

٩٧. طبقات المفسرين ، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الدّاووُدي (ت ٩٤٥ هـ) ، راجعهُ لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
٩٨. طبقات النحويين واللغويين، أبو محمد بن الحسن أبو بكر الزبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٤م.

ع

٩٩. العلامة الإعرابية بين ورش وحفص ، د. شوكت علي عبد الرحمن درويش، ط١، عمان ، دار يافا العلمية، ٢٠٠٦م.
١٠٠.العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الغريب، القاهرة .
١٠١.علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت ٣٨١هـ)، تح: محمود محمد محمود نصَّار، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٢م.
١٠٢.عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان،١٩٩٦م.
١٠٣.علم اللغة مقدمة للقارىء العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت.
١٠٤.العين(كتاب)، أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ) ، تح: د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي، د. ط .

ف

١٠٥. الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسين ابن أبي العز الهمداني (ت ٦٤٣هـ) تح: فؤاد علي .

١٠٦.في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ط٢، دار رائد العربي ، بيروت– لبنان،١٩٨٦.

ق

١٠٧. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٩م.

١٠٨.القطع والاستئناف أو الوقف والابتداء، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.

ك

١٠٩. الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢١٠هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩٧م.

١١٠.الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،ط٤ ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ٢٠٠٤م.

١١١.كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانويّ المتوفى في القرن الثاني عشر، تح: د. لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية ،١٣٨٢هـ.

١١٢.الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأ. د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي،ط١، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م.

١١٣.الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ) تح: عبد الرحيم الطرهونيّ، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١١٤.كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهانيّ الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، تح: د. محمد أحمد الدالي ، مط ، الصباح ، دمشق،١٩٩٤.

١١٥.الكشف والبيان المعروف في تفسير الثعلبي ، أبو إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت٤٢٧هـ) ، تح: أبو محمد بن عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان .

١١٦.الكوفيون والقراءات ، د. حازم سليمان الحلي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ،١٩٨٩م.

ل

١١٧.اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدّمشقيّ الحنبليّ (ت٨٨٠هـ) ، تح :عادل عبد الموجود ،علي محمد معوض شارك في تحقيقه د. محمد سعد رمضان حسن و د. محمد المتولي الدسوقي حرب،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.

١١٨.لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) دار صادر ، بيروت- لبنان ، د . ط .

١١٩.لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د. فاضل صالح السامرائي ، دار عمار، د.ط، د. م.

١٢٠.اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : سميع أبو مغلي ، دار مجدلاوي – عمان ، ١٩٨٨م .

م

١٢١.المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ (ت٣٨١هـ) ، تح: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٢٢.متن اللغة موسوعة لغوية حديثة ،أحمد رضا ،دار مكتبة الحياة ،بيروت ،١٩٥٩م.

١٢٣.مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت٢١٠هـ) ، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

١٢٤.مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، دار العلوم، بيروت- لبنان .

١٢٥.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ،١٩٩٨م.

١٢٦.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسيّ، (ت ٥٤٢هـ)، تح: الرحالة الفاروق ،عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ ، السيد عبد العال السيد إبراهيم ، محمد الشافعيّ الصادق العناني، ط٢، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطابع دار الخير ، بيروت – لبنان،٢٠٠٧م.

١٢٧.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢٨.المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسيّ المعروف بابن سيده (ت ٤٨٥هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٢٩.المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباريّ (ت٣٢٨هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمه، القاهرة ،١٩٩٩م.

١٣٠.المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، تح: علي حيدر ، دمشق،١٩٧٢م.

١٣١.المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ، تح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة – بيروت ،١٩٨٧م.

١٣٢.المسائل العضديات، أبو الحسن بن أحمد الفارسيّ، تح: د. علي جابر المنصوري،ط١، عالم الكتب، بيروت،١٩٨٦م.

١٣٣.المسائل المذكورة لابي علي الفارسي ، تح : عبد الكريم النجار ، دار عمان .

١٣٤.مشكل إعراب القرآن ، مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، تح: أ . د . حاتم صالح الضامن، ط١، دار الثائر، دمشق، ٢٠٠٣م.

١٣٥.المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيوميّ (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان ، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م.

١٣٦.المطالع السعيدة، السيوطي، تح: د. نبهان ياسين حسين ،دار الرسالة للطباعة، بغداد ،١٩٧٧م.
١٣٧.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) ، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣م.
١٣٨.معاني القراءات، ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ،تح: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٩م.
١٣٩.معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، تح: د.عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٤٠.معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الاخفش الأوسط) البلخي والمجاشعي (ت٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير محمد أمين الورد،ط١،عالم الكتب، بيروت –لبنان، ٢٠٠٣م.
١٤١.معاني القرآن وإعرابه الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السِّري (ت٣١١هـ)، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨ م.
١٤٢.معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، شركة العاتك القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٤٣.معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الاديب ، ياقوت الحموي ، تح : د. احسان عباس ، ط١ ، دار العرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣م .
١٤٤.معجم التعريفات ،علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تح: محمد صديق المنشاوي، ، د . ط ، دار الفضيلة، القاهرة.
١٤٥.معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. عبد العال سالم مكرم ، و د . أحمد مختار عمر، ط٢ ، ١٩٨٨م.
١٤٦.معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، أحمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩م.
١٤٧.معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب المبّدى،ط١ ،مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، عمان – الأردن، ١٩٨٥م.

١٤٨.معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، د . ط ، دار الفكر ،لبنان، ١٩٧٩م.
١٤٩.معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية،ط٤، الإدارة العامة لإحياء التراث ،مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.
١٥٠.معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تح : د. طيّار آلتي قولاج ، استانبول، ١٩٩٥م .
١٥١.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبن هشام الأنصاريّ جمال الدين (ت٧٦١ هـ)، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٦٤م .
١٥٢.مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، أبو العلاء الكرماني (ت٥٦٣ هـ)، تح: د. عبد الكريم مصطفى مرلج، ط١ ، دار ابن حزم، ،بيروت– لبنان،٢٠٠١م.
١٥٣.مفردات الفاظ القران الكريم ،الاصفهاني : تح صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، دمشق ،٢٠٠٩م.
١٥٤.المفصل في علم العربية ،جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.
١٥٥.المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)،تح: محمد عبد الخالق عضيمه، لجنة احياء التراث الاسلامي –القاهرة، ١٩٩٤ م.
١٥٦.المنصف، ابن جني (ابو الفتح عثمان)، تح: ابراهيم مصطفى ،وعبد الله امين،ط١، دار أحياء التراث القديم – بيروت ، ١٩٥٤م.
١٥٧.الموضح في وجوه في القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازيّ الفارسيّ النحوي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ) ، تح: د. عمر حمدان الكبيسي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٩٣ م.
١٥٨.الميزان في تفسير القران ، محمد حسن الطباطبائي (ت ١٩٨١م) ، صححه واشرف على طباعته : حسين الأعلمي ، ط١ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت– لبنان، ١٩٩٧م.

ن

١٥٩. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق،٢٠٠٠م.

١٦٠. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح ومراجعة علي محمد الضبّاع، د . ط ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان .

١٦١. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، أ. د. كريم حسين ناصح ، ط١،دار صفاء، عمان، ٢٠٠٦م.

١٦٢. النكت والعيون تفسير الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري(ت٤٥٠هـ)، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد الله المقصود بن عبد الرحيم، دار.

هـ

١٦٣. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها ، د. محمد سالم محيسن، ط١، دار الجيل ، بيروت، ١٩٩٧م.

١٦٤.الهداية الى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة – الامارات العربية المتحدة ،ط١، ٢٠٠٨م ، بيروت – لبنان.

١٦٥. هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد.

١٦٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،١٩٩٨م.

و

١٦٧. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي، جدة .

١٦٨. الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الامصار الخمسة ،ابو علي الحسن بن علي الاهوازي المقرئ (ت٤٤٦ هـ)، تح: د. دُريد حسن احمد ،ط١،دار العرب الاسلامية،٢٠٠٢.

١٦٩. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ النيسابوريّ(٤٦٨هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي معوض ود. أحمد محمد صبره ود. أحمد عبد نعتي الجمل ود. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

الرسائل والأطاريح

١٧٠. أثر اختلاف الاعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن واعرابه ،هدى صالح محمد ،أطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة الكوفة.

١٧١. تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم، محمد سامي أحمد رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢م.

١٧٢. شرح كتاب سيبويه، ابو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ (ت ٣٨٤هـ)،تح: محمد إبراهيم يوسف شيبه، أطروحة دكتوراه.

١٧٣. العنوان في القراءات السبع، أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ، عبد المهيمن عبد السلام طحان، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ،١٤٠٣هـ.

١٧٤. معاني القرآن وإعرابه للزجاج في التبيان في تفسير القرآن للطوسيّ، نجلاء عزيز صاحب ، رسالة ماجستير، كلية التربية ،جامعة القادسية.

Abstract

Praise be to God, who sent down the criterion to His servant to be a precursor to the worlds and may Allah bless our Prophet Muhammad, peace and recognition of a lot. After:

The Qur'anic readings are considered an important extension of the richness of the grammatical lesson in the dialectical aspects, which made the authors give their source in the composition. Many of the narratives of this work have arisen, most of which oscillated between grammatical and meaning

I found myself in this study in front of one of the flags of the sciences of the Koran, Abu Abbas Ahmed bin Ammar al-Mahdawi, who died in the year (440 AH) and a writing called (explain the guidance), which was to clarify the aspects of Quranic pluralism in the Koran The study was entitled "(The literary aspects between the grammatical work and meaning in explaining the guidance of the Mahdavi (440 AH))" This study aimed to catch the places of reading pluralism of the single word in the Holy Quran, the pluralistic number of the word and the linguistic functions Operated by.

Perhaps the most important reasons behind the choice of the following subject:

1 - This subject has not been another study meant to trace the faces of the study and study in both moral and base in this book specifically

2- It seems to me through exploration in the life of Mahdavi that this world has assumed a scientific status among the scientists of his time and his works were distinguished in different types of language with the same scientific status. His millennium is a subject worthy of study and interest

3- The lack of studies that dealt with the writings of Mahdavi, it was another incentive to inspire curiosity in myself to investigate this effect of Mahdavi.

The research was designed for himself a descriptive analytical method, and how to deal with the texts of Mahdavi, it was as follows:

1- I put an appropriate title for each issue depending on the nature of that issue.

2- The issue was mentioned in the mention of the words of Mahdavi preceded by the Quranic verse which is the subject of study and research and Quranic verses

3-I analyzed these texts by presenting them to the old and modern linguistic books.

4-I was careful to choose the most important issues since the place is not enough to fulfill all the level of the book Mahdavi

The letter has been divided into three chapters preceded by an introduction and a preface followed by a conclusion that included the

most important findings of the research, and a list of sources and references from which the research derived his adjectives.

The introduction dealt with the importance of the topic, the reasons for its selection, the research plan, and my methodology in studying the selected issues, and the sources used to supplement the research material.

The preface dealt with the concepts of industry and the meaning of language and terminology and grammatical industry and the impact of meaning and the aspects of the relationship and the meaning of the meaning.

The first chapter deals with the pluralism of nouns in the nouns between industry and meaning. It is divided into four sections: the first of them in the quotations: it included the study of deleting the novice, deleting the news, and deleting the novice or the news.

The second subject was specialized in the study of the substitutes: it was divided into two parts that are similar to those of Mansoub. They included the one who is in charge of it, the absolute effect and the effect on it, and the similarity of the position is included between the complete and the incomplete, the exception and the discrimination. The third topic in the abstracts: It included the study delete the adder, delete the additive. The fourth topic: in the disciples and included adjective, kindness, substitution, and emphasis.

The second chapter was entitled Multiple Verses and its Effect on Verbs and Letters. It included four questions: three in the works, and the fourth in the tools, and included the investigations of the acts on the past act, the present action, and the verb.

The third chapter deals with pregnancy between industry and meaning and it has three aspects: the first of which included the study of pregnancy on the word and meaning, and the second part: it included the study of pregnancy on the meaning, and the third topic: it was in the study of pregnancy on the site.

The sources on which the study was based, was the book explaining the guidance of Mahdavi the focus of the study is the strength of the research and its orbit, along with other sources, which included the books of linguistic and interpretive code and books of Quranic readings.

There are difficulties in my studies, including the lack of access to Mahdavi, whether in the readings or the interpretation or the sciences of the Koran, as well as difficult to stand up to the opinion of Mahdavi in the readings that he introduced it touched more than a likely to face without another.

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND
SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISSIYIA
COLLEGE OF EDUCATION
DEPARTMENT OF ARABIC

The literary aspects between the grammatical work and meaning in explaining the guidance of the Mahdavi (440 AH)

A THESIS SUBMITTED TO

THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION, UNIVERSITY OF AL-QADISSIYIA IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF ARTS IN ARABIC LANGUAGE

BY

Doha Ali Hassan

SUPERVISED BY

Assistant professor Dr.Ammar Namamh Ngemch

2017 A. D. 1438 A. H.

رقم الايداع في المكتبة الوطنية (٣١٤٣) لسنة ٢٠١٧م